مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

يصدرها قسم التاريخ بكلية الآداب – جامعة بني سويف

عدد خاص ٢٠٢١م

الرقم الدولي الموحد للدوريات:

(IssN2536-9180)

هيئة التحرير

رئيـــس مجلـــس الإدارة وعـــميد الكلية
أ.د رمضان عامر

نائب رئيس مجلس الإدارة وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
أ.د/ محروس محمد إبراهيم

رئيس التحرير
أ.م.د/ نجلاء مصطفى شيحه

مساعد رئيس التحرير
أ.م.د/محمد أحمد أحمد إبراهيم

مدير التحرير
أ.م.د / خالد مكرم فوزي

سكرتير التحرير
د/ محمود محمد ابراهيم

الهيئة الاستشارية (جمهورية مصر العربية)

- أ.د/ أحمد الشربيني أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب جامعة القاهرة.
- أ.د/ أحمد المصري أستاذ الوثائق بكلية الآداب جامعة بني سويف.
- أ.د/ السيد فليفل أستاذ التاريخ الحديث بمعهد البحوث والدراسات الافريقية.
- أ.د/ عادل عبد الحافظ حمزة أستاذ تاريخ العصور الوسطى كلية الآداب جامعة المنيا
- أ.د/ حسام محمد عبد المعطي أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب جامعة بني سويف..
- أ.د/ زبيدة محمد عطا أستاذ تاريخ العصور الوسطى كلية الآداب جامعة المنيا.
- أ.د/ عبد الجواد محمد مجاهد أستاذ التاريخ القديم كلية الآداب جامعة بني سويف.
- أ.د/ عبد العزيز رمضان أستاذ تاريخ العصور الوسطى جامعة عين شمس.
- أ.د/ عبدالله كامل أستاذ تاريخ الآثار الإسلامية جامعة جنوب الوادي.
- أ.د/ عزت قادوس أستاذ التاريخ اليوناني والروماني كلية الآداب جامعة الاسكندرية.
- أ.د/ فتحي عبد العزيز الحداد أستاذ تاريخ الشرق الأدنى القديم كلية الآداب جامعة عين شمس.
- أ.د/ محمد على فهيم بيومي أستاذ التاريخ الحديث وكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
- أ.د/ محمود عرفة محمود أستاذ التاريخ الإسلامي كلية الآداب جامعة القاهرة.
- أ.د/ نيللي حنا أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالجامعة الامريكية بالقاهرة.
- أ.د/عصام ضياء الدين أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب جامعة بني سويف.

الهيئة الاستشارية من الوطن العربي

- أ.د/ أحمد بن عمر الزيلعي أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الملك سعود.
- أ.د/ حفصة بنت عبد الرحمن أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب جامعة الملك سعود.
- أ.د/ عبد الله بن عبد الرحمن العبد ا أستاذ التاريخ القديم بجامعة الملك سعود.
- أ.د/ عبد الله بن ناصر السبيعي أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الملك سعود.
- أ.د/ عبد الله محمد عبد الله الهاجري أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب جامعة الكويت.
- أ.د/ سعيد بن مشبب القحطاني أستاذ التاريخ الحديث كلية العلوم الإنسانية جامعة الملك خالد
- أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي أستاذ التاريخ الإسلامي كلية الآداب جامعة الكويت.
- أ.د/ عصام بن على الرواس أستاذ التاريخ الإسلامي ورئيس جمعية التاريخ لدول مجلس التعاون الخليجي.
- أ.د/ يوسف بن عبد الله أستاذ التاريخ الحديث ورئيس الجمعية التاريخية جامعة السلطان قابوس.
- إبراهيم شهداد أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قطر.
- أميرة الجعفري أستاذ تاريخ الحضارة الاسلامية عميد كلية الآداب جامعة الدمام.

الهيئة الاستشارية الدولية

- Prof/Adam sabra: professor of Islamic History Georgia university- U.S.A
- Prof/Amirasonbol: professor of modern History- George Town university- U.S.A
- Prof/Michel toshreer: professor of modern History – Aix-en – provenceuniversi-franc
- Prof/ steven Winter: professor of History- Quebec university--U.S.A

قواعد النشر بمجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية

(مجلة علمية محكمة نصف سنوية)

١- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث المتخصصة في التاريخ والحضارة والوثائق التاريخية ذات المستوى الرفيع، والتي تخضعها هيئة التحرير للتحكيم العلمي، وفقًا للقواعد المعمول بها في المجلات العلمية المتخصصة. كما تهتم بنشر عروض للكتب حديثة الإصدار، والندوات المتخصصة.

٢- يرد عنوان البحث في رأس الصفحة الأولى، متبوعًا باسم المؤلف مقرونًا بوظيفته وجهة عمله أو عنوانه البريدي.

٣- ترتب الهوامش والتعقيبات التفصيلية بترقيم موحد في نهاية العمل.

٤- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم العلمي وفقا للنظام المتبع في المجلة.

٥- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره، أو قدم للنشر في أية جهة أخرى، ويكتب الباحث تعهدا بعدم تقديمه للنشر في أي جهة أخرى بعد قبوله للنشر بالمجلة.

٦- لا ترد أصول الأعمال المقدمة للمجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.

٧- للمجلة حق التصرف المادي دون الأدبي فيما ينشر من البحوث، ويكون لها الحق في إعادة نشر البحث منفصلًا أو ضمن مجموعة من البحوث بلغته الأصلية أو مترجمًا إلى أي لغةٍ أخرى وبأي وسيلة نشر دون حاجة إلى استئذان صاحب البحث، وفق لإقرار الباحث.

٨- البحوث التي تنشرها، والآراء الواردة بها، تعبر عن وجهة نظر أصحابها، وهيئة التحرير غير مسئولة عنها.

٩- يُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر بعد إتمام كافة التصويبات والتعديلات المطلوبة بعد التحكيم.

١٠- يُمنح كل باحث عشر مستلات من بحثه المنشور، بالإضافة إلى نسخة واحدة من المجلة.

١١- يجوز أن تصدر المجلة أعدادًا خاصة تغطى وقائع ندوات أو مؤتمرات تعقد في رحاب قسم التاريخ، جامعة بنى سويف، أو تشارك فيها.

١٢- يجوز أن تصدر المجلة اعداد خاصة للباحثين على أن يتحمل الباحث تكاليف نشر العدد كاملة.

١٣- يكون للمجلة مدققان لغويان، أحدهما للغة العربية والآخر للغة الإنجليزية.

١٤- بعد قبول البحث أو الدراسة للنشر يسدد الباحث رسومًا مالية هي تكاليف طباعة بحثه ونشره على النحو التالي:

١٥- يتحمل الباحثون قيمة إرسال العدد والمستلات داخل مصر وخارجها، وتسدد ضمن رسوم نشر البحوث بعد أخذ رأى الباحثين في ذلك.

م	الجهة التابع لها الباحث	رسم تحكيم البحث	تكلفة الصفحة
١	أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية	--- جنيه مصري	٢٥ جنية حتى ٣٠ صفحة أسعار خاصة لما يزيد عن ٣٠ صفحة
٣	أعضاء هيئة التدريس والباحثين المعارين للخارج	٥٠ دولار	٥ دولار
	أعضاء هيئة التدريس والباحثين الأجانب	١٠٠ دولار	٥ دولار
	عدد خاص	٤٥٠٠	

ملحوظة: تسترد مبالغ النشر في حالة عدم قبول البحث للنشر، بعد خصم قيمة التحكيم والمراسلة.

قيمة الاشتراك السنوي للعدد الرئيسي كما يلى:

من داخل جمهورية مصر العربية: * للأفراد ١٠٠ ج. م

* للمؤسسات ١٥٠ ج. م

من خارج جمهورية مصر العربية: * للأفراد ٥٠ دولار، أو ما يعادلها

* للمؤسسات ١٠٠ دولار، أو ما يعادلها، بخلاف رسوم البريد.

عنوان المراسلة:

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية على الموقع الرسمي للمجلة على الإنترنت:

https://jhse.journals.ekb.eg

عدد خاص

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث السياسة المصرية ١٩٥٢-١٩٥٦

دراسة في العلاقات السعودية المصرية

دكتور
نبيل رياض عبد المولي عابدين
أستاذ مساعد بكلية الآداب
جامعة كفر الشيخ

مدخل:

كان توقيع معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية في ٧ مايو ١٩٣٦ بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، حيث اعترفت مصر لأول مرة بالنظام السياسي الحاكم في المملكة، وهو ما ترتب عليه زيارة توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجانبين، ومن مظاهر هذا التقارب زيارة الملك فاروق للمملكة في يناير ١٩٤٥، وأعقبها الزيارة التي قام بها الملك سعود للقاهرة في يناير ١٩٤٦، وشهدت هذه الفترة توافقًا في السياسات السعودية المصرية إلى حدٍ كبير، وتقاربت المواقف في مناقشات تأسيس الجامعة العربية وكل ما يرتبط بقضايا الوطن العربي.

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان موقف المملكة الحذر في البداية من الثورة المصرية وتوجُّهاتها ، خاصة بعد قيام الضباط الأحرار بإجبار الملك فاروق بالتنازل عن عرش مصر، وما تلى ذلك من إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، ورغم هذه التطورات التي شهدتها مصر في أعقاب الإطاحة بالنظام الملكي، فإنَّ المملكة العربية السعودية كانت حريصة على التواصل مع نظام الحكم الجديد، إدراكًا منها بأهمية المكانة القيادية التي تحتلها مصر بالنسبة للأمة العربية.

وبناءً على هذه الرؤية قررت المملكة فتح صفحة جديدة في علاقاتها السياسية مع مصر، ولذا بادرت بالاعتراف بالنظام السياسي في مصر بعد الثورة، وفي الوقت نفسه أبدت اهتمامها الشديد بكل حوادث السياسة المصرية داخليًا وخارجيًا، لما لهذه الأحداث من انعكاسٍ واضح على علاقات مصر بالدول العربية بصفةٍ عامة، والمملكة بصفةٍ خاصة.

وبالنسبة للأحداث الداخلية في مصر فإنَّ المملكة حرصت على مُتابعة تطوراتها باستمرار، بداية من إلغاء الملكية ثم إعلان النظام الجمهوري، والموقف من جماعة الإخوان المسلمين والتي كانت تربطها بالمملكة علاقات جيدة في فترة الملكية، وكل ما يتعلق بنتائج المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء عن الأراضي المصرية، وتداعيات الصراع داخل مجلس قيادة الثورة، وأخيرًا إعلان الدستور المصري ورئاسة الجمهورية.

وفي مجال السياسة الخارجية كان موقف المملكة الداعم لمصر إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المُتكررة على قطاع غزة، وموقفها المُؤيد للقيادة المصرية بعد توجُّهها لشراء الأسلحة من الكتلة الشرقية، ومن ناحية أخرى توحدت سياسات البلدين في مُواجهة سياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية، وظهر ذلك جليًا في مُناهضة حلف بغداد ومنع أية دولة عربية من الانضمام إليه باستثناء العراق، وبدت مُساندة المملكة القوية لمصر في قرارها بتأميم قناة السويس، وخلال أحداث العدوان الثلاثي عليها، حيث جندت المملكة كل إمكاناتها السياسية والاقتصادية والإعلامية لدعم مصر في محنتها والشد من أزرها.

وتهدف الدراسة إلى رصد وتحليل موقف المملكة العربية السعودية من أحداث السياسة المصرية، منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى أزمة السويس ١٩٥٦ ، وذلك من خلال الاستعانة بوثائق وزارة الخارجية المصرية، وبعض المصادر الرسمية في المملكة ومن بينها صحيفة " أم القرى" ، والتي كانت تُعد الناطق الرسمي باسم الحكومة السعودية، وغير ذلك من الكتابات التاريخية التي تناولت طبيعة العلاقات السعودية المصرية خلال تلك الحقبة الزمنية.

المملكة العربية السعودية وثورة يوليو

في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ شهدت مصر وقوع انقلاب عسكري، قاده تنظيم الضباط الأحرار الذي تأسس في أعقاب حرب فلسطين ١٩٤٨، وقد حمل الانقلاب في بدايته مُسمَّياتٍ عديدة من بينها : حركة الجيش، وحركة الضباط الأحرار، والحركة المُباركة، إلى أن استقر الأمر بعد ذلك على مُسمَّى " ثورة يوليو " ، وكان لهذا الحدث أسباب مُختلفة تنوعت ما بين سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، ولعلَّ من أهم الأسباب السياسية ما كان من حالة الفوضى والاضطراب التي سيطرت على الحياة السياسية في مصر، وظهر ذلك بشكلٍ واضح في تولي أربع وزارات لمقاليد الحكم بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وحتى قيام الثورة، أما الأسباب العسكرية فكان من أبرزها تدهور أحوال الجيش والهزيمة في حرب فلسطين، وجاءت الدوافع الاقتصادية في مظاهر عدة كان من بينها انتشار الفقر وانخفاض مُستوى المعيشة، أما الجوانب الاجتماعية فكان في مُقدمتها زيادة الفوارق بين الطبقات[١]

وتمثلت خطة الضباط الأحرار في ثلاثة محاور رئيسية، اختصت الأولى بالسيطرة على

مبنى قيادة القوات المُسلحة ومرافق البلاد الأساسية، ثم إعلان البيان الأول للثورة، واختصت المرحلة الثانية بالسيطرة على جهاز الحكومة المدني عن طريق تعيين وزارة مدنية، يضمن بها الضباط ثقة الشعب وولائها في الوقت نفسه لرجال العهد الجديد، ومن ثم جاء تشكيل أول حكومة مدنية بعد الثورة برئاسة علي ماهر الذي سبق له تولي رئاسة الحكومة المصرية ثلاث مرات، أما المرحلة الثالثة الأخيرة فتضمنت إجبار الملك فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على التنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد الثاني، وأعقب ذلك رحيل فاروق نهائيًا عن مصر في نفس يوم التنازل(٢).

وقد تباينت ردود الأفعال العربية تجاه حركة الضباط الأحرار، خاصةً في الدول ذات النظام الملكي والتي كان في مُقدمتها المملكة العربية السعودية، ولهذا وقفت السعودية موقفًا شديد التحفظ حيال الأحداث التي شهدتها مصر، وبالتالي لم يصدر عن دوائرها الرسمية أية تعليقات بشأن أحداث ثورة يوليو، خاصة أنَّ الثورة قامت في مصر ضد نظام ملكي، وهو النظام الذي كان موجودًا في بعض البلدان العربية، ولذا خشيت السعودية أن تُصبح الانقلابات العسكرية ظاهرة عامة، ومن ثم تنتقل تبعاتها إلى المملكة، ولكن لم يستمر التجاهل كثيرًا لثورة يوليو، فالملك عبد العزيز لم يكن شديد الارتباط بالملك فاروق، كونه يُخالف المعتقدات الدينية للعاهل الوهابي(٣).

وعلى أية حال فإنَّ تنازل الملك فاروق عن عرش الحكم في مصر لم يُمثل إلا رد فعل بسيط لدى الأسرة الحاكمة في السعودية، والتي مالبثت أن اعترفت بالأمر الواقع، وعقب نجاح الضباط الأحرار في السيطرة على الأوضاع الداخلية في مصر، قام الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي بمقابلة القنصل المصري في جدة، وخلال هذا اللقاء أبلغه فيصل بموقف المملكة قائلا: " لقد أعطينا فاروق من حُبنا وصداقتنا ما أعطيناه، لا لشخصه وإنَّما بوصفه ملكًا لمصر، ولقد مضى فاروق ولكن مصر وهي الأصل باقية ويبقى لها حُبنا وصداقتنا"(٤)، وبطبيعة الحال ما كان للأمير فيصل أن يقول ذلك إلا بعد أن رأى تلاحم الجيش والشعب، وأنَّ ما حدث في مصر يُعبِّر عن ثورة حقيقية.

لقد كان الملك عبد العزيز يضع نُصب عينيه دائمًا نظرية خاصة به تقول: " إنَّ السعودية لا يجب أن تبتعد عن مصر مهما كانت الأسباب"، ولذلك سُرعان ما اعترف بقيام ثورة يوليو،

ولا سيما بعد نجاحها في تثبيت أركانها والسيطرة على مقاليد الأمور في مصر، ومن ثم بادر بإرسال ابنه ووزير خارجيته الأمير فيصل إلى القاهرة في سبتمبر ١٩٥٢، ليلتقي بأعضاء مجلس قيادة الثورة، رغبة في التفاهم معهم على تعاون سعودي مصري في المرحلة السياسية الجديدة التي تشهدها مصر [٥].

ومن ناحية أخرى فإنَّ الملك عبد العزيز كان مُدركًا لأهمية مصر ومكانتها، كونها تُحافظ على التوازن السياسي في المنطقة دون الارتباط بمن يحكمها، ومن ثم فإنه خلال لقاء الأمير فيصل بالقيادة المصرية الجديدة تم الاتفاق على استمرار التعاون بين الجانبين، وتوضيح النقاط الاستراتيجية المُهمة في علاقات البلدين، والتي كان من أبرزها الجلاء البريطاني عن مصر، وتحرير فلسطين من اليهود، والوقوف بوجه المشاريع الهاشمية[٦] ومن جانبها أشارت صحيفة " الأهرام " إلى هذا اللقاء بقولها : " ولا شك في أنَّ زيارة الأمير فيصل لمصر فرصة طيبة لتوطيد العلاقات بين البلدين وإقامتها على أسس دائمة وقوية"[٧].

ويبدو أنَّ زيارة الأمير فيصل إلى مصر كانت بهدف معرفة ميول وتوجُّهات أعضاء مجلس قيادة الثورة، خاصة وأنَّ الموقف السعودي من النظام الجديد الذي يقوده الضباط الأحرار كان ما يزال حذرًا، إضافة إلى استكشاف وجهة نظر الحكومة المصرية في كل القضايا العربية التي تهم الجانبين في السعودية ومصر

وبالنسبة لموقف الصحافة السعودية فإنَّ تناولها لأحداث ثورة يوليو كان مُجرد ذكر لتفاصيلها، دون التطرق لإبداء وجهات النظر، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة "أم القرى " مقالًا بعنوان : " أهم أنباء الأسبوع في مصر"، وجاء في سياق مقالها: " احتلت وحدات من الجيش المصري في الساعة الباكرة من صباح الأربعاء المواقع الرئيسية"، وأشارت الصحيفة إلى حديث اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة، والذي أعلن بأنَّ الغرض من حركته هو تطهير الجيش المصري، وإلى قيامه باعتقال بعض الضباط الذين لا يُؤيدون حركة الجيش، ونوهت الصحيفة إلى إعلان نجيب الهلالي استقالته من رئاسة الوزراء نتيجة للحركة العسكرية التي شهدتها مصر، وإلى قيام الملك فاروق بتكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة[٨]

وفي مقال آخر أشارت صحيفة " أم القرى " إلى نتيجة الحركة التي قام بها الجيش المصري بقيادة اللواء محمد نجيب، والتي ترتب عليها تنازل الملك فاروق عن عرشه لولي عهده

الأمير أحمد فؤاد الثاني البالغ من العمر ستة أشهر، وذكرت تفاصيل مُغادرة الملك للأراضي المصرية بواسطة الباخرة المحروسة قاصدًا إيطاليا، مُصطحبًا معه نجله الذي نُودي به ملكًا على مصر والسودان، واستعرضت موقف زعماء الأحزاب السياسية من حيث تأييد حركة الجيش بالتساند مع وزارة علي ماهر، ونوهت إلى عودة الوزارة من مصيفها بالإسكندرية إلى القاهرة ومُمارسة سُلطاتها، ونشرت الصحيفة نص الوثيقة التي تنازل فيها الملك فاروق عن عرشه لولي عهده، وما أذاعه مجلس الوزراء إلى الأمة المصرية بشأن تولي المجلس سُلطته الدستورية باسم الأمة وتحت مسئوليته، وذلك إلى حين تسليمها إلى مجلس الوصاية وفقًا لأحكام الدستور[٩].

ومن الواضح أنَّ نهج الصحافة السعودية في ذكر مجريات الأحداث السياسية دون التعليق عليها كان مُتوافقًا مع مسلك الحكومة في المملكة، والذي اتسم بالتحفظ الشديد حيال تلك التطورات المُتلاحقة التي شهدتها مصر في أعقاب الإعلان عن حركة الجيش المصري، خاصة في ظل عدم وضوح الرؤية لما يُمكن حدوثه مُستقبلًا بعد سيطرة الضباط الأحرار على مقاليد الأمور، ومن ناحية أخرى فإنَّ الصحف في المملكة تكاد تكون رسمية في وجهات نظرها، فليس مسموحًا لها أن تُعلِّق أو تُبدي رأيها إلا في حدود التوجيهات التي تصل إليها.

مظاهر التقارب السعودي المصري بعد قيام ثورة يوليو:

توثيقًا للروابط السياسية بين الجانبين السعودي والمصري بعد نجاح ثورة يوليو، أعربت الحكومتان في كلا البلدين عن رغبتهما في رفع مستوى التمثيل السياسي بينهما من درجة مُفوضية إلى سفارة، ومن ثم عينت الحكومة السعودية الشيخ عبد الله إبراهيم الفضل وزيرها المفوض في القاهرة سفيرًا لها بمصر، حيث قدَّم أوراق اعتماده في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ لمجلس الوصاية في مصر بصفته سفيرًا ومندوبًا فوق العادة للملك عبد العزيز[١٠]، وتلى ذلك قيام الحكومة المصرية بإجراء مُماثل، حيث عينت الحسيني الخطيب وزيرها المفوض في جدة سفيرًا للمملكة بتاريخ ٢٧ أكتوبر من العام نفسه[١١].

وفي أعقاب رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية ومصر، قام الأمير نواف بن عبد العزيز أمير القصور الملكية والحرس الملكي بزيارة مجلس الوزراء المصري في ١١ ديسمبر ١٩٥٢، وقد استقبله اللواء محمد نجيب استقبالًا حارًا، وتناول الحديث أحوال

السياسة العربية وضرورة تقويتها، وكان رأي الأمير نواف عن أهمية توحيد الأسلحة والتدريب بين الجيوش العربية، وذلك لمُواجهة أي أحداث سياسية قد تطرأ على العالم العربي، وهو الأمر الذي توافق معه اللواء نجيب مُبديًا تأييده لتلك الرؤية، ومن ناحية أخرى أعلن نجيب عن نيات رجال الثورة تجاه الملك عبد العزيز، وأمانيهم في زيادة أواصر الصداقة والتعاون مع بلاده، ودلَّل على ذلك بأن أبدى رغبته في زيارة المملكة لتحقيق هذه الغاية، وهو الأمر الذي لقى ترحيبًا شديدًا من الأمير نواف، أملًا في دعم وتقارب العلاقات بين البلدين(١٢).

وتزامنًا مع هذه الزيارة أقام السفير السعودي في القاهرة حفلة عشاء على شرف الأمير نواف، وقد حضرها اللواء محمد نجيب، والأستاذ عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، وفؤاد جلال وزير الإرشاد القومي، وفتحي رضوان وزير الدولة ، وحسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين، إضافة إلى العديد من رجالات الجالية السعودية في مصر، وشهد الاحتفال تبادل الأحاديث بين الأمير نواف واللواء نجيب عن مستقبل العرب، وذلك عن طريق اتحاد كلمتهم لرفع شأنهم وشأن العروبة، وليكون لهم مكانة مُتميزة بين الدول القوية(١٣).

وفي ١٤ أبريل عام ١٩٥٣ وصل إلى القاهرة للمرة الثانية الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي، وقد استغل فرصة تواجده في مصر لإجراء مُباحثات مع رئيس الوزراء محمد نجيب، وذلك فيما يتعلق بزيارة وزير الخارجية السعودي إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ناقش الأمير في زيارته الموقف الدولي من القضايا العربية، وذكر بأنه أوضح للمسئولين الأمريكيين أنَّ مصر لن تحيد عن مطلبها في جلاء القوات البريطانية، وأكد بأنَّ حكومته تقف مع مصر في تحقيق مطالبها الوطنية، لأنها تعتبر أنَّ قضية مصر هي قضية العرب جميعًا، وتطرق في حديثه مع الجانب الأمريكي لموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، وإلى أنه أبلغهم بأنَّ الدول العربية ترى في ميثاق الضمان الجماعي العربي ما يكفل تأمين الدفاع عن بلادهم، كما أشار إلى تراجع العلاقات العربية الأمريكية بسبب موقف الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني، ثم طلب الأمير فيصل من المسئولين المصريين أن يقفوا مع المملكة في نزاعها مع بريطانيا حول منطقة البريمي(*), وأن يُوعزوا للصحافة المصرية بالانتصار لقضيتها، وكان رد المسئولين في مصر على ذلك بأنهم على استعداد لنشر كل ما تُريده الحكومة السعودية حول هذا الموضوع(١٤).

وخلال زيارته إلى مصر عقد الأمير فيصل اجتماعًا مع جمال عبد الناصر، حيث كان حرص وزير الخارجية السعودي في إظهار طبيعة العلاقات المصرية السعودية، وأنها لم تكن بسبب صداقة شخصية مع الملك فاروق، وإنَّما كانت نتيجة مواقف مُوحَّدة تجاه القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية وغيرها، مُدللًا على صحة كلامه بمحاضر الجامعة العربية، وترتب على هذا اللقاء تشكيل لجنة برئاسة أحد الضباط الأحرار لدراسة المحاضر وتقديم تقرير عنها إلى مجلس قيادة الثورة، وأكد التقرير صواب ما قاله الأمير فيصل بشأن طبيعة العلاقات بين البلدين في عهد الملكية، ومن ثم بدأت العلاقات السياسية الإيجابية تعود مُجددًا مع مصر في عهدها الجديد، خاصة بعد نجاح ثورة يوليو في تثبيت أركانها داخليًا وخارجيًا(١٥).

وفي أغسطس ١٩٥٣ قام اللواء محمد نجيب بزيارة المملكة العربية السعودية، بناءً على الدعوة التي وُجِّهت له من الملك عبد العزيز، واستغل نجيب فرصة الزيارة في أداء مناسك الحج، وكان برفقته كلًا من : صلاح سالم، وحسين الشافعي، وكمال الدين حسين من أعضاء مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى وفد من رجال الصحافة والإذاعة المصرية، وخلال تواجد نجيب في منى أقام له نادي ضباط الجيش السعودي حفلة تكريم، حيث استقبله الأمير مشعل وزير الدفاع والطيران المدني، إلى جانب كبار الضباط في الجيش السعودي، وقد ألقى نجيب كلمة أثنى فيها على جهود جيش المملكة في حرب فلسطين، ثم قام بتوزيع أوسمة على ضباط وجنود الحملة التي شاركت في حرب فلسطين(١٦).

وقد حرصت صحيفة " أم القرى " على إبراز مظاهر الترحيب بالرئيس المصري، حيث نشرت مقالًا في صدر صفحتها الأولى تحت عنوان : " احتفاء جلالة مليكنا المُفدى وحكومته برئيس جمهورية مصر اللواء أركان حرب محمد نجيب"، ونوهت إلى الأحاديث المُتبادلة بين الملك عبد العزيز واللواء نجيب، والتي تطرقت إلى تقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر، وتمكين الروابط الأخوية ومصلحة البلدين المُشتَركة، وأشارت إلى تبادل الرأي بين الزعيمين في السير بعزيمة ثابتة لكل ما فيه صالح العرب والمسلمين(١٧).

وعلى الرغم من كل مظاهر الترحيب التي أبدتها المملكة العربية السعودية تجاه زيارة الرئيس المصري، فإنَّ نجيب أشار في مذكراته إلى أنَّ الملك عبد العزيز كان لا يزال يتوجس خيفة من الثورة المصرية، خاصة وأنَّ البعض قد حذره من خطورتها على نظام حكمه(١٨).ودلَّل على ذلك بعدم استقبال الملك له في جدة بحجة المرض، مُحاولًا التنصُّل من مُقابلته، لكن

نجيب أصر على زيارته في الطائف حتى يقضي على أية شكوك قد تكون راسخة لديه من جهة الثورة، ومما ذكره نجيب للملك: "إني أعرف صلتك الوثيقة بالملك فاروق، ولكننا قمنا بالثورة لتطهير مصر من الفساد، وليس من أهدافي تصدير الثورة إلى البلاد العربية، وإني أحترم نظام الحكم في الدول العربية"، وفي نهاية المقابلة كانت مظاهر الارتياح بادية على وجه العاهل السعودي، وأهدى نجيب سيفًا ذهبيًا، وأعرب له عن تأييده لمصر وشعبها(١٩). وفي أعقاب تلك الزيارة صرح نجيب بعد عودته للقاهرة، بأنه قد نجح في أن يُزيل ما علق في نفس ملك السعودية من قلق وتخوف بشأن الثورة المصرية(٢٠).

ومع وفاة الملك عبد العزيز في ٩ نوفمبر ١٩٥٣، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السعودية المصرية، حيث أرسل اللواء محمد نجيب برقية تعزية إلى الملك سعود في المصاب الجلل الذي أصاب المملكة والأمة العربية، مُعربًا عن خالص تعازي الحكومة والأمة المصرية(٢١)وفي اليوم التالي أرسل نجيب برقية مُماثلة هنأ فيها الملك سعود بمناسبة توليه عرش الحكم في بلاده، مُؤكدًا في الوقت نفسه حرص مصر على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع المملكة في جميع المجالات(٢٢).

ولم يكتف اللواء نجيب بإرسال برقيات التعزية والتهنئة، بل حرص على إرسال وفد مصري رفيع المستوى برئاسة جمال عبد الناصر، وذلك لتقديم تعزية الشعب المصري إلى جلالة الملك سعود، مع التهاني والتبريك لجلالته بتوليه حكم المملكة، وقد أبلغ عبد الناصر للملك تعازي رئيس مصر العميق وتأثره بالفاجعة التي حلت بالعرب والمسلمين، ومن ناحية أخرى قامت التكية المصرية في مكة بمضاعفة توزيع صدقاتها من الأغذية واللحوم على الفقراء، كما نكست أعلامها حدادًا على وفاة الملك عبد العزيز، وكان ذلك بموجب الأمر الصادر لها من وزارة الأوقاف المصرية(٢٣).

وفي أثناء وجود البعثة المصرية في المملكة لتقديم واجب العزاء اختصها الملك سعود باجتماع خاص، وتناول الحديث ضرورة تعزيز الروابط السياسية وتوثيق العلاقات الودية التي تربط بين البلدين، وقد أشاد سعود بالصداقة التقليدية بين الشعبين السعودي والمصري، والروابط القوية التي تجمعهما على خير العروبة ومجد الإسلام، وتطرق الحديث أيضًا إلى الوسائل المُؤدية إلى دعم الجامعة العربية، لتتمكن من أداء رسالتها في خدمة قضايا الوطن العربي،

وفي نهاية اللقاء قدَّم عبد الناصر دعوة رسمية للملك سعود من قبل الرئيس محمد نجيب لزيارة مصر، ومن جانبه رحب الملك بهذه المُبادرة ووعد أن تكون مصر هي أول دولة يزورها[٢٤]. ولا شك في أنَّ تصريح الملك سعود بأن تكون مصر هي أول محطاته في زيارته الخارجية، كان له دلالة واضحة على مدى التقارب الذي حظيت به العلاقات السعودية المصرية في تلك الفترة.

وسُرعان ما اختص الملك سعود مصر بأول زيارة رسمية قام بها خارج بلاده منذ ارتقائه عرش الحكم، حيث وصل إلى القاهرة في ٢٠ مارس ١٩٥٤، وكان برفقته بعثة شرف مصرية تم تخصيصها لمُصاحبته من المملكة إلى مصر، وتكونت من الأستاذ فتحي رضوان وزير الدولة رئيسًا، والحسيني الخطيب سفير مصر في جدة، واللواء أركان حرب مصطفى يونس مدير التدريب الحربي، والأميرالاي عبد الواحد عمار مدير الكلية الحربية، وكان في مُقدمة مُستقبلي الملك سعود الرئيس محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وقد احتفت مصر بضيفها العزيز احتفاءً كبيرًا، وكانت هذه الحفاوة محل تقدير وإشادة من مختلف الصحف السعودية، فعلى سبيل المثال أشارت صحيفة " أم القرى " إلى الترحيب الواضح الذي لقيه الملك سعود في مصر، وأفاضت الصحيفة في وصف مظاهر الاحتفال التي أقيمت للملك على كافة المستويات الرسمية والشعبية[٢٥].

وخلال زيارته لمصر عقد الملك سعود عدة لقاءات مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وصدر في نهايتها بيان مُشتَرك أكد على أنَّ الزيارة قد حققت أغراضًا سامية ترمي إليها الحكومتان السعودية والمصرية، وإلى توافق الجميع على مُضاعفة الجهود لتدعيم الجامعة العربية، لكي تُحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها، وأكد البيان على أهمية زيادة صلات التقارب والتعاون بين البلدين، لتكوين وحدة سياسية واقتصادية وثقافية على ضوء المحن التي مرت بها الأمة العربية في السنوات الأخيرة، وإلى أنَّ وجهة نظر الحكومتين الشقيقتين كانت ولا تزال على تفاهم تام في مُعالجة مصالح العرب في جميع أقطارهم، وأنَّ رباط التعاون بين البلدين يقضي بالسعي المُشتَرك للوحدة الشاملة في جميع المجالات تحقيقًا للتضامن بينهما، وشدَّد البيان على أنَّ تجارب الماضي دلت على أنَّ البلاد العربية لا تستطيع الدفاع عن نفسها دون أن تُوحد قيادتها العسكرية، وإلى ضرورة اتخاذ الأسباب العلمية لتسليح قواتها وتدريبها وتنمية مصانعها، لتكون

في خدمة الدفاع المُشتَرك للبلاد العربية، وأخيرًا تطرَّق البيان إلى أنَّ الاتفاق كان تامًا في السياسة الخارجية للحكومتين السعودية والمصرية(٢٦).

واستمرارًا للتوافق الواضح في توحيد السياسات بين السعودية ومصر، جاءت زيارة صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة للمملكة في يونيو ١٩٥٤، وخلال اجتماعه مع الملك سعود تم استعراض كافة الموضوعات التي تخص الجانبين السعودي والمصري، إضافة إلى عدد من الأمور التي تهم العرب أجمعين، وكان الاتفاق تامًا على سائر وجهات النظر السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك وفق ما تقتضيه مصلحة البلدين بصفة خاصة والعرب بصفة عامة، طبقًا لما يتوافق مع ميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي، وتم الاتفاق أيضًا بشأن القضايا العربية التي لا زالت مُعلَّقة مثل قضية واحة البريمي المُتنازع عليها بين السعودية وبريطانيا، وقضية جلاء الإنجليز عن مصر، وقضايا دول شمال المغرب العربي الخاضعة للاحتلال الفرنسي، وأكد البيان المُشتَرك في نهايته على ضرورة مُجابهة كافة المُحاولات التي تُبذل من جانب الدول الغربية، وذلك في سعيها لضم بعض الدول العربية لسياسة الأحلاف الدفاعية(٢٧).

وفي ٧ أغسطس ١٩٥٤ بعثت الحكومة السعودية طائرة خاصة إلى القاهرة، وذلك لنقل جمال عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة لأداء فريضة الحج، إضافة إلى العشرات من ضباط الجيش المصري في جميع التخصصات(٢٨). وكان هدف جمال عبد الناصر الرئيسي من هذه الزيارة الالتقاء بعدد من الشخصيات الإسلامية في موسم الحج، لكسبها إلى جانبه لرفع مكانة مصر في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه أراد وضع أسس جديدة لعلاقات قوية بينه وبين الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل، وخلال مُقابلته مع ملك السعودية تناول عبد الناصر في حديثه أهمية المُحافظة على عوائد النفط، وفي الوقت نفسه استثمارها بطريقة تعود بالنفع العام للبلاد، مُبديًا استعداد مصر لتزويد المملكة بكل ما تحتاجه من الأيدي العاملة المصرية، إضافة إلى الخبرات الضرورية لتطوير البلاد في كافة المجالات، كما تم الاتفاق على عقد مُؤتمر إسلامي يعنى بشئون المسلمين ويدرس قضاياهم، ويبذل لشعوبهم المُساعدات المادية والأدبية، على أن يرأسه الملك سعود، بينما يتولى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة المصرية منصب السكرتير العام(٢٩).

ومن ناحية أخرى مثلت الشؤون الحربية والبعثات العسكرية المُتبادلة، مظهرًا واضحًا من مظاهر التقارب السعودي المصري في فترة ما بعد قيام ثورة يوليو، ففي يناير ١٩٥٣ وصلت إلى القاهرة بعثة طلابية سعودية مُكونة من"٨١" طالبًا للدراسة في الكليات الحربية المصرية، وترأس البعثة الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، وقد استقبلهم اللواء محمد نجيب بنفسه مُصطحبا معه الأمير نواف وسفير المملكة في مصر، إضافة إلى عدد من الضباط المصريين وطلاب البعثات السعودية، وفي كلمته التي ألقاها أشاد نجيب بالعلاقات الطيبة التي تجمع بين الشعبين المصري والسعودي، ومن جانبه رد الأمير نواف بكلمة شَكَرَ فيها اللواء نجيب ولمصر حفاوتها في استقبال طلاب البعثات السعودية، وبعد ذلك أخذت الجماهير الغفيرة التي حضرت مراسم الاستقبال تهتف بالاتحاد المصري السعودي وبوحدة العرب(٣٠).

وقد حظيت البعثة العسكرية السعودية باستقبالٍ حافل من قبل المسئولين المصريين، حيث قام اللواء نجيب بدعوة الأمير مشعل والأمير نواف ورجالات السفارة السعودية إلى حفل شاي في نادي الضباط بالزمالك، ودُعى لهذه الحلفة أيضًا كبار الضباط المصريين من مختلف الأسلحة إلى جانب مندوبي الصحف المصرية، وفي كلمته التي ألقاها أشاد نجيب بالعلاقات السعودية المصرية منذ حرب فلسطين ١٩٤٨، ومما جاء في كلمته: " أكلنا العيش والدم مع السعوديين في فلسطين، وسنعتني بتربية الأشبال من أجل الوطن المُشتَرك السعودية ومصر.."، وتمنى في ختام كلمته التوفيق لهؤلاء الطلاب بعد إتمام دراستهم لخدمة بلادهم، أما كلمة الأمير نواف فقد أكد فيها على أنه لا فرق بين سعودي ومصري، وشدَّد على أهمية التضامن بين السعودية ومصر، وعقب ذلك هتف اللواء نجيب بحياة الملك عبد العزيز والوحدة السعودية المصرية(٣١).

ومن جانبها قامت الحكومة المصرية بإرسال بعثة عسكرية من ضباط الكلية الحربية إلى المملكة العربية السعودية، وكان ذلك بناءً على طلب الجانب السعودي في فبراير ١٩٥٣، وترأس هذه البعثة اللواء عبد الواحد عمار مدير الكلية الحربية في مصر، وقد استغل محمد نجيب هذه الزيارة حيث حَمَّل البعثة رسالة خاصة إلى الملك عبد العزيز، وزودها أيضًا بعدد من الهدايا للملك ولأمراء الأسرة السعودية، ولقيت البعثة كل تقدير وترحيب أثناء فترة عملها داخل أراضي المملكة، وبعدما انتهت من مُهمتها حَمَّلها الملك عبد العزيز رسالة خاصة للواء

نجيب شكره فيها على رسالته وهداياه المُقدَّمة له ولأبنائه، وأعرب عن أمنياته بالتوفيق لمصر وقادتها، ورغبته الأكيدة في توطيد أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين(٣٢).

وفي يوليو ١٩٥٤ قام صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية بزيارة خاصة إلى السعودية، حيث تم بحث عقد اتفاق ثُنائي بين المملكة ومصر بشأن التعاون العسكري بينهما، واتفق الجانبان على توحيد الجيشين المصري والسعودي تحت قيادة واحدة، بما في ذلك شئون التسليح والتدريب والزي، وأن تتولى مصر استيراد السلاح اللازم للجيش السعودي من الخارج، على أن تتحمل المملكة جميع النفقات الخاصة بذلك، وتم الاتفاق أيضًا على أن تعمل كلتا الدولتين لتعزيز إنتاج المصانع الحربية للدولة الأخرى، بحيث تتبادل كل منهما شراء الأسلحة والذخيرة اللازمة لجيشها من الدولة الأخرى في حال توافرها(٣٣). وبطبيعة الحال كانت المصانع المصرية هي الأقدر والأجهز لتلبية طلبات الجيش السعودي.

وبعد انتهاء زيارة صلاح سالم للمملكة وصل بعدها إلى القاهرة بأيام قليلة الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي، حيث دارت بينه وبين بعض المسئولين في مصر مُباحثات عسكرية ترمي إلى الإسراع بتوحيد الجيشين المصري والسعودي، ومما تم الاتفاق عليه أن تُرسل الحكومة المصرية بعثة للعمل في المصانع الحربية السعودية، مع إيفاد عدد من الضباط وصف الضباط إلى المدارس والمعاهد العسكرية للتدريب والتعليم، وتبادل الزيارات خلال التدريبات العسكرية، إضافة إلى تنسيق خطط الدفاع بين الجيشين المصري والسعودي(٣٤).

وفي يناير ١٩٥٥ وصلت إلى المملكة العربية السعودية بعثة تدريب عسكرية مصرية تكونت من مائتي فرد، ثم كررت السعودية إرسال طلابها مُجدَّدًا في العام نفسه إلى مصر لدراسة العلوم العسكرية، وفي مارس ١٩٥٥ وصلت إلى جدة بعثة عسكرية من مصر برئاسة اللواء عبد الجواد طبالة ، وبلغ عدد أفرادها "٦٢" ضابطًا وهم من الضباط المُلحقين في كلية الأركان العسكرية المصرية، وتم في هذه الزيارة تعديل نظام التدريب في الجيش السعودي، إضافة إلى تغيير بعض الخطط الاستراتيجية في وزارة الدفاع والطيران بالمملكة(٣٥).

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ وصل إلى المملكة وفد مصري مُكوَّن من الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، واللواء عبد الحكيم عامر وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية، واللواء عبد الواحد عمار مدير الكلية الحربية المصرية، إضافة إلى عدد من كبار ضباط الجيش

المصري من جميع التخصصات، وذلك للمُشاركة في افتتاح كلية الملك عبد العزيز الحربية في الرياض، وقد ألقى الأمير مشعل وزير الدفاع والطيران كلمة شَكَرَ فيها الحكومة المصرية على ما تُقدمه دائمًا من مُساعدة ودعم للمملكة، مُشيرًا إلى الاستعانة بالمدرسين المصريين العسكريين والمدنيين الذين يبذلون جهودًا مُوفقة لتدريب أبناء الشعب السعودي(٣٦).

موقف المملكة العربية السعودية من شئون مصر الداخلية:

في إطار العلاقات المُتميزة التي ربطت بين الجانبين السعودي والمصري منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو، جاء اهتمام المملكة الواضح بمُتابعة العديد من الأحداث الداخلية في مصر والتفاعل معها بإيجابية، ولعلَّ هذا الأمر كان من مُنطلق حرص القيادة السعودية على استقرار الأوضاع في الساحة المصرية وتدعيمها، لما في ذلك الأمر من انعكاسات واضحة على سياسة مصر الخارجية، خاصة في ظل التوافق الذي شهدته العلاقات السعودية المصرية على كافة المستويات.

- **إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري:**

في ١٨ يونيو ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة إعلان الجمهورية في مصر، وتضمَّن القرار تولي اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية، وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس(٣٧). وعقب هذا الحدث التاريخي أرسلت وزارة الخارجية المصرية إلى مُمثليها الدبلوماسيين في الخارج تطلب منهم إعلام حكومات الدول المُمثلين لديها بالوضع السياسي الجديد، وأنه تم إسناد رئاسة الجمهورية إلى اللواء محمد نجيب كأول رئيس لمصر بعد ثورة يوليو(٣٨).

وقد تباين الموقف السعودي الرسمي من إعلان النظام الجمهوري في مصر، بسبب تخوف آل سعود من إلغاء النظام الملكي، وهو ما يعني تكرار هذا الحدث في بلدان المنطقة ذات الأنظمة الملكية، وكان هناك في الوسط السعودي ثلاث وجهات نظرة مُتباينة تجاه الوضع في مصر بعد الثورة، الأولى كانت رؤية ولي العهد ووزير الخارجية الأمير فيصل، والذي قال : " إننا سنتحمل خسارة أكبر لو امتد تأثير الثورة المصرية إلى بلادنا" ، وانتقد فيصل الحكومة المصرية، وتوقع أنَّ النظام المصري الجديد لن يتمكن من تحقيق الاستقرار السياسي، وكانت وجهة النظر الثانية خاصة بالشيخ يوسف ياسين مستشار الملك عبد العزيز، والذي دعى إلى

التعامل مع نظام الحكم الجديد في مصر وكسبه بدلًا من اتخاذ المواقف ضده، أما الرأي الثالث فكان مُرتبطًا بشخص خالد القرقيني مستشار الملك، وهو الوحيد الذي كان مُتحمسًا لإلغاء النظام الملكي في مصر، مُبررًا ذلك بأنَّ سلالة محمد علي قد أظهرت عجزها عن حكم البلاد وكثرت مشاكلها، وأنه من حق الشعب المصري أن يختار نظام الحكم الذي يُريده(٣٩).

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر داخل الديوان الملكي السعودي، إلا أنَّ الملك عبد العزيز اتجه نحو الرأي الواقعي الذي يُحقق مصلحة بلاده، ومن ثم جاء اعترافه بالنظام الجمهوري نهاية يونيو١٩٥٣، حيث أرسل برقية إلى الرئيس المصري جاء فيها : " حضرة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية، لقد علمت بإعلان النظام الجمهوري في مصر واطلاعكم برئاسة الجمهورية، وأنه ليسُرني أن أتمنى لمصر الشقيقة نجاحًا وتوفيقًا فيما أقدمتم عليه من عمل، كما أتمنى لكم النجاح بِمُهمتكم"(٤٠).

كما أرسل الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي برقية مُماثلة إلى اللواء محمد نجيب، مُعربًا فيها عن أسمى تهانيه بمناسبة إعلان النظام الجمهوري، مُتمنيًا لمصر النجاح والتوفيق وتحقيق كل ما تسعى إليه، ورد نجيب عليه ببرقية مُماثلة شكره فيها على كلماته الرقيقة التي كانت تُعبِّر عن عُمق الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية(٤١).

لقد حملت هذه البرقيات في ظاهرها ترحيبًا من الجانب السعودي بإعلان الجمهورية، لكن الأمر في طياته ربَّما كان على خلاف ذلك، حيث أكدت تقارير المخابرات المصرية أنَّ الحكومة السعودية كانت غير راضية تمامًا عن وجود أي نظام جمهوري على أرض مصر، مُبررة ذلك بأنَّ هذا الأمر سَيُهدد ثقة الشعب السعودي في حكم آل سعود، مع جعل الشعب في المملكة يُفكر في تغيير طبيعة النظام الحاكم اقتداءً بمصر، وهو ما جعل المسئولين في المملكة يتوجسون خيفة من الطلبة السعوديين الموجودين في الجامعات المصرية، وبصفة خاصة ممن يدرسون في الكليات العسكرية، حتى أنهم بدأوا يُفكرون في استدعائهم لإجازة خاصة بحجة رؤية عائلاتهم، ثم منعهم بعد ذلك من العودة مرة ثانية إلى مصر، وقد أشارت المصادر البريطانية إلى وجود حالة من الاستنكار وعدم الترحيب من قبل المسئولين السعوديين إزاء إعلان الجمهورية المصرية(٤٢). ومع ذلك فإنه لم يثبت قيام السُلطات السعودية باستدعاء طلابها الذين يدرسون في مصر.

وبالنسبة لموقف الصحافة السعودية فإنها كعادتها اهتمت بنقل أنباء إعلان الجمهورية دون التعليق عليها، حيث كتبت صحيفة " البلاد السعودية" مقالًا لها بعنوان : "أهم الانباء الخارجية ... إعلان الجمهورية في مصر"، وأشارت الصحيفة إلى تعيين اللواء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية لفترة مُؤقتة، لحين الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد، وإلى أنه في أعقاب هذه المرحلة سيكون الشعب المصري حُرًا في اختيار من يُمثله في ظل الدستور الجديد(٤٣).

وربَّما جاء موقف الصحف السعودية من عدم الحديث باستفاضة عن قرار إعلان الجمهورية المصرية، نظرًا لأنَّ مصر كانت دولة ملكية ثم تحول نظامها الحاكم إلى الجمهورية، وهو الأمر الذي قد يُسبب نوعًا من اللغط داخل الأوساط الشعبية في المملكة، وقد يدور الحديث أيضًا عن أفضل النظم الحاكمة في البلاد العربية، ومن ثم فإنَّ هذه التعليقات المختصرة كانت بتوجيهات واضحة من المسئولين السعوديين، ولعلَّ ما يدعم هذا الرأي أنَّ صحيفة " أم القرى" على سبيل المثال اكتفت فقط بنشر برقيات التهاني المُتبادلة بين المملكة ومصر، ولم تتطرق مُطلقًا إلى أية تفصيلات أو تحليلات خاصة بهذا الحدث التاريخي.

- حل جماعة الإخوان المسلمين:

بعد قيام حركة الضباط الأحرار كان هناك تقارب إلى حدٍ كبير بين جماعة الإخوان المسلمين وثورة يوليو، وكان من دلائل هذا التقارب صدور قرار مجلس قيادة الثورة في أوائل أغسطس ١٩٥٢بإعادة التحقيق في القضية الخاصة بمقتل الشيخ حسن البنا مُؤسِّس الجماعة(٤٤).

وكان حرص الثورة على التقارب مع جماعة الإخوان من منطلق الشعبية التي كانت تتمتع بها الجماعة آنذاك، إضافة إلى كثرة أنصارها المُؤيدين لها، ومن ثم أرادت الثورة أن تستفيد من تلك الظاهرة لدعم وجودها في الأيام الأولى من قيامها، وكان مما زاد التقارب بين الجانبين انتماء عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة لجماعة الإخوان، لكن سُرعان ما بدأت بوادر الخلاف بين الطرفين عندما أظهر الإخوان رغبتهم في السيطرة على الحكم، تحقيقًا لهدفهم الأساسي وهو إقامة حكومة إسلامية، بينما كان عبد الناصر رافضًا لهذا التوجُّه وأراد منهم فقط التشاور معه في السياسة العامة للدولة(٤٥).

وفي أعقاب هذه الخلافات صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٤ يناير ١٩٥٤باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبًا سياسيًا، وبالتالي ينطبق عليها قرار المجلس بحل الأحزاب والصادر في ١٨ يناير ١٩٥٣، وقد وجهت الحكومة في بيانها الخاص بشأن حل الجماعة عددًا من الاتهامات إليها، وكان في مُقدمتها تقاعسها عن تأييد الثورة مُنذ بدايتها، وموقفها المُعارِض من قانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩سبتمبر ١٩٥٢، كما اتهمتها بالاتصال بالسفارة الإنجليزية في مصر بهدف تغيير نظام الحكم، وأنَّ الجماعة تخلت عن الدعوة الدينية التي ارتبطت بنشأتها وحاولت التدخل في شئون الحكم، وعلى أثر ذلك اعتقلت السُلطات المصرية نحو"٤٥٠" عضوًا من أعضاء جماعة الإخوان، وكان على رأسهم حسن الهضيبي المرشد العام للجماعة، إضافة إلى عددٍ كبيرٍ من قادتها في القاهرة والأقاليم(٤٦)

ورغم قرار حل جماعة الإخوان المسلمين، فإنَّ جمال عبد الناصر كان حريصًا على إبقاء العلاقات الودية معهم قدر المُستطاع، حيث انتهز فرصة الذكرى الخامسة لوفاة حسن البنا والتي واكبت ١٢ فبراير ١٩٥٤، وذهب بوفد من مجلس قيادة الثورة لزيارة قبر البنا، وجاءت كلمته في الإشادة بمواقف حسن البنا في خدمة الإسلام والدفاع عن قضاياه، ومن جانبها حرصت مجلة" التحرير" التي كانت تُصدرها الشئون المعنوية للقوات المسلحة على إبراز هذا الحدث، إذ تصدَّر غلاف المجلة صورة تجمع بين جمال عبد الناصر وعبد الرحمن البنا شقيق حسن البنا وصلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة، ومن أسفل الصورة وضعت المجلة تعليقًا بعنوان " لحظة خشوع على قبر البنا"(٤٧).

وخلال زيارته لمصر في مارس ١٩٥٤ حاول الملك سعود التوسط لحل الخلاف بين جماعة الإخوان ومجلس قيادة الثورة، حيث تحدث الملك مع جمال عبد الناصر قائلًا: " إنَّ مصر وهي زعيمة الدول العربية والإسلامية لا يجدر أن يكون الإخوان المسلمين فيها في المعتقلات وألا يُباشروا نشاطهم" ، وطلب الملك من عبد الناصر أن يُصلي الإخوان معه الجمعة في الجامع الأزهر، وتسبب هذا الطلب في شعور عبد الناصر بالإحراج، ولكنه وعد بتحقيق هذه الرغبة الملكية، وكان ذلك يوم الأربعاء ٢٥ مارس، وفي اليوم التالي تم الإفراج عن المرشد العام وباقي الإخوان المسلمين المعتقلين، كما اتصل بهم اللواء محمد نجيب لتهنئتهم(٤٨).

وفي أعقاب تعرض جمال عبد الناصر لمُحاولة اغتيال أثناء إلقائه خطابًا بميدان المنشية

بالأسكندرية في ٢٦أكتوبر ١٩٥٤، توترت العلاقات بشدة بين جماعة الإخوان ومجلس قيادة الثورة، حيث أصدر المجلس أوامره بإلقاء القبض على المئات من الجهاز السري للإخوان إلى جانب أعضاء مكتب الإرشاد، وذلك بعدما وجَّه للجماعة تُهمة مُحاولة الاغتيال، وفي الأول من نوفمبر ١٩٥٤ صدر القرار الخاص بتشكيل " محكمة الشعب" برئاسة جمال سالم، وعضوية كل من : أنور السادات وحسين الشافعي، وقد شُكِّلت هذه المحكمة لمُحاكمة الأفعال التي تُعد خيانة للوطن أو ضد سلامته في الداخل والخارج، وكل ما يُعتبر مُوجَّهًا ضد نظام الحكم والأسس التي قامت عليها الثورة، ولكنها في الوقت نفسه حاكمت المُتورطين من جماعة الإخوان في مُحاولة اغتيال عبد الناصر، وأصدرت هيئة المحكمة أحكامًا مُختلفة تراوحت بين الإعدام والسجن لفترات مُتباينة، وكان على رأس المُتهمين حسن الهضيبي الذي حُكم عليه بالإعدام، ثم خُفِفَ الحكم بعد ذلك إلى المؤبد، ومالبث أن أفرج عنه لأسباب صحية[٤٩].

وبعد حادثة المنشية أرسل الملك سعود برقية إلى جمال عبد الناصر، مُقدمًا له التهنئة على سلامته من مُحاولة الاغتيال، ومما جاء فيها : " سمعنا ما أزعجنا في خبر الاعتداء فنهنئكم بالسلامة، ونرجو أن تكون سلامة دائمة وأن يحفظكم الله لمصر الشقيقة"[٥٠].

وقد احتلت هذه الأنباء مكان الصدارة في اهتمامات الصحف داخل المملكة، وعلى سبيل المثال نشرت صحيفة "أم القرى" ما يتعلق بالحادث تحت عنوان : " حادث مؤسف"، وتناولت الصحيفة باقتضاب ما تعرض له جمال عبد الناصر من مُحاولة الاغتيال أثناء إلقاء خطابه في مُؤتمر المنشية، وتمنت السلامة له وأبدت في الوقت نفسه أسفها لوقوع هذا الحادث الأثيم عليه[٥١]. وبخلاف هذا الخبر فإنَّ الصحيفة لم تتعرض مُطلقًا لتفاصيل الحادث بعد ذلك، ولم تتناوله بالتحليل من حيث الدوافع والأسباب.

وعلى الرغم من غموض موقف المملكة العربية السعودية حيال تلك الأحداث التي شهدتها مصر، فإنَّ الملك سعود اتخذ موقفًا وسطًا بين الطرفين، فهو لم يقم بإدانة الجماعة بصورة رسمية، وفي الوقت نفسه لم يُعلن تأييده الصريح لإجراءات الحكومة المصرية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وليس أدل على ذلك من أنَّ السُلطات السعودية سمحت لسبعة من أعضاء جماعة الإخوان المطلوب اعتقالهم في القاهرة باللجوء إليها، ولكنها أيضًا منعتهم من مُمارسة أي نشاطٍ مُعارِض للحكومة المصرية[٥٢].

ومن ناحية أخرى قام صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة بزيارة المملكة في نوفمبر ١٩٥٤، وخلال مُقابلته مع الملك سعود تطرَّق الحديث بينهما لقضايا عديدة كان من بينها قضية الإخوان المسلمين، حيث طلب الملك أن يكون العقاب للمُخطئين فقط، ومن جانبه حاول صلاح سالم مع الملك بشأن منع الإخوان من دخول أراضي المملكة، إلا أنَّ الملك رفض هذا الموضوع بشكلٍ قاطع(٥٣).

وحقيقة الأمر أنَّ المملكة العربية السعودية كانت تربطها بجماعة الإخوان المسلمين علاقة قوية في مصر، وأيضًا بفروعها المُنتشرة في عددٍ من الدول العربية وخاصة في سوريا والأردن، وذلك لاعتباراتٍ كثيرة منها التشابه بين الطرفين في عددٍ من الوجوه، فالمملكة قامت على أساس الحركة الوهابية، وكانت دعوة دينية خالصة من بدايتها لكن سُرعان ما تم صبغتها بالتوجُّهات السياسية، وهو الأمر ذاته في دعوة الإخوان المسلمين، ومن ثم التقت مصالح الطرفين منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨، حيث ربطت بين الطرفين علاقة قوية، وقد أكدت تقارير البوليس السياسي في العهد الملكي عن وجود صلات قوية جمعت بين حسن البنا والسُلطات السعودية، وأنه كان يتلقى منها هدايا ومعونات مالية، وكان يُسمح له في مواسم الحج بنشاطٍ واسع، ويتم استقباله من رجال الدولة السعودية استقبالًا ينم عن الحفاوة والاهتمام الخاص(٥٤).

ومن الواضح أنَّ الموقف السعودي المُتحفظ أو الحيادي تجاه جماعة الإخوان المسلمين كان نابعًا من سببين رئيسيين، أولهما أنَّ الملك سعود كان يرى في جماعة الإخوان امتدادًا للمملكة في البلاد العربية، وأداة يُمكن استخدامها في أي وقتٍ شاء، ولكنه في الوقت نفسه كان يخشى قيام دعوة دينية مُماثلة في بلد مثل مصر تمتلك ناصية الحكم، ومن ثم تُصبح مُنافسًا لآل سعود وتُهدد مكانتهم في العالم الإسلامي، وثانيهما أنَّ الملك سعود كانت تربطه صلات قوية بالحكومة المصرية آنذاك، حيث كانت العلاقة بين المملكة ومصر في أوج قوتها وازدهارها، لذلك فإنَّ الملك سعود لم يُناصر جماعة الإخوان صراحة ضد الحكومة المصرية، حتى لا يظهر بمظهر المُحارِب للجمعيات الدينية أمام الشعوب العربية والإسلامية(٥٥). ومن ثم جاء هذا الموقف الذي فرضته طبيعة الظروف السياسية في هذه المرحلة من العلاقات السعودية المصرية، والتي اتسمت بالتقارب الشديد في كافة المجالات

- اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا

في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع مُعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، والتي كان من بين بنودها جلاء الإنجليز نهائيًا عن مصر في غضون عشرين عامًا، مع تحديد مناطق مُعينَّة تتواجد فيها القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، إلا أنَّ حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس ألغت تلك المُعاهدة تحت ضغط الرأي العام في ٨ أكتوبر ١٩٥١، وذلك بعدما تأكد لها إخلال إنجلترا بأحكامها والتزاماتها، وكان هذا الإلغاء إيذانًا ببدء حركة الكفاح المسلح في القناة ضد القوات البريطانية(٥٦).

وعندما قامت ثورة يوليو أدركت أهمية التخلص من القوات الإنجليزية الموجودة في منطقة القناة، ومن ثم جرت المفاوضات بين الجانبين على مرحلتين، الأولى من " ٢٧ أبريل –٦مايو١٩٥٣"، وانتهت دون أية نتيجة إيجابية، بسبب تباين وجهات النظر وتشدُّد إنجلترا، وفي أعقاب ذلك استأنفت مصر حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة، والتي ترتب عليها العودة مرة أخرى إلى المُفاوضات لتبدأ المرحلة الثانية والأخيرة "١١–١٩أكتوبر ١٩٥٤" ، حيث نجحت مصر خلالها من عقد الاتفاقية الأولى مُتضمنة المبادئ الرئيسية للاتفاق النهائي المُقتَرح إعداده لتنظيم الجلاء، وقد وقعها الطرفان في ٢٧يوليو ١٩٥٤، وفي ١٩أكتوبر من العام نفسه تم التوقيع على الاتفاقية بصورتها النهائية، والتي تضمنت عددًا من البنود كان من بينها : جلاء القوات الإنجليزية تمامًا عن مصر خلال عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على الاتفاق، وفي ١٣ يوليو ١٩٥٦ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن الأراضي المصرية(٥٧) وكان للمملكة العربية السعودية جهد ملموس في تأييدها للقضية المصرية من خلال قرارات الجامعة العربية، وأيضًا على المستوى الرسمي لها، حيث أعلنت عن تضامنها الكامل مع مصر من أجل الحصول على استقلالها الكامل، ويبدو موقفها واضحًا من خلال البرقية التي أرسلها الملك عبد العزيز لسفيره في باريس، وكان ذلك عقب توقف المُفاوضات المصرية البريطانية في مايو١٩٥٣، والتي أظهر فيها اهتمامه بمُتابعة تطورات القضية المصرية، حيث أبلغ أنتوني إيدن رئيس الوزراء البريطاني الذي كان يزور باريس آنذاك عن قلقه الشديد جراء توقف المُفاوضات بين مصر وإنجلترا، مُبديًا انزعاجه من تعنت حكومة بلاده إزاء هذا المطلب الحيوي لمصر، مُحذرًا إياه من تأثير ذلك على العلاقات العربية الإنجليزية، مُقدمًا له النصيحة بضرورة

التفاهم مع المصرين حتى يتم حل هذه القضية المصيرية بالنسبة لمصر والعرب جميعًا، مُؤكدًا في نهاية رسالته على تضامن المملكة التام مع مطالب المصريين(٥٨).

واتخذ الأمير سعود رئيس الوزراء وولي العهد موقفًا مُماثلًا لموقف والده، حيث علَّق على توقف المُفاوضات بقوله : " إني أهيب بكل عربي مُخلص أن يُعلن تأييده التام لقضية مصر، وأن يُترجم هذا التأييد بالعمل والبذل"، وفي الوقت نفسه أكد الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي أنَّ انتصار مصر في معركتها ضد بريطانيا يُعد نصرًا لكل الحركات الوطنية التي تُكافح من أجل التحرر في العالم العربي، مُفسرًا موقف إنجلترا المُتشدِّد بأنَّ مرجعه في المقام الأول يعود إلى تخوفها من أن يُشجع تحرر مصر بقية الشعوب العربية على أن تسير على نهجها، وبالتالي تطالب بحقوقها في الحرية والاستقلال(٥٩).

واستمر الموقف الرسمي السعودي الداعم لمصر عقب اعتلاء الملك سعود عرش المملكة في نوفمبر ١٩٥٣ خلفًا لوالده، حيث أعلن أنَّ قضية مصر هي قضية العرب جميعًا، مُؤكدًا من جديد تأييد بلاده الكامل لمصر في مطالبها العادلة بجلاء الإنجليز عن الأراضي المصرية(٦٠).

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء الأولى بين مصر وبريطانيا في ٢٧ يوليو ١٩٥٤، أرسل الملك سعود برقية إلى الرئيس محمد نجيب جاء فيها: " أرجوا أن تقبلوا تهنئتي لمصر الشقيقة بوصول الاتفاق مع الحكومة البريطانية الذي تحققت فيه أمنيتها القومية التي سعت إليها جاهدة صابرة وهي الجلاء عن وادي النيل .."، كما أبرق الملك سعود أيضًا إلى رئيس الوزراء جمال عبد الناصر برقية حملت كل معاني التهنئة والفخر بانتصار مصر في قضيتها العادلة مع بريطانيا(٦١).

وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تم الإعلان عن توقيع الصيغة النهائية لاتفاقية الجلاء، ولذا أمر الملك سعود سفيره في القاهرة بمقابلة رئيس الوزراء جمال عبد الناصر، وأن يُعرب له ولقادة الثورة عن تهانيه الشخصية بهذه المناسبة العزيزة على قلب كل عربي مُحب لأمته العربية، ومن جانبها احتفلت صحف المملكة بتوقيع الاتفاقية، حيث نشرت صحيفة " البلاد السعودية" الخبر تحت عنوان : " هنيئًا لمصر وللعروبة والإسلام" ، واحتفت الصحيفة بصورة بالغة بيوم التوقيع قائلة: " اليوم يوم الحرية أو يوم مصر أو يوم العروبة أو يوم الإسلام(٦٢).."

أما صحيفة " أم القرى " فاحتفلت بهذه المناسبة بمقال لها بعنوان : "الابتهاج بتوقيع اتفاقية جلاء القوى الإنجليزية عن الأراضي المصرية"، وأشارت الصحيفة إلى مدى الفرحة التي عمَّت المملكة والدول العربية اغتباطًا بتوقيع الاتفاقية التي أنهت خلافًا استمر أكثر من سبعين عامًا بين مصر وبريطانيا، وأكدت أنَّ حصول الشعب المصري على تحرير بلده من الاحتلال الأجنبي يُعد نصرًا لجميع الأقطار العربية وفي مُقدمتها السعودية التي آزرت مصر وساندتها في كفاحها، ونوهت إلى جهود الملك سعود بدعم مصر في قضيتها العادلة للتخلص من الاحتلال الإنجليزي لأراضيها(٦٣).

وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن أرض مصر في ١٣يونيو١٩٥٦، وقوبل إتمام الجلاء بترحيبٍ كامل من كافة الأوساط السعودية الرسمية والشعبية، فعلى المستوى الرسمي لقى هذا الحدث ترحيبًا كبيرًا من الملك سعود، وتمثل ذلك في إصدار أوامره بإيفاد بعثة برئاسة نجله الأمير فهد وزير الدفاع لينوب عنه في مُشاركة مصر احتفالاتها بأعياد الجلاء، وضمت البعثة اللواء إبراهيم الطلسان رئيس مصلحة الطيران، والسيد أحمد صالح شطا عضو مجلس الشورى، والسيد محمد محتسب رئيس قسم المراسم بوزارة الخارجية السعودية، وعدد من كبار ضباط الجيش السعودي، إضافة إلى الشيخ عبد الله بلخير المدير العام للإذاعة والصحافة والنشر في المملكة، والشيخ أحمد الجاسر مُمثل الصحافة السعودية في هذه المهرجانات(٦٤).

ومن جانبه حرص الأمير فهد خلال تواجده في مصر على إلقاء كلمة عبر الإذاعة المصرية بمناسبة أعياد الجلاء، وعَبَّرَ في كلمته عن ترحيب بلاده البالغ بما حققته مصر من انتصار في مجال استقلالها، وقدَّم تهنئة والده وشعب المملكة بمناسبة هذا الحدث التاريخي الذي تشهده مصر حكومة وشعبًا، وختم كلمته قائلًا: "... فإلى الأمة العربية بأسرها أبعث اليوم مُهنئًا من القاهرة بهذه التهنئة الأخوية الخالصة لمصر جارتنا وشقيقتنا الكبرى، ولمصر المجد والعزة والكرامة وللعروبة الخلود"(٦٥)

- الصراع داخل مجلس قيادة الثورة :

بعد أقل من عامين على قيام حركة الجيش شهدت اجتماعات مجلس قيادة الثورة خلافاتٍ عديدة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، حيث بدأ عبد الناصر يتطلع إلى مكان الصدارة

باعتباره صاحب الفضل الأول في بناء تنظيم الضباط الأحرار، إضافة إلى دوره المُؤثِّر في غالبية القرارات والأحداث التي شهدتها مصر في أعقاب نجاح ثورة يوليو، وفي ظل هذا الخلاف انحاز غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى صف عبد الناصر، وبدا موقف نجيب مُنعزلًا في مُواجهة الأغلبية، وترتب على ذلك أن تقدم نجيب باستقالته من منصب رئاسة الجمهورية وكل المناصب التي يشغلها في ٢٣ فبراير ١٩٥٤، لكنه سُرعان ما عدل عن قراره بعد أيامٍ قليلة بسبب حركة المُظاهرات التي قادها طلبة الجامعة(٦٦)

وقد حاول الملك سعود أثناء زيارته لمصر في مارس ١٩٥٤ أن يتدخل لحل مُشكلة الصراع داخل مجلس قيادة الثورة، حيث قام بدعوة الرئيس محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، والفقيه الدستوري عبد الرزاق السنهوري، وذلك للاجتماع معه في مقر ضيافته، وكان نجيب مُصرًا على تقديم استقالته مُجدَّدًا من رئاسة الجمهورية، مُبررًا ذلك بوصول الأمور بينه وبين زملائه من أعضاء المجلس إلى نقطة الافتراق، غير أنَّ الملك سعود استطاع التأثير على الحاضرين حفاظًا على وحدة الدولة المصرية، ومن ثم تراجع نجيب عن استقالته وآثر البقاء في منصبه، تجنبًا لحدوث مُصادمات بين أغلبية الضباط ذوي النزعة التسلطية، وأولئك الذين تمسكوا بانتهاء دور الثورة وضرورة عودة الحياة النيابية في مصر إلى ماكانت عليه(٦٧).

ورغم هذه الوساطة فإنَّ التوتر استمر بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة، ولذا قام جمال عبد الناصر بإرسال صلاح سالم وزير الإرشاد القومي إلى المملكة العربية السعودية في ١٢نوفمبر ١٩٥٤، ردًا على زيارة الملك سعود لمصر، وقد أوضح صلاح سالم للملك مدى تردي الأوضاع بين نجيب ومجلس قيادة الثورة الذي يُفكر جديًا في إعفائه من منصبه، وأنَّ المجلس وعبد الناصر يُريدون حِلَّهم من العهد الذي أخذه منهم، وانتهى الأمر في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤بإعفاء محمد نجيب من جميع مناصبه(٦٨).

ومن جانبها تابعت صحف المملكة تفاصيل الأزمة بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة منذ بدايتها، حيث نقلت أخبار الاستقالة التي تقدم بها نجيب ، ولكنها لأول مرة بدأت في تحليل الحدث وذكر دوافعه والتعليق عليه بوجهة نظرها، فمثلًا أشارت صحيفة " البلاد السعودية" إلى أنَّ نجيب رفع استقالته إلى مجلس قيادة الثورة احتجاجًا على تقليص سُلطاته، وعلقت على ذلك

بأنَّ جمال عبد الناصر كان هو القوة الرئيسية المُحرِّكة لنظام الحكم في مصر، وأشارت إلى اشتراكه في حرب فلسطين ودوره المُؤثِّر في ثورة يوليو(٦٩). وبطبيعة الحال ما كان للصحيفة أن تنشر وقائع أحداث السياسة المصرية بهذا التحليل دون موافقة المسئولين في الحكومة السعودية، فالصحف في المملكة كانت شبه رسمية فيما تنشره.

واستمرت الصحيفة في تناولها وتحليلها للأحداث، حيث علقت على موجة الاضطرابات التي شهدتها مصر عقب أزمة مارس، مُحذرة من أنَّ هذه الحوادث تُهدد بفوضى شاملة ليست في صالح البلاد، وأنها ستكون فرصة لمُروِّجي الشغب ولأنصار الاستعمار لكي يندسوا بين أفراد الشعب لإشعال الفتنة، وأخذت الصحيفة في تحذير المسئولين عن مقاليد الأمور في مصر من تكرار مأساة حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وما ترتب على هذا الحادث من تداعياتٍ خطيرة، وأكدت أنَّ مثل هذه الحوادث سَتُثبت أقدام الإنجليز في مصر، ومن ثم تخسر مصر قضيتها في المُطالبة بالجلاء، ومن هنا كانت دعوتها لأطراف الصراع بضرورة التمسك بالحكمة ونبذ الخلافات الشخصية، وإلى التوحد تحت راية واحدة ليعود الاستقرار إلى البلاد من جديد(٧٠).

وعقب إعفاء محمد نجيب نهائيًا من منصبه كرئيس لمصر، بدأت الصحافة السعودية في التعليق على المُقدمات التي أدت إلى هذا الحدث، حيث تناولت بالتحليل تاريخ العلاقات بين نجيب وعبد الناصر وأسباب الخلاف في وجهات النظر بينهما، انتهاءً بتحديد وضع اللواء نجيب وجعله مُجرد واجهة في رئاسة البلاد، وأكدت صحيفة " البلاد السعودية" أنَّ حادث المنشية أعطى الشرعية في يد عبد الناصر للتخلص من نجيب نهائيًا، بعدما تم الكشف عن العلاقة القوية التي ربطت بين الإخوان ونجيب(٧١).

- **الدستور المصري ورئاسة الجمهورية:**

يُعد دستور ١٩٥٦ أول دستور حقيقي في مصر بعد قيام ثورة يوليو، وهو لم يصدر إلا بعد مرور أربع سنوات وضع خلالها مجلس قيادة الثورة إعلانات دستورية مُؤقته، مُتبعين خطة قوامها الفحص والتمحيص والاستفادة من تجارب الماضي، وكانت وجهة نظر الضباط الأحرار في ضرورة تواجد دستور يتسم بنوع من الثبات والاستقرار، ويعكس في الوقت نفسه الواقع

السياسي والدستوري في تلك الحقبة التاريخية التي كانت تمر بها مصر بعد إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية(٧٢).

وقد أعلن جمال عبد الناصر في ١٦يناير ١٩٥٦ عن دستور مصر الجديد الذي وضعته حكومة الثورة، وكان ذلك في مُؤتمر شعبي كبير بميدان الجمهورية في القاهرة، وتكون الدستور من " ١٩٦" مادة كان من أهمها أنَّ مصر دولة عربية مُستقلة ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية، ونص الدستور على إجراء الاستفتاء بشأن الموافقة عليه إلى جانب رئاسة الجمهورية في ٢٣ يونيو١٩٥٦، وأن يُعمل به من تاريخ موافقة الشعب عليه، وجرت عملية الاستفتاء في الموعد المُحدَّد وأسفرت نتائجه عن شبه إجماع بالموافقة، حيث بلغت نتائجه 97,6% بالنسبة للموافقين على الدستور، و99,9% بالنسبة لانتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للبلاد(٧٣).

وقد أجمعت الدول العربية حكوماتٍ وشعوبًا على تأييد دستور مصر الجديد، من منطلق أنه خُطوة مُهمة في سبيل تدعيم التضامن والوحدة العربية، وأملًا في زيادة الروابط بين مصر والبلدان العربية، وارتكز هذا التأييد على المادة الثانية التي تنص على عروبة مصر واعتبارها جزء لا يتجزأ من العالم العربي، حيث أنَّ دساتير مصر السابقة لم تتضمن مثل هذا المبدأ(٧٤).

ومن جانبها رحبت المملكة العربية السعودية على كافة مستوياتها الرسمية والشعبية بالدستور المصري الجديد، حيث أرسل الملك سعود برقية تهنئة إلى جمال عبد الناصر جاء فيها : " يَسُرني أن أنتهز هذه الفرصة السعيدة لأشارككم سروركم واغتباطكم بإعلان الدستور الجديد، سائلًا الله أن يجعل منه سببًا لرفعة مصر الشقيقة، وأن يكون ذلك عونًا على شد أزر الأمة العربية بمصر التي اعتبرت نفسها في دستورها جزءًا من الأمة العربية" ، كما بعث الأمير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي ببرقية خاصة إلى جمال عبد الناصر، مُقدمًا له التهاني على خطابه الرائع الذي أعلن فيه تقديم الدستور(٧٥).

وقد اهتمت الصحف السعودية بمُتابعة الدستور المصري الجديد من حيث الإشارة إلى بعض مواده وشرحها، فمثلًا كتبت صحيفة " أم القرى " مقالًا رئيسيًا في صفحتها الأولى تحت عنوان: " إعلان الدستور المصري"، وأخذت الصحيفة تصف مظاهر الاحتفال بخطاب جمال

عبد الناصر الذي أعلن فيه مبادئ الدستور، ونوهت إلى أنَّ المُؤتمر الخاص بإعلانه قد شهده جميع رجال الثورة والشخصيات البارزة، إضافة إلى أعضاء السلك الأجنبي والعربي وأفراد الجالية العربية في مصر، وأشارت إلى النص في الدستور على أنَّ الشعب المصري جزء من الأمة العربية، وأنَّ الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، مُؤكدة أنَّ هذه النصوص كان لها صدى كبير في أنحاء العالم العربي، وأشادت أيضًا بالنص القائل بأنَّ الأسرة هي أساس المجتمع وأنَّ قوامها الدين والأخلاق، لما في ذلك من تمسك واضح بأساسيات الدين الإسلامي والأخلاق الفاضلة، واختتمت الصحيفة تعليقاتها بتهنئة رجال الثورة وأفراد الشعب المصري بهذه المُناسبة التاريخية(٧٦).

ومن الواضح أنَّ المواد الخاصة بالعروبة والإسلام لقيت ترحيبًا شديدًا من جانب المملكة العربية السعودية بكافة مستوياتها الرسمية والشعبية، خاصة وأنَّ هذه المواد تتوافق إلى حدٍ كبير مع نظام الحكم السعودي بكل توجُّهاته العربية والإسلامية، ومن هنا جاءت الإشادة الواضحة بنصوص ومواد الدستور المصري

وفي أعقاب إعلان انتخاب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية المصرية في ٢٣يونيو١٩٥٦، سارع الملك سعود بإرسال برقية تهنئة لشخص الرئيس جاء فيها : " لقد سرنا انتخاب فخامتكم لرئاسة جمهورية مصر الشقيقة وإعطاء الشعب المصري العزيز ثقته الغالية في شخصكم الكريم" ، ومن ناحية أخرى فإنَّ الأمير فهد وزير الدفاع السعودي كان مُتواجدًا في مصر للمُشاركة في احتفالاتها بأعياد الجلاء، وقد استغل هذه الفرصة لكي يُقدِّم التهنئة للرئيس عبد الناصر باسم والده والشعب السعودي بهذه المُناسبة التي شهدتها الساحة السياسية في مصر (٧٧).

موقف المملكة العربية السعودية من سياسة مصر الخارجية:

رغم اختلاف طبيعة النظام الحاكم في مصر بعد قيام ثورة يوليو، فإنَّ المملكة العربية السعودية حرصت في سياستها الخارجية على التوافق مع السياسة المصرية، نظرًا لما بين الجانبين من قضايا مُشتَركة وحَّدت بينهما، وكان من أبرزها مُعارَضة الدولتين لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية، والتصدي بقوة لمُحاولات العراق تأسيس حلف بغداد، كما توحَّدت السياسات السعودية المصرية فيما يختص بتقوية التضامن العربي وتفعيله، ومن ثم أدركت

الدولتان ضرورة التنسيق التام بينهما في مُواجهة المُستجدات التي شهدتها الساحة العالمية والإقليمية خلال حُقبة الخمسينات من القرن العشرين.

- الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة :

في أعقاب انتهاء العمليات العسكرية في حرب فلسطين ١٩٤٨، تم توقيع اتفاقية رودس في ٢٤فبراير١٩٤٩ لإقرار الهدنة بين مصر وإسرائيل، وبمقتضاها أصبح قطاع غزة خاضعًا للإدارة المصرية، ومع ذلك فإنَّ الجانب الإسرائيلي كان دائم الاعتداء على القطاع بداية من فبراير١٩٥٥، بعدما رفضت مصر الانضمام لسياسة الأحلاف الغربية، ومن أمثلة هذه الاعتداءات ما حدث في ٢٢ أغسطس ١٩٥٥، وذلك عندما هاجمت قوة إسرائيلية أحد المواقع المصرية في القطاع، واستمرت هذه المعركة نحو الساعتين ونتج عنها استشهاد أحد الضباط المصريين، وفي أوائل سبتمبر ١٩٥٥ حاولت القوات الإسرائيلية قطع المواصلات بين غزة ورفح، ولكنها أخفقت في مُحاولاتها المُتكررة(٧٨).

وعلى أثر هذه الأحداث قام الملك سعود باستدعاء السفير المصري في جدة، حيث تباحث معه طويلًا بشأن الأوضاع الجارية في قطاع غزة، ثم أرسل الملك رسالة خاصة للرئيس جمال عبد الناصر حول هذا الموضوع، ورغم أنَّ مضمون الرسالة الملكية لم يُعرف مُحتواه، إلا أنَّ تعليقات الإذاعة في المملكة نوهت إلى اهتمام الحكومة السعودية الشديد بتفاصيل الحوادث التي شهدها قطاع غزة، كما أشارت إلى العناية الخاصة التي يُبديها الملك سعود حول هذه المسألة الخطيرة، وأهمية التضامن العربي لمُواجهة تلك التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية(٧٩).

وفيما بعد نشرت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر نص رسالة الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر، والتي جاء فيها : " يَسُرني في هذه الآونة التاريخية التي نرى فيها اعتداءات إسرائيل في قطاع غزة وعلى الحدود العربية، أن أبعث لسيادتكم بأطيب تمنياتي وتقديري لموقف مصر المُشرِّف وموقف جيشها الباسل في صد عدوان إسرائيل الأثيم"، وأكد الملك في رسالته عزم المملكة العربية السعودية على الوقوف بكل إمكانياتها مع جيش مصر وشعبها(٨٠).

وفي ٢٨أكتوبر ١٩٥٥ هاجمت قوة يهودية كبيرة نقطة الحراسة في منطقة " الكونتلة"

جنوب سيناء بالقرب من الحدود، وقد استطاعت القوات المصرية رد العدوان الإسرائيلي، واستشهد في هذه المعركة"١٢" من رجال حرس الحدود، إضافة إلى جرح"١١" آخرين(٨١)

ومن جانبها أعلنت صحيفة " أم القرى " عن مُساندتها لشعب مصر إزاء تلك الاعتداءات الإسرائيلية المُتكررة، وكان ذلك تحت عنوان: " مُشاطرة لشقيقتنا مصر في حدادها على الشهداء من جنودها البواسل" ، كما نشرت الصحيفة بلاغ المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر في المملكة الذي جاء فيه : " تعتبر المملكة العربية السعودية شهداء مصر شهداء للعروبة، وإنها لتشعر بما يشعر به إخواننا المصريون بألم مرير بفقد أولئك الأبطال الذين قدَّموا أنفسهم فداءً لوطنهم وإخوانهم في العروبة والإسلام" ، ومن ناحية أخرى أمر الملك سعود سفارته في القاهرة بإلغاء جميع الترتيبات التي كان قد تم إعدادها مُسبقًا للاحتفال بذكرى جلوسه على عرش المملكة في ١٢نوفمبر١٩٥٥، وذلك مُشاركة منه لأقارب الشهداء في مأساتهم، كما أصدر تعليماته بتوزيع مُخصصات الاحتفال على عوائل الشهداء كرمزٍ مُتواضع منه للشعب المصري(٨٢).

وفي أعقاب تجدُّد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في أبريل ١٩٥٦، أبرق الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر برقية جاء فيها:" لقد كان لاعتداء اليهود الغادر على السكان الآمنين في قطاع غزة أسوء الأثر في نفسي ونفس الشعب السعودي ، وإنَّ قيام العصابات الصهيونية بهذه الأعمال الوحشية ليس مُوجَّهًا إلى غزة فحسب بل وللأقطار العربية جمعاء، وإننا لنشارك إخواننا في غزة مأساتهم، وليثقوا بأنهم ليسوا وحدهم، وأنَّ الجيش المصري الذي يحميهم ليس وحيدًا، بل نحن بجانبهم والعرب جميعًا صفًا واحدًا معهم" (٨٣).

- صفقة الأسلحة المصرية عام ١٩٥٥:

كان من مبادئ ثورة يوليو العمل على تقوية الجيش المصري بإمداده بأحدث الأسلحة، ولذا لجأت مصر في البداية إلى الدول الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة لإمدادها بالتسليح المطلوب، واعتقدت مصر بحكم علاقتها الطيبة بالجانب الأمريكي آنذاك بأنها لن تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه من سلاح، لكن المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية صرح في أغسطس ١٩٥٢بالشروط الواجب توافرها لإمداد مصر بالسلاح، حيث جاء في مُجمل حديثه

إلى أنَّ حصول مصر على الأسلحة من الولايات المتحدة رهن بتحقيق بعض المطالب، والتي كان من أبرزها اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(٨٤).

ونتيجة لهذا التعنت من قبل الغرب أعلن جمال عبد الناصر في ٢٧سبتمبر ١٩٥٥ عن توقيع صفقة الأسلحة مع الجانب الشرقي، مُحطمًا بذلك احتكار الغرب لبيع الأسلحة للدول العربية، وكانت هذه أول صفقة توقعها دولة عربية مع الاتحاد السوفيتي، والحقيقة أنَّ مصر لم تلجأ إلى الكتلة الشرقية إلا بعدما فشلت كل مُحاولاتها مع القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، نظرًا لأنَّ السلاح الذي كانت تطلبه مصر كان مقرونًا بشروطٍ لم تقبلها السياسة المصرية، والتي كان من بينها الانضمام إلى المعسكر الغربي ومشاريعه الدفاعية، كما كان لإسرائيل دور آخر مُهم في إفشال هذه المساعي، حيث اتبع الغرب سياسة تقوم على عدم تزويد مصر إلا بقدرٍ بسيط من الأسلحة، وذلك لضمان بقاء تفوق إسرائيل في مُواجهة الدول العربية، وإزاء ذلك اضطر عبد الناصر إلى التوجُّه للاتحاد السوفيتي الذي بادر بتلبية المطالب المصرية، ومن ثم عُقِدت اتفاقية بين الطرفين استخدمت فيها دولة التشيك باعتبارها وسيطًا، وتسببت هذه الصفقة في إحداث حالة بالغة من الهلع لدى القوى الغربية، حيث أيقنوا أنَّ في ذلك تهديدًا فعليًا للنفوذ الغربي في المنطقة، وتقويضًا بصورة مُباشرة لحلف بغداد الذي تدعمه السياسة الغربية(٨٥).

وبالنسبة للدول العربية فإنَّ أغلبها أعلن عن دعمه وتأييده لما أقدمت عليه مصر ، وبطبيعة الحال أيدت المملكة العربية السعودية هذه الخطوة التي قامت بها الحكومة المصرية، وظهر ذلك بوضوح عندما اجتمع الملك سعود مع عبد الوهاب عزام سفير مصر في جدة عقب الإعلان عن تفاصيل الصفقة، حيث أبدى الملك مُباركته لما بادرت به مصر في هذا الشأن، مُعلنًا وقوف المملكة إلى جانب مصر إزاء حملة الهجوم التي تتعرض لها من قبل بعض الدول الغربية وفي مُقدمتها بريطانيا، وزادت حماسة الملك بأن عرض على السفير المصري خطة تشتري بموجبها مصر السلاح للسعودية من الاتحاد السوفيتي، وذلك بسبب مُماطلة الجانب الأمريكي فيما يتعلق بمسالة تسليح الجيش السعودي(٨٦).

وفي ٧ أكتوبر ١٩٥٥ وصل الأمير فيصل رئيس الوزراء السعودي إلى القاهرة، وكان في استقباله الرئيس جمال عبد الناصر وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى عبد

الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد أجاب الأمير فيصل بشأن الأسئلة التي وجهت له من الصحفيين المصريين والأجانب حول صفقة الأسلحة المصرية، حيث أوضح قائلًا: " أنا لا أفهم كيف ضج الغرب من تسليح مصر؟ ولماذا قوبل هذا العمل العادي بدهشة واستغراب؟ ومصر دولة حُرة ذات سيادة لها أن تتسلح من أي دولة تشاء"، واستنكر فيصل الحملة التي تَشُنها الدول الغربية ضد مصر، مُؤكدًا أنَّ الحكومة المصرية مارست حقها الطبيعي في شراء السلاح بما يتوافق مع مصلحتها، وتطرَّق إلى إعلان الاتحاد السوفيتي عن استعداده لتزويد المملكة بما تحتاج إليه من سلاح، وعن التخوفات من تسرب الشيوعية وانتشارها في المنطقة العربية قائلًا : "إننا نشتري حديد لا مبادئ" (٨٧).

وتأكيدًا لهذا التوجُّه في نهج السياسة السعودية الداعمة لمصر في صفقة الأسلحة الشرقية، أعلن الأمير مشعل وزير الدفاع السعودي أثناء لقائه مع السفير الأمريكي في جدة خلال شهر أكتوبر ١٩٥٥، عن مدى تأييده التام لما قامت به مصر من تسليح جيشها، وأبلغه استعداد السعودية لأن تسير حذو مصر في هذا الشأن، بسبب مُماطلة الجانب الأمريكي في إمداد الجيش السعودي بالأسلحة المطلوبة والمتفق عليها بين الجانبين، فضلًا عن دعم أمريكا وتزويدها المستمر لإسرائيل بالسلاح(٨٨).

وقد أثار الدعم والتأييد السعودي الواضح لموقف مصر قلق الخارجية الأمريكية، وخشيت أن تلجأ المملكة إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح مثلما فعلت مصر، ومن ثم يتهدد مركز نفوذها في العالم العربي، ولذا التقى السفير الأمريكي في جدة بالملك سعود، حيث أبلغه رسالة مُحدَّدة بأنَّ الأسلحة الأمريكية المُتفق على تصديرها سابقًا للمملكة قد شُحنت وهي في طريقها للأراضي السعودية(٨٩)

ويبدو أنَّ إعلان المملكة عن استعدادها للاعتماد على السوفيت في مسألة التسليح كانت مُجرد مُناورة سياسية، وكان القصد منها الضغط على الأمريكان للإسراع بتزويد السعودية بما تم الاتفاق عليه بين الجانبين من أسلحة، حيث أنَّ السعودية لم تكن لتقدم على هذه الخطوة بالتوجُّه نحو الكتلة الشرقية، لأنها من أشد الدول الناقمة على الشيوعية وتخشى من تسربها للمنطقة العربية، فهي تعلم أنَّ الأمر لن يقتصر على استيراد السلاح، بل سيعقبه وصول فنيين

سوفيت لتدريب السعوديين على تشغيل واستخدام الأسلحة الجديدة، وهو ما كانت السياسة السعودية سترفضه تمامًا(٩٠)

- الموقف السعودي المصري من سياسة الأحلاف الغربية:

أفرزت الحرب العالمية الثانية مع نهايتها في عام ١٩٤٥ كتلتين مُتنافستين، الأولى غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية شرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وقد تنافست هاتان الكتلتان في مناطق كثيرة من العالم ومن بينها منطقة المشرق العربي، ومن جانبها سعت الولايات المتحدة حفاظًا على مصالحها البترولية إلى غلق هذه المنطقة تحت مفهوم واسع وأشمل وهو الدفاع عن الشرق الأوسط، وتم ذلك باتباعها سياسة جديدة عُرفت بسياسة الاحتواء أو الحصر، ولذا دعت في بدايات ١٩٥٠ إلى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان هدف السياسة الأمريكية من ذلك ربط دول المنطقة الأكثر قُربًا من الاتحاد السوفيتي ببعضها، لتُشكل سدًا منيعًا أمام مُحاولات تسلل السوفيت، وأوحت لهم بوجود أخطار تنتظرهم في حال تغلغل النفوذ السوفيتي داخل بلادهم، وأنَّ الدفاع عن الشرق الأوسط يحتاج إلى إجراءات جماعية من كافة دول المنطقة(٩١).

وحينما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في جر الدول العربية إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، بدأت تبحث عن بديل لتحقيق هذا المشروع تحت مُسمياتٍ أخرى، وبدأت في تنفيذ مُخططها عن طريق زيارة وزير خارجيتها دالاس " Dulles" للمنطقة العربية في مايو ١٩٥٣، من أجل التعرف عن قرب بشأن أفضل السُبل لتحقيق ذلك المشروع، وبعد أن فرغ دالاس من رحلته قدَّم تقريرًا إلى حكومته أوضح فيه أنَّ الصراعات العربية الإسرائيلية وخلافات العرب مع بريطانيا، قد خلقت جوًأ لا يصلح معه تحقيق مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنَّ إحساس الدول العربية بالظلم في نزاعها مع بريطانيا وإسرائيل، سوف يوُلّد لدى تلك الدول شعورًا بعدم المُبالاة بالنسبة للتهديد بالشيوعية(٩٢).

واستنتج دالاس بعد زيارته للمنطقة العربية أنَّ معظم الزعماء العرب لا يُشاركونه الرأي تجاه الأمن الإقليمي، وفي الوقت نفسه لا يهتمون كثيرًا بالشيوعية السوفيتية، وأكد الوزير الأمريكي أنَّ الدول القريبة من الاتحاد السوفيتي والتي أسماها بالحزام الشمالي وهي تركيا والعراق وإيران، تُدرك تمامًأ هذا الخطر ولديها رغبة في قيام مُنظمة للأمن الجماعي، وبذلك

انتهى مشروع قيام مُنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وطُرِحَ بدلًا منها فكرة الحزام الشمالي، والتي تقوم على تشجيع الاتفاقيات الثنائية بين هذه الدول تمهيدًا لربطها بحلفٍ واحد، على أن تنضم إليه في المستقبل سوريا ولبنان والأردن ومصر، مع إبقاء المملكة العربية السعودية منطقة نفوذ أمريكية خاصة ومُحدَّدة(٩٣).

وقد رفضت معظم الدول العربية فكرة الانضمام للحزام الشمالي المُقتَرح من جانب الإدارة الأمريكية، واعتبرت أنَّ الخطر الحقيقي يتمثل في الكيان الصهيوني، إلى جانب الهيمنة الغربية المُتمثلة في توجُّهات السياسة البريطانية، خاصة وأنَّ بعض الدول العربية كانت تعيش آنذاك نتيجة نشوة الاستقلال وتنامي القومية العربية، ولذا نأت بنفسها عن سياسة الأحلاف الأجنبية، واعتبرتها أسلوبًا من أساليب السيطرة الغربية وشكلًا من أشكال الاستعمار الغربي، ومن ثم فضلت البقاء بعيدًا عن تنافس القوى العالمية(٩٤).

ومن جانبها عارضت المملكة العربية السعودية دخول العراق في منظومة الحزام الشمالي، وازدادت حدة المُعارَضة بعد تولي الملك سعود عرش الحكم في المملكة، وكان هدف سعود من وراء ذلك هو كسب التأييد الجماهيري المُعارِض لسياسة الأحلاف، لدعم نفوذه في الساحة العربية، إلى جانب تطلعاته في الزعامة الإسلامية، ولذا وجَّه الملك سعود نداءً إلى الشعب العربي في فبراير ١٩٥٤، حيث دعاهم إلى مُحارَبة المشاريع في المنطقة العربية قائلًا: " إنَّ الأمة العربية تُمتحن في أعز شيء لديها وهي الجامعة العربية"(٩٥).

وعارضت الحكومة المصرية أيضًا فكرة انضمام العراق للحزام الشمالي، وفسرته على أنه رغبة من العراق لزيادة نفوذه وصُنع كيان تحالفي لموازنة قوة مصر ونفوذها في العالم العربي، ودفع هذا الرفض الملك سعود للتقارب مع مصر في مُواجهة سياسة الأحلاف الغربية المُقتَرحة في المنطقة العربية، ومن ثم توجَّه إلى القاهرة في مارس١٩٥٤، من أجل توحيد السياسات المصرية السعودية للتأثير على الحكومة العراقية وإبعادها عن قبول فكرة الأحلاف، وفي الوقت نفسه العمل على إخراج الضمان العربي الجماعي(*) إلى حيز التنفيذ كأساسٍ للدفاع عن المنطقة العربية(٩٦).

وعندما سُئل الملك سعود خلال زيارته لمصر عن رأيه في رغبة العراق بشأن الانضمام للحزام الشمالي، أجاب قائلًا: " نحن نبذل كل ما في وسعنا من جهد في سبيل المُحافظة على

التضامن بين الأقطار العربية، ونعمل للحيلولة دون حدوث شقاق بينهم"[٩٧].

وعلى الرغم من الموقف المُعارِض الذي وقفته مصر والسعودية بشأن سياسة الأحلاف الغربية، فإنَّ سياسات الغرب لم تتوقف عن مُحاولاتها لإنشاء أحلاف الدفاع المُشتَرك، وأثمرت تلك المُحاولات عن نجاح السياسة الغربية في عقد تحالف عسكري بين تركيا وباكستان في ٢أبريل ١٩٥٤، والذي كان نواة لما عُرِفَ بعد ذلك باسم " حلف بغداد"، وقد أعلنت الدولتان المُتحالفتان عن استعدادهما لفتح باب المُفاوضات مع العراق حتى ينضم إلى الحلف الجديد[٩٨].

وفي إطار توحيد الجهود المصرية السعودية لمُواجهة تحركات العراق في الانضمام لحلف بغداد المُقتَرح ، جاءت زيارة صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية إلى المملكة في ٦ يونيو١٩٥٤، ليُعلن الطرفان بعد مُباحثاتٍ بينهما عن بدء ترتيبات التعاون في التدريب العسكري وإنتاج الأسلحة، مع التأكيد على رفض جميع مشاريع الأحلاف الغربية في المنطقة العربية[٩٩].

ومن ناحيةٍ أخرى وصل جمال عبد الناصر إلى السعودية في أغسطس ١٩٥٤لأداء فريضة الحج، والتقى خلال زيارته بالملك سعود حيث جدَّد الطرفان مُعارَضتهما للحلف الشمالي، ونددا في الوقت نفسه بالموقف العراقي، واتهما الحكومة العراقية بالعمل على تمزيق أواصر الوحدة العربية[١٠٠].

ورغم تلك المُعارَضة الواضحة من قبل مصر والمملكة العربية السعودية، فقد استمرت الحكومة العراقية في نهجها الخاص بالانضمام إلى حلف بغداد المُقتَرح، حيث غادر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى أنقرة في ٩ أكتوبر ١٩٥٤، وأعلن من هناك قرب انضمام العراق للحلف الجديد، وأكد في ذات الوقت أنَّ العراق مُلتزم تجاه الجامعة العربية، لكنه يرى أنَّ سياسة الحياد التي تُقرها الجامعة أصبحت مُستحيلة التطبيق على أرض الواقع[١٠١].

ومع هذه التطورات التي شهدتها الساحة العربية بشأن التوجُّهات العراقية للانضمام إلى منظومة الأحلاف الغربية، اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ديسمبر ١٩٥٤، بناءً على طلب من المملكة العربية السعودية، وقد ألح مُمثل المملكة في اجتماعات اللجنة على ضرورة اتخاذ قرار لإخراج العراق من الجامعة العربية في حال إصراره على التحالف مع الغرب، إلا أنه فشل في تحقيق ما طالب به، ولكن صدر قرار يدعو الدول الأعضاء في الجامعة العربية

للامتناع عن دخول هذا الحلف، مع الدعوة للعمل بمعاهدة الضمان العربي الجماعي، إضافة إلى عدم التعاون مع الدول الغربية إلا إذا ضمنت حلًا عادلًا للقضايا العربية(١٠٢).

وفي ختام مُناقشات اللجنة السياسية أقرت الوفود العربية كل القرارات الصادرة عدا الوفد العراقي الذي أبدى تحفظه عليها، حيث صرح رئيس الوفد موسى الشاهبندر أنَّ العراق حُر في عقد الاتفاقيات والانضمام إلى الأحلاف التي تحفظ سلامته، مُبررًا ذلك بموقعه الجغرافي الاستراتيجي الخاص، وقد أغضب هذا التصريح كلًا من المملكة العربية السعودية ومصر، وتبادل الوفدان السعودي والعراقي التهديدات بسحب سفرائهما، بينما هدَّد الجانب المصري بالانسحاب من الجامعة العربية في حال لم يلتزم العراق بالقرارات الصادرة عنها(١٠٣).

ومن ناحية أخرى اتجهت الحكومة السعودية إلى اتباع سياسة الذهب للتأثير على مُختلف الأوساط في الأقطار العربية، وشراء ذمم بعض الكتاب وأصحاب الصحف للتنديد بالموقف العراقي، وتعدى الأمر إلى تمويل الدعاية الناصرية في مُختلف البلدان العربية لتأليب الرأي العام العربي ضد الحكومة العراقية، كما سعت السعودية إلى خلق الإضرابات داخل العراق وتحريض الشعب العراقي على مقاومة السُلطة في بلاده ومنعها من التوقيع على الميثاق، وهو ما دفع العراق إلى اتهام المملكة العربية السعودية بأنها تُعارض أي اتفاق تقوم به الحكومة العراقية لغرض شق وحدة الصف العربي(١٠٤).

وقد ردت السعودية على هذه الاتهامات واعتبرتها حملة مُغرضة ضدها، ووصفت الحكومة العراقية بعصبة الأحلاف الأجنبية الاستعمارية، ودعتها إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أنَّ العراق عضو في الجامعة العربية، إضافة إلى توقيعه على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وهو الأمر الذي يتعارض مع الحلف العراقي التركي المُزمع تأسيسه، وأشارت المملكة إلى أنَّ الهدف من هذا الحلف هو تحقيق رغبة نوري السعيد في تكوين دولة الهلال الخصيب، وأكدت أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التوسع العراقي الجديد(١٠٥)

وبدا واضحًا أنَّ المُعارَضة الصادرة عن الجانبين المصري والسعودي لم تُؤثِّر على مجرى المُحادثات بين بغداد وأنقرة، إذ صدر بيان مُشتَرك عن الحكومتين العراقية والتركية في بغداد يوم١٣يناير١٩٥٥، أكدا فيه عزمهما على توقيع الاتفاقية بين البلدين في أقرب فرصة، رغم كل مظاهر المُعارَضة العربية الواضحة، وكان المُبرِّر في ذلك تحقيق وتوسيع التعاون لصد أي

اعتداء عليهما من أي جهةٍ كانت، استنادًا إلى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة"٥١" من ميثاق الأمم المتحدة(١٠٦)

وسُرعان ما أصدرت المملكة العربية السعودية في ١٨يناير١٩٥٥ بيانًا بشأن التوافق العراقي التركي، أشارت فيه إلى أسفها لاتخاذ العراق هذا الموقف المُنفرد بدون أخذ موافقة الدول العربية، وأكدت أنها لا تُؤيد ولا تُقر أي اتفاق لم يتم بحثه في الجامعة العربية، وفي الوقت نفسه فإنها تدعم موقف الحكومة المصرية المُعارِض لتوجُّهات العراق في الانضمام لحلف بغداد(١٠٧). ومن ناحيةٍ أخرى أرسل الملك سعود خطابًا إلى نوري السعيد رئيس وزراء العراق، حذره في مضمونه من تفكيك صفوف العرب وإخضاعهم للسيطرة الأجنبية، وطلب منه الإقلاع عن مُحاولته لأنها تُعرِّض الجامعة العربية للانهيار، وأهاب به كوطني وعربي مسلم ألا يدع اسمه يُذكر في التاريخ مُقترنًا بهدم وحدة صفوف العرب وتقويض جامعتهم(١٠٨)

ومن جهتها لم تقنع الحكومة المصرية بما صرح به نوري السعيد وقيامه بنشر مُسوغات لعقد ميثاق التعاون المُتبادل بين العراق وتركيا، ولذا وجَّه الرئيس المصري دعوته لرؤساء الحكومات العربية للاجتماع في القاهرة خلال الفترة من " ٢٢ يناير –٦فبراير١٩٥٥"، وذلك لتبادل وجهات النظر بشأن موقف العراق(١٠٩). ويبدو أنَّ مصر هدفت من وراء دعوتها هذه عزل العراق عن بقية الدول العربية، وأيضًا منعها من أي مُحاولة لاستقطاب أية دولة عربية أخرى إلى هذا الحلف، إضافة إلى دعم وتأكيد سياسة الحياد التي سارت عليها حتى من قبل قيام ثورة ٢٣يوليو

وتعليقًا على تلك الدعوة التي وجهتها مصر لرؤساء الحكومات العربية، جاء تصريح أحد المسئولين في وزارة الخارجية السعودية بقوله : " وتأمل الحكومة السعودية وشعبها في أنَّ الاجتماع الذي سيحصل في القاهرة قد يكون فيه من التفاهم بين الإخوان على الطريقة التي تُوثق العلاقات بين الأشقاء، وأن تجتاز الحكومات العربية جميعها هذه الأزمة الطارئة وتخرج منها بأكثر قوة وأصدق عزيمة"(١١٠)

وقد استجابت جميع الدول العربية لدعوة الحكومة المصرية بالاجتماع في مُؤتمر القاهرة ، لكن نوري السعيد اعتذر عن الحضور مُتحجِّجًا بمرضه، ومن ثم أرسل وفدًا عراقيًا برئاسة

وزير الخارجية فاضل الجمالي، وخلال المُؤتمر كان على مصر أن تُواجه الأمر بحلٍ سريع وحاسم يتفق مع سياستها الخارجية، ولذا أعلنت أنَّ دخول العراق حلفًا أجنبيًا دون مُوافقة دول الضمان العربي الجماعي يجعل هذه المُعاهدة في حُكم المُنتهية، وهددت بأنها ستنسحب من المُعاهدة في حال إصرار العراق على موقفه من الانضمام لهذه التحالفات الغربية(١١١).

وخلال جلسات مُؤتمر القاهرة شَنَّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر هجومًا شديدًا على سياسة العراق، مُشدِّدًا على أنَّ الحلف العراقي التركي يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي، وكان عبد الناصر مُتمسكًا بضرورة تبني المُؤتمر إصدار بيان جماعي لإدانة موقف العراق، ويعتبر التحالف مع تركيا تحالفًا مع الكيان الصهيوني، ولكن ترددت بعض الوفود العربية وخاصة الوفدين السوري واللبناني، بينما جاء موقف الوفد السعودي مُؤيدًا لوجهة النظر المصرية، وقد ألقى الأمير فيصل خطابًا في الوفود المُجتمعة قال فيه:"إننا نتهرب من الحقائق ونحن مسئولون عن هذه الأمة العربية، ولا بد أن نواجه الحقيقة ونخرج إلى أمتنا برأينا صريحًا واضحًا لا لبس فيه ولا غموض"(١١٢).

وقد استمر مُؤتمر القاهرة لمدة خمسة عشرة جلسة، ومع عدم الوصول إلى رأي قاطع فيما يختص بانضمام العراق إلى حلف بغداد، استقر الرأي على إرسال وفد عربي إلى بغداد كمُحاولة أخيرة لإقناع نوري السعيد بالعدول عن الاشتراك في الحلف، ولكن باءت تلك الجهود بالفشل، ولم تُسفر مُحادثات بغداد عن نتيجةٍ تُذكر(١١٣)

وبعد عودة الأمير فيصل من مُؤتمر القاهرة التقى السفير الأمريكي في جدة، حيث أوضح له أنَّ علاقات الدول العربية بالولايات المتحدة قد تراجعت للوراء ثلاثين عامًا، واعتبر أنَّ الحكومة الأمريكية هي المسئولة بالدرجة الأولى عن حمل العراق عن الدخول في هذا الحلف، وحمَّلها مسئولية اضطراب الدول العربية جراء ما أقدمت عليه الحكومة العراقية، وطلب الأمير فيصل من السفير الأمريكي أن تكتفي إدارته بإدخال تركيا وإيران وباكستان إلى الحلف الشمالي وتترك العراق ضمن المجموعة العربية، ووصل الأمر بالأمير فيصل أن قال للسفير: " إني استحلفك أن تبذل الولايات المتحدة كل ما لديها من نفوذ مع رئيس الوزراء العراقي للامتناع عن توقيع الميثاق"(١١٤)

ورغم المُعارَضة الشديدة التي أبدتها مصر والمملكة العربية السعودية تجاه حلف بغداد ، فإنَّ العراق استمر في موقفه الداعم للتحالفات الغربية، وسُرعان ما تم توقيع الميثاق العراقي التركي في ٢٤فبراير ١٩٥٥، وفي أعقاب ذلك صرح الرئيس جمال عبد الناصر في حديثه لبعض الصحف قائلًا: " إننا نُعارِض حلف بغداد لأنه يزيد النفوذ الأجنبي في المنطقة" ، أما الملك سعود فقد جاء في سياق حديثه الصحفي: " إنَّ أحد رجال العرب وهو الملك فيصل قد خرج على إجماع الأمة العربية وإرادة شعوبها، وقد عجزنا عن إقناعه بمغبة سياسة وخطر الخُطوة التي خطاها مُنفردًا"(١١٥)، ومن ثم فإنَّ حلف بغداد أصبح حقيقة واقعة رغم كل الجهود التي بذلتها مصر والسعودية لمنع انضمام العراق إليه، وبالتالي كان عليهما أن يتعاملا مع الأمر الواقع بسياسة جديدة ومختلفة- الجهود المصرية السعودية لمُواجهة حلف بغداد:

استمرت المواقف المصرية السعودية المُعارِضة لانضمام العراق إلى حلف بغداد بعد توقيع الميثاق العراقي التركي، وجاء أول تحرك من قبل الجانب السعودي بهدف منع هذا الحلف من تحقيق أهدافه في ضم العديد من الدول العربية إليه، ومن ثم استضافت المملكة أنور السادات وزير الدولة المصري في ٢٤فبراير١٩٥٥، وهو ذات اليوم الذي تم فيه توقيع حلف بغداد، وأعلنت عن اتفاق الحكومتين السعودية والمصرية على تنفيذ فكرة المُؤتمر الإسلامي الذي سبق التباحث حوله بين الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر(١١٦)

وبالنسبة لمصر فقد اعتبرت أنَّ توقيع العراق على ميثاق حلف بغداد يُعد إنهاءً لمُعاهدة الضمان العربي الجماعي، ولذا أعلنت أنها ستعمل على إقرار مشروع جديد يكون بديلًا للميثاق القديم، بهدف توثيق الروابط الاقتصادية والعسكرية بين الدول العربية التي ترفض الانضمام للأحلاف الغربية، ومن ثم تحركت مصر بسرعة بتأييدٍ واضح من السعودية لغرض كسب سوريا إلى جانبها، وقد وكلت مصر أمر اكتساب سوريا إلى خبيرين في الشؤون العربية، أولهما صلاح سالم الذي أدار الملف الإعلامي، وثانيهما محمود رياض الذي أخذ الجانب الدبلوماسي بعد أن أصبح سفيرًا لمصر في سوريا، وبتوجيه من صلاح سالم وبدعم سعودي ركزت وسائل الإعلام المصرية على حلف بغداد والحكومة السورية بشكلٍ مُكثف، مما أدى إلى حدوث اضطرابات داخل الأوساط الرسمية في سوريا، وهو مادفع الحكومة السورية للاستقالة في ٧فبراير١٩٥٥،

وشكَّل صبري العسيلي الحكومة الجديدة في ٢٤فبرايرمن العام نفسه، وسُرعان ما صرح عن التزامه الحياد ورفضه الانضمام للحلف العراقي التركي، إضافة إلى شجبه للأحلاف الأجنبية بصفة عامة(١١٧).

وفي ٢٦فبراير ١٩٥٥بادر صلاح سالم بزيارة سوريا، واجتمع مع صبري العسيلي رئيس الوزراء وخالد العظم وزير الخارجية، وذلك لشرح تفصيلات المشروع الجديد الذي اقترحته مصر، وأسفرت المُباحثات الثنائية عن توقيع بيان مُشتَرك في ٢مارس١٩٥٥، وافقت فيه الدولتان على إنشاء ميثاق عربي جديد للتعاون العسكري والاقتصادي، مع التأكيد على عدم الانضمام للحلف العراقي التركي، أو أية أحلاف أخرى مُماثلة(١١٨)

وكان اختيار مصر لسوريا لتكون أولى محطاتها في الدعوة لمشروعها الجديد نابعًا من الأهمية الاستراتيجية لسوريا، حيث كانت تُمثل الميدان الذي ستُحسم عليه معركة حلف بغداد، فإذا نجحت مصر في ضم سوريا فَسَيُؤدي ذلك إلى نجاحها في ضم بقية دول المشرق العربي مثل الأردن ولبنان، أو على الأقل تحييدهما بشأن عدم الانضمام للحلف المذكور، ومن جهة أخرى كانت مصر مُدركة تمامًا لحجم الضغوط الهائلة التي كانت تُمارَس على سوريا من قبل السياسة الغربية، وبصفةٍ خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن هنا كان التفكير الأول في توجُّهات السياسة المصرية والسعودية ضرورة ضم سوريا أولًا إلى التحالفات العسكرية المعُبِّرة عن وحدة الصف العربي(١١٩)

وقد لقى البيان المُشتَرك بين مصر وسوريا ترحيبًا شديدًا من قبل الملك سعود واقترح تسميته بالبيان الثلاثي، نظرًا لرغبة السعودية في الانضمام إليه، ولذا عُقِدَ في الرياض اجتماع بتاريخ٥مارس ١٩٥٥، برئاسة الملك سعود إلى جانب الأمير فيصل رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومن الجانب السوري وزير الخارجية خالد العظم إضافة إلى وزير الدفاع في سوريا، ومثل مصر في هذا الاجتماع وزير الإرشاد القومي صلاح سالم الذي كان مُكلفًا بمُتابعة هذا الملف، وسُرعان ما تم الإعلان عن ميثاق ثلاثي يجمع كلًا من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، لمُواجهة الآثار المُترتبة على إعلان حلف بغداد، وتضمنت بنود الميثاق ما يلي:

أولًا: عدم الانضمام إلى الحلف العراقي التركي أو أية أحلاف أخرى.

ثانيا: إقامة مُنظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مُشتَرك ترتكز على الأمور التالية:

أ – الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المُنظمة.

ب– إنشاء قيادة مُشتَركة لها مقر رئيسي للإشراف على تدريب القوات العسكرية وعلى تسليحها وتنظيمها وفقًا للخطة الدفاعية المُشتَركة، كما تتولى تلك القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية.

جـ – عدم قيام أية دولة مُشترِكة في المُنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية أو سياسية بدون مُوافقة بقية أعضاء المُنظمة

د– دعم الاقتصاد بين دول المُنظمة تمهيدًا لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة.

ثالثا: دعوة الدول العربية للانضمام إلى الميثاق الثلاثي(١٢٠).

وقد أعلنت دول الميثاق الثلاثي أنَّ حلفها ليس مُوجَّهًا ضد الدول الغربية أو تركيا، وهو ما يعني أنه مُوجَّه ضد العراق خشية تأثيره على بعض الأطراف العربية، ومما يُؤكد ذلك تصريح الملك سعود إلى وكالة " يونايتد برس" الأمريكية في ١٣مارس ١٩٥٥، حيث جاء في سياق حديثه: " إنَّ حكومة العراق قد أصابت الأمة العربية بضررٍ بالغ بانضمامها إلى حلف بغداد الذي لا يُمكن أن يكون وسيلة لتحقيق السلام، وأنَّ الدول الأجنبية التي وقفت وراء هذا الحلف لن تتمكن من تحقيق أهدافها ما دامت الاقطار العربية لم تنضم إليه، وإني واثق بأن الشعب العراقي نفسه ضد إعلان هذا الميثاق" (١٢١)

وخلال مؤتمر باندونج(*) الذي عُقِدَ بأندونيسيا في أبريل ١٩٥٥، جرت اتصالات بين الدول العربية المُشترِكة في الميثاق الثلاثي، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن آلية التنفيذ، الأمر الذي جعل الجانب المصري يتهم الحكومة السورية وفي مُقدمتها وزير الخارجية خالد العظم بعدم الرغبة في تفعيل الميثاق، وتعدى الأمر بتوجيه الاتهام للجانب السوري بمُحاولة هدمه(١٢٢).

وعلى أية حال فإنَّ ميثاق مارس ١٩٥٥ بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية لم يُؤخذ مأخذ الجد من الدول الثلاث، ولم يُوضع موضع التنفيذ على أرض الواقع، وبالتالي فإنَّ هذا الميثاق لم يكن أكثر من انقلاب دبلوماسي اقتنعت به الأطراف المعنية ونفذته لمُواجهة

رئيس وزراء العراق نوري السعيد، حيث كان مُبَرِر وجود هذا الميثاق بالنسبة للرياض والقاهرة هو منع سوريا من السقوط في دائرة النفوذ العراقي(١٢٣).

ومن جانبها استغلت الحكومة العراقية تعثر مُباحثات الميثاق الثلاثي، وتأزم العلاقات بين السعودية ومصر من جهة ، وبين سوريا من جهة أخرى، وسعت إلى إخراج سوريا من المحور المصري السعودي وإفشال الميثاق الثلاثي، وكانت أداة التنفيذ من خلال تأييد ترشيح خالد العظم لمنصب رئيس الجمهورية السورية في الانتخابات التي تقرر إجراؤها في شهر أغسطس ١٩٥٥، وذلك خلفًا للرئيس هاشم الأتاسي الذي كانت فترة حكمه تنتهي في سبتمبر من العام نفسه، وبالمقابل دعمت مصر والمملكة العربية السعودية ترشيح الرئيس السوري السابق شكري القوتلي(١٢٤).

وأصبح المال هو سلاح المعركة الانتخابية الأول في سوريا ويأتي بعده التأثير السياسي والدعائي، وكانت الحكومة المصرية قادرة على توفير التأييد للنواحي السياسية والدعائية، بينما تكفلت المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم المالي، وطُرِحُت أصوات مجلس النواب السوري الذي كان عليه أن ينتخب رئيس الجمهورية في شبه مزاد علني، حيث وصل صوت النائب الواحد في المرحلة الحرجة إلى ربع مليون ليرة سورية(١٢٥)

وعلى الرغم من فوز شكري القوتلي بالانتخابات الرئاسية في سوريا، فإنَّ الأطراف المعنية لم تستطع التوصل إلى صيغة نهائية للميثاق الثلاثي، ومن ثم اكتفت بالتوقيع على اتفاقيات الدفاع المُشتَرك، وقد وُقِعَت الاتفاقية الأولى بين مصر وسوريا في ٢٠أكتوبر ١٩٥٥، وتكونت من ثلاثة عشر مادة أكدت على اهتمام الدولتين بالسلام والأمن، وأنَّ أي اعتداء مُسلح يقع على أحدهما يُعتبر بمثابة اعتداء على الدولة الأخرى، وعملًا بحق الدفاع الشرعي يتم تقديم المعونة للدولة المُعتَدى عليها(١٢٦)

وكان لنبأ توقيع اتفاقية الدفاع المُشتَرك بين مصر وسوريا وقعٌ بليغ في جميع الأوساط السعودية الرسمية والشعبية، حيث بعث الملك سعود برقيتي تهنئة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس السوري شكري القوتلي، مُعربًا فيهما عن فرحته ودعمه لهذا الحدث التاريخي بين البلدين، مُشدِّدًا على أنَّ هذه الاتفاقية ستضم غير مصر وسوريا قريبًا، وأنها ستكون الخطوة الأولى لحلف يشمل الشؤون السياسية ويُقرب بين وجهات النظر العربية، مُؤكدًا

بأنَّ هذه الاتفاقية تُعد فاتحة عهدٍ جديد تتقوى فيه الجامعة العربية وتتوحد في خططها(١٢٧).
واستمرارًا للتوافق المصري السعودي فيما يتعلق بمُواجهة حلف بغداد، وقَّعَت مصر والمملكة العربية السعودية اتفاقًا عسكريًا في ٢٧أكتوبر ١٩٥٥، وتكونت اتفاقية الدفاع المُشتَرك بين البلدين من اثنتي عشرة مادة، وهي ذات المواد الموجودة في الاتفاقية المصرية السورية، وكان أبرزها مايلي:
– المادة الأولى : تُؤكد الدولتان حرصهما على دوام الأمن والسلام واستقرارهما، وعزمهما على فض جميع مُنازعاتهما الدولية بالطرق السلمية

– المادة الثانية: تَعتبر الدولتان المُتعاقدتان أنَّ كل اعتداء مُسلح يقع على أية دولة منهما أو على قواتهما اعتداءً عليهما، ولذلك فإنهما عملًا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما تلتزمان بأن تُبادر كل منهما إلى معونة الدولة المُعتَدى عليها.
– المادة الخامسة : تنفيذًا لأغراض هذه الاتفاقية قررت الدولتان المُتعاقدان إنشاء مجلس أعلى ومجلس حربي وقيادة مُشتَركة.

– المادة الثانية عشرة: مُدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى، ولأي من الدولتين المُتعاقدتين أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولة الأخرى كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقًا(١٢٨).
وتطبيقًا لاتفاقية الدفاع المُشتَرك بين مصر والمملكة العربية السعودية، وصل إلى جدة في ٦ فبراير ١٩٥٦ سرب من الطائرات النفاثة المُقاتلة من وحدات القوات العسكرية المصرية، حيث تم إجراء مُناورات تدريبية بالذخيرة الحية، بالاشتراك مع القوات الجوية السعودية في منطقة أبحر التي تقع شمال مدينة جدة(١٢٩). وأعقب ذلك قيام مصر بإهداء مدرسة الطيران السعودي في جدة طائرتي تدريب صناعة مصرية، إلى جانب طاقم تدريب مصري لتدريب الطيارين السعوديين، وهو الأمر الذي أشار إليه الأمير مشعل وزير الدفاع السعودي في ٢٨مارس ١٩٥٦، بمناسبة الاحتفال بتخريج الطيارين الجُدد(١٣٠)

وقد تعرضت مصر لانتقاداتٍ شديدة من الدوائر الغربية بعد توقيعها لاتفاقية الدفاع المُشتَرك مع المملكة العربية السعودية، حيث هاجمت صحيفة " التايمز" البريطانية توجُّهات السياسة المصرية، إذ قالت:" إنَّ مصر كلما ازدادت قوة كلما ازداد استهتارها بالغرب"، ومن ثم

طالبت الصحيفة بإضعاف النفوذ المصري لمُحاولته القضاء على نفوذ الغرب في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق حرمان مصر من أسلحة الغرب، وفي الوقت نفسه العمل على تقوية حلف بغداد بكل الوسائل المُمكنة(١٣١)

ولذا كان جمال عبد الناصر حريصًا في لقائه مع بعض مندوبي الصحف العالمية بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٥، على أن يُرسل إشاراتٍ واضحة للسياسات الغربية، وكان مفادها أنَّ الاتفاقات العسكرية التي وقعتها مصر مع سوريا والمملكة العربية السعودية لم يُقصد بها الرد على حلف بغداد، ولكنها من وسائل الدفاع عن كيان الأمة العربية ضد أي عدوانٍ خارجي(١٣٢)

لكن الأمر في حقيقته أنَّ تلك الاتفاقيات كانت إحدى الوسائل التي لجأت إليها مصر لمُحاربة حلف بغداد، وفي الوقت نفسه الحد من النفوذ الغربي في المنطقة العربية، إضافة إلى توحيد القوة العسكرية للعرب في مُواجهة الكيان الصهيوني بشكلٍ مُحدَّد، كما مثلت هذه الاتفاقيات تطبيقًا عمليًا لمفهوم القومية العربي التي كان يُنادى بها جمال عبد الناصر، تلك المفاهيم التي لقيت دعمًا واضحًا من الجانب السعودي خلال تلك الحُقبة التاريخية التي كانت تمر بها الأمة العربية آنذاك

ومن ناحية أخرى أثارت سياسة الاتفاقيات الثنائية بين مصر وسوريا من جهة، وبين مصر والمملكة العربية السعودية من جهةٍ أخرى حفيظة الحكومة البريطانية، ولذا سعت للعمل بجهدٍ أكبر من أجل تقوية حلف بغداد، ومن ثم كانت دعوتها لعقد المجلس الوزاري الدائم للحلف في بغداد بتاريخ ٢١نوفمبر ١٩٥٥، وخلال الاجتماع أوضح وزير الخارجية البريطاني هارولد ماكملان " Macmilln" أنَّ الوضع في المنطقة يتعرض للتقويض السريع بفعل الأموال السعودية، وأنَّ حكومته ترغب في إخراج العراق من عزلته العربية التي بدأ يشعر بها، وذلك عن طريق إدخال أقطار عربية أخرى في حلف بغداد، ورشح ماكملان الأردن كأول بلد عربي يدخل في عضويته(١٣٣)

وسُرعان ما أرسلت بريطانيا الجنرال جيرالد تمبلر" Temler" إلى الأردن في ديسمبر ١٩٥٥، حيث أجرى مُباحثات مع الملك حسين وبحضور رئيس الوزراء سعيد المُفتي، وعلى الرغم من أنَّ الطرفين قد توصلا إلى اتفاق بشأن انضمام الأردن إلى حلف بغداد، إلا أنَّ الملك

حسين كان مُترددًا في التوقيع النهائي، خوفًا من أن تستخدم السعودية أموالها الطائلة في تأليب الرأي العام ضده، وهذا ما أكده رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن بقوله: " ومع ذلك كان جلالته واقعًا تحت تأثير الدعاية السعودية، إذ شعر بأنَّ هناك خطرًا في فقد الحكومة السيطرة على الرأي العام في حالة دخول الأردن حلف بغداد"(١٣٤)

وعلى أية حال فقد كان قلق الملك حسين في موضعه، حيث لعبت الأموال السعودية دورًا كبيرًا في التأثير على الكثير من الصحف الأردنية وحتى الرسمية منها، وهو ما ظهر بوضوح في مدح السياسة السعودية ونبذ الأحلاف الغربية، وبدأت صفحاتها الأولى تحمل إعلانات مُناهضة لحلف بغداد، كان لها الأثر الأكبر في خروج المظاهرات المُنذِّدة بحكومة سعيد المُفتي، وقد اعترف أحد مُحرِّري تلك الصحف للسفير البريطاني في عمَّان بأنَّ صحيفته استلمت مبالغ مُنتظمة من السعودية لإثارة الاضطرابات داخل الأردن(١٣٥).

وقامت الحكومة السعودية أيضًا بدفع الأموال إلى بعض اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لإثارة المشاكل ضد الملك حسين، إلى جانب الضغط على وزراء الضفة الغربية في الحكومة الأردنية لتقديم استقالتهم من حكومة المُفتي تمهيدًا لإسقاطها، وهو ما قام به الوزراء الأربعة في ١٢ديسمبر١٩٥٥، وعلى أثرها قدَّم رئيس الوزراء سعيد المُفتي استقالته في اليوم التالي، ومن ثم أسند الملك حسين إلى هزاع المجالي مُهمة تشكيل الوزارة الجديدة في ١٦ديسمبر، لكن المجالي وجد نفسه في وضعٍ حرج أمام عجزه عن السيطرة على أوضاع الأردن الداخلية، الأمر الذي أدى إلى قيامه بتقديم استقالته بعد ثلاثة أيامٍ فقط من تكليفه بالوزارة، مُحملًا المملكة العربية السعودية مسئولية الاضطرابات التي حدثت بقوله : " لم يبق شك عند أحد أنَّ ما جرى في الأردن كان نتيجة المُؤامرات والأموال التي يُنفقها السعوديون في بلادنا لشراء ذمم الساسة والصحفيون وغيرهم(١٣٦).

وفي حديث له مع مُراسل صحيفة " الديلي إكسبريس" حاول الملك سعود الرد على الاتهامات التي وجهت إليه بشأن مسئوليته عن الأحداث الأخيرة في الأردن، حيث صرح قائلًا: " إنَّ الحركة التي قامت في الأردن ضد حلف بغداد كانت مُنبعثة من صميم الشعب، وأنه لا علاقة له بما حدث في الأردن، وجميع تلك الأخبار والشائعات القائلة بأني أرسلت عملاء

ودفعت أموالًا ما هي إلا أكاذيب باطلة"[١٣٧]". ورغم هذا النفي من قبل الملك سعود، فإنَّ التدخل المصري السعودي كان مُؤثِّرًا في رفض الرأي العام الأردني لحلف بغداد.

وشهدت القاهرة خلال الفترة من "٦-١١مارس١٩٥٦"، عقد مُؤتمر الأقطاب الثلاثة، وذلك بحضور الرئيس جمال عبد الناصر، والملك سعود والرئيس شكري القوتلي وعقد المُؤتمر عدة اجتماعات عكف خلالها الرؤساء الثلاثة على دراسة الموقف في منطقة الشرق الأوسط، وانتهوا إلى قراراتٍ مُحدَّدة بشأن كل ما عُرِضَ عليهم من قضايا، وحظي حلف بغداد بعدة توصيات كان من أهمها:

- وضع خطة شاملة لمُواجهة المُحاولات التي تُبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية، وتعريض الأمن العربي للخطر وتفرقة صف الوحدة العربية.
- تنسيق السياسات السعودية والمصرية والسورية من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بحيث يكون نتيجة هذا التنسيق الشامل تعبئة جميع القوى وتوجيهها الوجهة التي تُحقق المصلحة العُليا للأمة العربية[١٣٨]

ولمُحاولة دعم الأردن وإبعاده عن مُخططات الضغوط البريطانية، أعلن المجتمعون في مُؤتمر القاهرة عن تأييدهم الكامل للأردن ومُساعدته في مُقاومة كل ضغط أجنبي، ولذا أوفدوا في ٩ مارس ١٩٥٦ رئيس وزراء سوريا سعيد الغزي إلى عمَّان حاملًا رسالة خاصة من قيادات الدول الثلاث، أشاروا فيها إلى استعدادهم لتقديم معونة مالية تحل محل المُساعدات البريطانية، شريطة أن يرتبط بهم الأردن سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، وطلبوا من الملك حسين الحضور إلى القاهرة للمُشارَكة في المُؤتمر، لكن ملك الأردن رفض هذا المُقتَرح وأعلن أنه سينتهج سياسة حيادية ولن ينضم إلى أي حلف[١٣٩]

ومع رفض الأردن الانضمام إلى حلف بغداد تحت ضغط الرأي العام والمُعارَضة والجيش، اضطر الأردن إلى انتهاج سياسة تتوافق مع التوجُّهات المصرية والسعودية، وكان من نتائج ذلك توقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين مصر والأردن في ٥ مايو ١٩٥٦، نصَّت على إنشاء قيادة مُشتركة بين الجانبين وتطبيق الخطط الدفاعية بينهما[١٤٠]. وفي ٢٤ اكتوبر ١٩٥٦ شهدت عمَّان توقيع اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا والأردن، وكان الهدف منها تنسيق

الخطط الحربية وتبادل المعونة العسكرية، وذلك في حال تعرض أية دولة لأي اعتداء خارجي، كما قررت الدول الثلاث إنشاء قيادة عسكرية مُوحَّدة(١٤١).

ومع تطورات الأحداث في المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر، أعلن رئيس الوزراء الأردني سليمان النابلسي في ٢٧نوفمبر ١٩٥٦ عزم حكومته قبول المعونة العربية، وفي ١٩ يناير ١٩٥٧ تم عقد مُؤتمر رباعي بالقاهرة بين كل من : جمال عبد الناصر والملك سعود وشكري القوتلي والملك حسين، وأسفر عن توقيع اتفاقية التضامن العربي بقيمة 12,5 مليون جنيه، على أن تدفع مصر خمسة ملايين، والسعودية خمسة ملايين ، وسوريا 2,5مليون، وأن تكون الاتفاقية سارية لمدة عشر سنوات(١٤٢)، وبذلك استطاعت السياسة المصرية والسعودية إبعاد الأردن نهائيًا عن الانضمام إلى حلف بغداد

وإمعانًا في مُحاصرة حلف بغداد ومنع امتداده في البلاد العربية، تقدَّم الملك سعود باقتراح للرئيس جمال عبد الناصر، وذلك بشأن دعوة أحمد حميد الدين إمام اليمن للانضمام إلى الاتفاقية المُوقَّعة بين السعودية ومصر، ومن ثم التقى الملك سعود بالإمام البدر ولي عهد اليمن في الرياض بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٦، حيث دارت مُباحثات بين الجانبين بخصوص هذا المُقتَرح السعودي، وقد أبدى البدر مُوافقته على دخول اليمن في اتفاق عسكري مع المملكة العربية السعودية ومصر، وأوضح أنَّ سبب امتناع اليمن عن الدخول في الاتفاقيات العسكرية هو التخوف من تكليفها بالتزامات حربية أو مالية، لكن الملك سعود وعده بعدم تقييد اليمن بأية التزامات باستثناء تواجد عدد قليل من الضباط اليمنيين للمُشارَكة الشكلية في القيادة المُشتَركة(١٤٣).

وتفعيلًا للتوجُّه المصري السعودي في تقويض حلف بغداد ومُحاصرته، اجتمع في ٢١ أبريل ١٩٥٦ بمدينة جدة رؤساء الدول الثلاث السعودية ومصر واليمن، وأسفرت الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مُشتَرك تم الاتفاق فيها على مايلي:

أولًا : أن يكون اللواء عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للقيادة المُشتَركة.

ثانيا: أن تكون القيادة المُشتَركة الحالية بين الجمهورية المصرية والمملكة العربية السعودية هي نفسها القيادة المُشتَركة للاتفاقية الثلاثية الجديدة مُضافًا إليها من يُمثل المملكة المتوكلية اليمنية(١٤٤).

ونتيجة للمُعارَضة المصرية السعودية لحلف بغداد، وعدم انضمام باقي الدول العربية إليه، أصيب الحلف بهزائهم مُتعاقبة قوضت أركانه وشلت حركته، وبعد سقوط النظام الملكي للعراق في يوليو ١٩٥٨، أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزارء العراقي في ٢٤ مارس ١٩٥٩ عن انسحاب العراق من حلف بغداد، ومن ثم اضطرت الدول المُؤسِسَة للحلف إلى تغيير مُسمَّاه إلى مُنظمة المُعاهدة المركزية سنتو "Sento"، ولكنه لم يعد ذا فائدة في السياسة الدولية، وأصبح مُجرد أداة للتنسيق الاقتصادي الثقافي للدول المُنضمة إليه(١٤٥).

ويمكن القول بأنَّ تخوف المملكة العربية السعودية من أن يتقوى العراق سياسيًا وعسكريًا بحلف بغداد، ومن ثم إمكانية استخدامه كوسيلة لتحقيق مشروع الهلال الخصيب، ورغبة الملك سعود في زيادة شعبيته في العالم العربي، وتوتر العلاقات السعودية البريطانية بشأن واحة البريمي، كلها أسباب دفعت الجانب السعودي إلى مُعارَضة حلف بغداد، وإلى أن تلعب المملكة دورًا مُؤثِّرًا في حصر نطاق الحلف وعدم امتداده إلى بقية الدول العربية، وقد تلاقت هذه الرغبة مع موقف مصر المُعارِض مُنذ البداية لسياسة الاحلاف الغربية، وكان تَوَحُّد المواقف المصرية السعودية في مُعارَضة حلف بغداد ومُقاومته، من أهم الأسباب التي أدت إلى حصره في دائرة العراق فقط، وعدم تمكن أية دولة عربية من الانضمام إليه حتى ولو كانت لديها الرغبة في ذلك.

- مُحاولات تغيير مُسمَّى حلف بغداد:

بذلت القوى الغربية مُحاولاتها للتفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية، نظرًا لدورهما المُؤثِّر في مُناهضة حلف بغداد ومنع انضمام أية دولة عربية أخرى إليه، وتمثلت تلك المُحاولات في السعي لتغير مُسمَّى حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي، وذلك بعد أن أصبح الحلف المذكور نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر مُتجمِّدًا ومُهددًا بالزوال، وهذا ما دفع بريطانيا وحلفاءها إلى التفكير في تحرير هذا الحلف ليُصبح حلفًا إسلاميًا من ناحية المظهر، وبصدد ذلك قامت باكستان بالترويج للمشروع الجديد بهدف ضم المملكة العربية السعودية بصفتها رمزًا لكل المسلمين بما تضمه من أراضٍ مُقدسة، كما أنه ليس من المُستبعد في تقديرها أن يُوافق الملك سعود بشأن رئاسته لذلك الحلف باعتباره زعيمًا للوحدة الإسلامية في شكلها الجديد(١٤٦).

وفي رسالة بعث بها جمال عبد الناصر إلى الملك سعود في ١٩ نوفمبر ١٩٥٦، أوضح له فيها أنَّ الحلف الإسلامي لن يخرج في أهدافه عن حلف بغداد، وأنَّ هدف باكستان من الترويج له هو ضم البلاد العربية لمنظومة الأحلاف الغربية، وردًا على تلك الرسالة أكد الملك سعود أنه لا يرى أي فائدة للتشاور بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر بالنسبة لمشروع ذلك الحلف المُقتَرح، ولكنه أشار إلى أنه في حالة جلاء قوات العدوان الثلاثي عن مصر فلا مانع من البحث والنظر في الوسائل التي يُمكن أن تزيد التقارب والتفاهم بين الدول العربية والإسلامية(١٤٧).

ولتحقيق توجُّهات السياسة الغربية في منظومة الأحلاف التي تسعى إليها دائمًا، قام الرئيس الباكستاني إسكندر ميرزا بزيارة المملكة العربية السعودية في ٢١ نوفمبر ١٩٥٦، وذلك لإقناع الملك سعود بالانضمام للحلف الجديد، حيث عرض عليه أنَّ الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد " العراق – تركيا – باكستان – إيران " ، مُستعدة لإلغاء الحلف وتكوين حلف جديد يحل محله ويكون تحت قيادة الملك شخصيًا، على أن تُشارِك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدلًا من بريطانيا، وأوضح رئيس باكستان للملك سعود أنه تم الاتفاق بين الجانبين الأمريكي والبريطاني على ذلك، تهدئة لخواطر الدول الإسلامية بعد العدوان الثلاثي على مصر(١٤٨).

وكان واضحًا أنَّ الغرض من الحلف الجديد هو مُحاولة التفريق بين مصر والمملكة العربية السعودية، خاصة بعد أن توحدت مواقف البلدين في مُحاربة حلف بغداد ومُحاصرته بكل الوسائل، ومن ثم مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطًا سياسية شديدة على شخص الملك سعود لكي يقبل بفكرة هذا التحالف، لكن الملك رفض إعطاء أي رد قبل رحيل قوات العدوان الثلاثي عن مصر، ويتضح ذلك من سياق حديثه مع الرئيس الباكستاني حيث صرح قائلًا: " لا يُمكنني أن أطعن مصر في ظهرها والعدو جاثمٌ فوق أرضها، دع القوات الأجنبية ترحل عن مصر أولًا وبعدها نبحث في الأمر"(١٤٩)

ومن جانبها اكتفت الصحف في المملكة بذكر تفاصيل الزيارة والحفاوة التي تم بها استقبال الرئيس الباكستاني، وأشارت إلى أنَّ اللقاء مع الملك سعود تناول شئون مُهمة تتعلق بالعالم الإسلامي وغيره، وترتب على ذلك أنه لم يصدر أي بيان مُشترك عن المُحادثات السعودية

الباكستانية خلافًا لما جرى العُرف عليه في مثل هذه المُباحثات السياسية(١٥٠).

وسُرعان ما قام الملك سعود بالعدول عن موقفه الذي أبداه في إمكانية التشاور حول الحلف الإسلامي، بعدما تبين له أنَّ هناك دورًا تقوم به باكستان بهدف إبعاده عن مصر تحت ستار الإسلام ووحدة الشعوب الإسلامية، وذلك بغرض احداث تصدُّع في العلاقات السعودية المصرية(١٥١).

وبعد فشل المُحاولة الباكستانية سعت إيران لجر السعودية إلى الحلف الإسلامي المُقتَرح، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها شاه إيران إلى المملكة في الفترة من " ١٢-١٨مارس ١٩٥٧" ، حيث طلب الشاه من الملك سعود أن يقترح عليه حلًا لتوحيد كلمة المسلمين، قاصدًا من ذلك أن يطلب الملك عمل شيء شبيه بالحلف الإسلامي، ولكن الملك أوضح له أنَّ الأمر لا يُمكن تحقيقه في الوقت الراهن ، بل يجب أولًا تصفية ما بين الدول الإسلامية من خلافات، وبعد ذلك يُمكن التحدث في هذا الموضوع(١٥٢).

وبالتالي لم تنجح مُحاولات الغرب في التفريق بين المملكة العربية السعودية ومصر، حيث ظلت مواقفهما ثابتة ومُتوافقة في مُحاربة كل ما يرتبط بمنظومة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية، حتى بعد إعلان مبدأ أيزنهاور في مارس ١٩٥٧، بالرغم من الاختلاف الذي كان واضحًا في وجهات النظر بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود حول هذا المبدأ.

- تأميم قناة السويس:

احتلت قناة السويس مكانة مُهمة في تاريخ مصر الحديث والمُعاصر، وشكَّلت جزءًا من كفاحها الطويل خلال سنوات ملؤها المرارة والشقاء، ومنذ حفر القناة والشركة الفرنسية التي حصلت على امتيازها تتحكم فيها، ونتيجة لظروف مالية صعبة مرت بها مصر آل نصيبها من الأرباح إلى بريطانيا وغدت شريكة لفرنسا، ولم تحصل مصر من أرباح القناة إلا على القدر الضئيل، وعلى سبيل المثال وصل دخل القناة إلى " ٣٥مليون جنيه " بما قيمته مائة مليون دولار عام ١٩٥٥، وبلغ نصيب مصر وقتها مليون جنيه فقط، وكان موعد انتهاء عقد امتياز شركة قناة السويس يحين في عام ١٩٦٨، وتعود بعد ذلك التاريخ لملكية مصر(١٥٣).

وقد ارتبطت أزمة السويس ارتباطًا وثيقًا بمشروع إنشاء السد العالي، وهو من المشروعات المُهمة التي راودت فكرة جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٥٤، لما سَيُساهم فيه من توسيع رقعة الأرض الزراعية وزيادة القوى الكهربائية، وكانت موسكو قد عرضت من جانبها عقب توقيع صفقة الأسلحة التشيكية المُساهمة في بناء السد العالي، من خلال تقديم المعونة الفنية والمُعدات والدعم المالي، على أن تُسدَّد القيمة الحالية لبناء السد من خلال سلع يتم توريدها للاتحاد السوفيتي خلال خمسة وعشرين عامًا، ولكن عبد الناصر تردَّد في قبول هذا العرض لأسباب سياسية إقليمية وعالمية عديدة، ومن ثم بدأت مصر خُطواتها بتمويل هذا المشروع مع البنك الدولي، وسُرعان ما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في هذا الأمر، بعدما أفزعهما التقارب المصري السوفيتي والتخوف من تزايد التوجُّه الشيوعي في مصر، ولذا قررت الدولتان إبعاد الاتحاد السوفيتي عن هذا المشروع بأي طريقة(١٥٤).

وتفعيلًا لهذه الرؤية عرضت بريطانيا على الولايات المتحدة أن تُبادر حكومتا الدولتين بتمويل المشروع، وأخذ أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا يُعدِّد للمسئولين الأمريكيين المكاسب السياسية التي يُمكن أن تُحققها بلديهما جراء ذلك في المنطقة العربية، وهو الأمر الذي كان محل ترحيب من جمال عبد الناصر في بداية الأمر، وبالتالي أعلن في ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ عن التوصل إلى اتفاق مبدئي، بشأن قيام البنك الدولي وأمريكا وبريطانيا مُشارَكة الحكومة المصرية مشرع إنشاء السد العالي، وقُدِّرت التكاليف الأولية لعملية الإنشاء بحوالي" 1,3" مليار دولار (١٥٥).

ورغم تلك المُوافقة على المُساهَمة في تمويل مشروع السد العالي، فإنَّ الأطراف الثلاثة ربطت مُساعدتها لمصر بشروط صعبة، كان من أهمها أن تُخصص مصر ثلث ناتج دخلها القومي لمدة عشر سنوات لسداد تكاليف بناء السد، ووضع ضوابط مُعيَّنة يتم التوافق عليها للحد من زيادة التضخم في ميزانية الحكومة المصرية، وألا تقبل مصر قروضًا أو تعقد أية اتفاقيات في هذا الصدد بدون مُوافقة البنك الدولي(١٥٦)

واستمرت المُفاوضات بين الطرفين في شدٍ وجذب، وذلك فيما يختص بالنواحي المالية التي يُراد بها تقييد مصر، وانتهى الأمر بأن أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا في ١٩ يوليو ١٩٥٦، أكدت فيه سحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي، بحجة أنَّ الاقتصاد المصري لا يُمكنه تحمُّل الأعباء الاقتصادية للقيام بمثل هذا المشروع، وتبعتها بريطانيا بقرارٍ مُماثل في اليوم التالي مُباشرة، كما أعلن رئيس البنك الدولي عدم استطاعته المُساهمة في تمويل مشروع بناء السد(١٥٧). ومن الواضح أنه كانت هناك توافقات بين الجهات الثلاث لتعطيل عملية بناء السد في مصر، وربَّما يعود ذلك لتوجُّهات السياسة المصرية التي لم تكن تُساير المصالح والسياسات الغربية في المنطقة العربية

ولم يكن أمام مصر بعد رفض الغرب لمشروع تمويل السد سوى طريقتين، إما أن تتجه للاتحاد السوفيتي وتقبل عرضه بشأن مُساعدته المالية والفنية لبناء السد، وإما أن تعتمد على نفسها دون أية مُساعدة خارجية، وجاء قرار جمال علد الناصر بأن تقوم مصر بتمويل المشروع من مواردها الذاتية، وبناءً على ذلك أعلن في ٢٦يوليو١٩٥٦ قراره التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مُساهمة مصرية، مع نقل مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات إلى مصر، وتعويض المُساهمين وحملة حصة التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص، وأكد القرار على دفع التعويضات بعد إتمام استلام الدولة لجميع أملاك ومُمتلكات الشركة المُؤقتة(١٥٨)

وتحت عنوان " صدى القرار التاريخي بتأميم القناة "، أشارت صحيفة " أم القرى " إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر، ونشرت مُقتطفاتٍ كاملة من حديثه، ومن بينهما ما يتعلق بالمُفاوضات الخاصة بتمويل مشروع السد ومُماطلة البنك الدولي والحكومتين الأمريكية والبريطانية، والقيود التي حاولت الدولتان فرضهما على الاقتصاد المصري، وموقف الاتحاد السوفيتي واستعداده لتمويل السد دون قيدٍ أو شرط، كما تطرقت لحديث عبد الناصر عن قناة السويس وأنها ملك لمصر وحُفرت بواسطة المصريين، وإلى تأكيده على استعادة مصر لحقوقها في القناة والمُحافظة عليها، ومع أنَّ الصحيفة نشرت أجزاء كاملة من الخطاب، إلا أنها لم تُعلِّق بالتهنئة على ما أقدمت عليه مصر من تأميمها للقناة، ولكنها اكتفت فقط بالإشارة إلى أنَّ كلمات الرئيس المصري كان لها دوي عظيم في كافة أنحاء العالم(١٥٩). ومن الواضح أنَّ قرار

الصحيفة بعدم التعليق أو إبداء رأيها كان مُتوقفًا على بيان وجهة النظر الرسمية للمملكة، والتي لم تكن قد صدرت بعد

وجاء أول قرار رسمي من المملكة العربية السعودية من جانب سفيرها في القاهرة عبد الله إبراهيم الفضل، والذي صرح بأنه سَلَّم الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٧ أغسطس ١٩٥٦، رسالة خاصة من الملك سعود بشأن قرار التأميم، وأشار إلى أنَّ الملك يُراقب باهتمامٍ شديد التطورات التي صاحبت قرار مصر القومي بتأميم مرفق الملاحة في قناة السويس، وأنَّ جلالته على اتصال مُستمر بالرئيس عبد الناصر للتشاور فيما يتطلبه الموقف، واختتم السفير تصريحه قائلًا:"إنَّ جمالًا وسعودًا رجل واحد" (١٦٠).

وسرعان ما أعربت صحيفة " أم القرى " عن رأيها بوضوح، حيث أكدت أنَّ المملكة العربية السعودية ملكًا وحكومة وشعبًا تُؤيد بالإجماع موقف مصر من تأميم شركة قناة السويس، ذلك الموقف المُشرّف الذي رفع رأس العرب أجمعين، وأكد سيادتهم المُطلقة وعزتهم الكاملة في حقٍ من حقوقهم، وأشارت الصحيفة إلى أنَّ المملكة تعتبر الخُطوة التي خطتها مصر الشقيقة بتأميم القناة هي تدعيم لكيان العرب وسيادتهم، وتعزيزًا لوحدتهم العربية التي لا تتكامل إلا بمثل هذا الإجراء، ودلَّلت على مدى اهتمام الملك سعود بقرار التأميم بما أقدم عليه من تأجيل زيارته لإندونيسيا وأفغانستان، من أجل مزيد من التواصل مع الرئيس جمال عبد الناصر لدراسة كل الاحتمالات(١٦١).

وفي ٨ أغسطس ١٩٥٦ قام مندوب الإذاعة الأهلية الأمريكية بمقابلة الملك سعود في قصر الحمراء بالرياض، وخلال تلك المُقابلة كان تصريح الملك بأنَّ مسألة التأميم تُعتبر قضية داخلية وحقًا من حقوق مصر المشروعة، مُشيرًا إلى تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر بضمان حرية المرور في القناة، وإلى أنه لا ينبغي أن يُطلب منه شيء أكثر من ذلك، لأنَّ هذا الضمان يُعتبر كافيًا لتطمين ذوي المصالح، واختتم الملك حديثه قائلًا: "إنَّ موقف شعبي هو التأييد التام والتكاتف العادل مع الشقيقة مصر، وإننا وإخواننا العرب حكوماتٍ وشعوبًا واقفون صفًا واحدًا في هذه القضية التي نعتبرها قضيتنا جميعًا" (١٦٢)

ومن جانبه أعلن الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي أنَّ تأميم قناة السويس حق شرعي للحكومة المصرية، مُنوهًا إلى أنَّ ما قامت به مصر في هذا الصدد يُعد فخرًا لكل العرب،

وأعرب عن أسفه لسحب العرض الأمريكي المُتعلق بتمويل السد العالي(١٦٣)، وجاءت أيضًا تصريحات الأمير فهد بن عبد العزيز مُؤيدة للقرار المصري، حيث أشار إلى أنَّ قضية قناة السويس أصبحت قضية العرب جميعًا، وأنَّ الشعب السعودي وفي مُقدمته الملك سعود يقف بكل إمكاناته المادية والبشرية مع مصر في موقفها(١٦٤).

وعلى الرغم من موقف الملك سعود الإيجابي بإعلان تأييده ودعمه لقرار مصر الخاص بتأميم القناة، إلا أنه كان قلقًا في البداية من القرار، وبالتالي لم يُسارع إلى إعلان تأييده الفوري للحكومة المصرية مثلما كان يفعل ذلك سابقًا في مُناسباتٍ عديدة(١٦٥). ولعلَّ ما يدعم هذا التوجُّه ما تطرَّق إليه عبد الوهاب عزام سفير مصر في الرياض، حيث أشار إلى أنَّ الأوساط السعودية كانت قلقة من قرار التأميم والنتائج المُترتبة عليه، وإلى أنها أعربت عن مخاوفها من انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، ومن تأثيرات القرار السيئة على الاقتصاد السعودي، والتي من أهمها تعطيل إنتاج النفط وتوقف تصديره بسبب تداعيات قرار التأميم(١٦٦).

ويُشير البعض إلى أنَّ قرار مصر بتأميم قناة السويس قد أحدث حالة من الغضب المكتوم داخل المملكة العربية السعودية، لأنَّ الرئيس جمال عبد الناصر أقدم على هذه الخُطوة دون استشارة حليفه الملك سعود، أو على الأقل اطلاعه على ذلك مُسبقًا، رغم أنَّ هذا العمل يمس مصالح المملكة في الصميم، نظرًا لأنَّ ٤٠٪ من شحنات البترول السعودية، و٧٥٪ من البضائع المُستوردة إلى المملكة تمر عبر قناة السويس، وبالتالي فمن شأن قرار التأميم أن يزيد من احتمالات الحرب مع الغرب ، ويُهدِّد بإغلاق القناة، لأنَّ القرار مُوجَّه مُباشرة ضد مصالح بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى أنَّ تأميم القناة قد يطرح في الأذهان فكرة تأميم النفط العربي، وهذا الأمر كان فوق طاقة المملكة وتحمُّلها(١٦٧)

وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ سافر الرئيس جمال عبد الناصر إلى المملكة العربية السعودية، ليطَّلع بنفسه على حقيقة الموقف السعودي، وقد اقترح عبد الناصر عقد جلسة ثنائية لا يحضرها سوى الأمير فيصل وزير الخارجية، وخلال لقائه استنتج عبد الناصر أنَّ الملك سعود لديه بعض المُلاحظات بشأن قرار التأميم كان من أهمها:

– أنَّ الملك عاتب لأنه فوجئ بقرار التأميم ومن حقه أن يعرف مُسبقًا قبل إعلان القرار.
– التخوف من خطر اللجوء للتأميم بعد تجربة مصدق في إيران وهو خطر لا يقتصر على مصر وحدها

– عملية التأميم وما صاحبها من التعبئة النفسية قد خلقت جوًا مشحونًا لدى العامة والبسطاء مما يُعد مصدرًا للخطر(١٦٨).

وقد أبدى جمال عبد الناصر ارتياحه لأنَّ الملك سعود فتح قلبه بإخلاص وتكلم بصراحة عما يُساوره من شكوك بشأن عملية التأميم، وأكد عبد الناصر أنَّ الهدف الثابت للولايات المتحدة الأمريكية هو الوقيعة بين مصر والسعودية، وأنَّ هناك بعض الجهات في المملكة لها مصالح مع الأمريكيين، وأنها تستمع كثيرًا إلى رجال مثل " تيري ديوس" رئيس شركة أرامكو، وأوضح عبد الناصر للملك سعود أنه لم يقم باستشارته قبل عملية التأميم لأنَّ السرية كانت مطلوبة، وأنه لم يُخبر أحدًا لأنه كان يخشى من تحرك الإنجليز والفرنسيين قبل إجراءات التأميم الفعلية(١٦٩)

وعلى أية حال فقد أيد الملك سعود مصر وقضيتها في تأميم القناة تأييدًا كاملًا، وتجلى ذلك في المحافل الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الإقليمي أرسلت المملكة وفدًا برئاسة الشيخ يوسف ياسين وكيل وزارة الخارجية السعودية، من أجل حضور جلسات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٢ أغسطس ١٩٥٦بالقاهرة، وذلك فيما يتعلق بمناقشة قرارات التأميم، وجاء قرار اللجنة بإعلان تأييد الدول العربية لما أقدمت عليه مصر من تأميمها لشركة قناة السويس، واعتبرت أنَّ ما قامت به الحكومة المصرية يُعد من أعمال السيادة الوطنية، وأعلنت تضامنها التام مع جميع الخُطوات التي خطتها ، وفي الوقت نفسه رفض الضغوط والتهديدات المُوجَّهة لمصر من بعض الدول الغربية، مع ضرورة حل المُنازعات بالطرق الدبلوماسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة(١٧٠)

كما عُقِدَ بالرياض اجتماع ثلاثي في الفترة من "٢٢-٢٤سبتمبر١٩٥٦"، ضم كلًا من الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي، وعقب انتهاء المُباحثات الثلاثية صدر بيان مُشترك مُستعرِضًا الأحداث التي جرت بالشرق الأوسط وتطوراتها، وبشكلٍ مُحدَّد مُشكلة قناة السويس وما أحاط بها من ظروف وملابسات، وتقرر دعم مصر في موقفها

الذي يستهدف حل المُشكلة بشكلٍ سلمي يصون مصالح مصر الوطنية، وشدَّد البيان على أنَّ الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هو مُفاوضة مصر بعيدًا عن كل ضغطٍ وحلٍ من جانب واحد(١٧١).

واجتمع الملك سعود أيضًا مع نهرو رئيس وزراء الهند خلال الفترة المُمتدة من "٢٤-٢٨سبتمبر ١٩٥٦"، وأسفرت مُباحثات الطرفين عن إصدار بيان مُشتَرك طالبت فيها الدولتان بتسوية سلمية للنزاع المُتعلِّق بقناة السويس، وذلك على أساس احترام سيادة مصر لكل مُمتلكاتها، وأكد البيان أنَّ ضمان مصر لحرية الملاحة في القناة مُقابل دفع رسوم مُحدَّدة يُعد أمرًا مقبولًا، مع التحذير من أنَّ أي ضغط سياسي أو اقتصادي على مصر سيؤخر الوصول إلى الحل السلمي المنشود، وربَّما وصلت الأمور إلى درجة كبيرة من التعقيد(١٧٢)

واهتم الملك سعود أيضًا بدعم مصر في المحافل الدولية، حيث أذاعت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر في المملكة نشرتها، والتي جاءت تحت عنوان " صحيفة الدفاع الأردنية تتحدث عن جلالة الملك سعود وموقفه من قناة السويس" ، واستعرضت النشرة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية القناة، وما طرأ على موقفها من عوامل داخلية وخارجية، وذكرت أنه من بين تلك العوامل الخارجية ضغط شخصيات لها وزنها عند الحكومة الأمريكية، وفي مُقدمتها جلالة الملك سعود، مُشيرًة إلى اتصاله بالرئيس " أيزنهاور" مُحذرًا ومُنذرًا من تداعيات الأزمة، وإلى أنها لا تشمل قناة السويس فقط، مُنوهًا إلى ارتباطها بقضية الشرق الأوسط التي ستكون فارقة في علاقة المنطقة بالدول الغربية، وقالت الصحيفة أنَّ الملك سعود يقف في مُقدمة الشخصيات التي تُدافع عن حق مصر في التأميم، وأنَّ لغته في مُخاطبة الجانب الأمريكي تدرجت من الإنذار إلى حد التهديد، وذلك في حال المساس بمصالح مصر وحقها في التأميم(١٧٣).

وخلال مُؤتمر لندن الأول " ١٦-٢٣أغسطس ١٩٥٦" ، والذي دعت إليه بريطانيا للنظر في قضية قناة السويس بعد تأميمها، قدَّم وزير الخارجية الأمريكي " فوستر دالاس" مشروعًا لحل أزمة القناة، عن طريق إنشاء هيئة دولية للإشراف على القناة وتكون على صلة بالأمم المتحدة(١٧٤). إلا أنَّ جمال عبد الناصر أعلن رفض مصر لهذا المشروع المُقتَرح، مُعتبرًا أنَّ هذا الأمر يُعد انتهاكًا لسيادة مصر وكرامتها، مُشدِّدًا على أنَّ قرار التأميم لا يُؤثِّر على سلامة

الملاحة في القناة، مُشيرًا إلى أنَّ مصر منعت مرور السفن الإسرائيلية من عبور القناة حتى قبل جلاء بريطانيا عن الأراضي المصرية(١٧٥).

ومن جانبه بعث الملك سعود رسالة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، مُشدِّدًا فيها على رفضه للمشروع المُقتَرح بالإشراف الدولي على قناة السويس، مُشيرًا إلى أنَّ التمسك بإقراره ربما يُؤدي إلى اشتعال حرب عالمية ثالثة، مُحذرًا من أنها سوف تقضي على مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط(١٦٧)

وجاء موقف الحكومة السعودية بطبيعة الحال رافضًا لهذا المُقتَرح الأمريكي، حيث رأت أنَّ هذا المشروع غير عملي، فضلًا عما ينطوي عليه من افتئات على سيادة مصر وحقوقها، إضافة إلى أنه سيكون سببًا من أسباب الاحتكاك والاضطراب في المنطقة بأكملها، ولذا جاء عنوان صحيفة " أم القرى" في هذا الصدد: "الحكومة السعودية تَشجُب مشروع إنشاء مُنظمة دولية للإشراف على سير الملاحة في قناة السويس" ، وأكدت الصحيفة على أهمية تهيئة الجو المُلائم لحل هذه المُشكلة حلًا سلميًا يضمن للجميع الحقوق المشروعة(١٧٧).

وقد انتهى مُؤتمر لندن الأول إلى إرسال لجنة خُماسية برئاسة روبرت منزيس " Manzies " رئيس وزراء استراليا، وذلك لعرض ما انتهى إليه المُؤتمر من توصيات على الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن قبل وصول اللجنة فضلت الولايات المتحدة الأمريكية الاتصال بمصر عبر المملكة العربية السعودية، تمهيدًا لتلك الزيارة، ولذا أرسلت إلى المملكة بعثة برئاسة روبرت أندرسون " Anderson" المبعوث الرئاسي، والتقت البعثة مع الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي، إضافة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية، وخلال المُحادثات أوضح أندرسون أنَّ هدف الولايات المتحدة والسعودية يتمثل في إنهاء الأزمة دون استخدام القوة، وأنه يجب على مصر أن تدرس اقتراح مُؤتمر لندن بهدوء، وتكون الخُطوة التالية أن تُوافق مصر على المُفاوضات والتباحث في جوٍ من الود، وتمنى أندرسون من الحكومة السعودية أن تبذل جهدها لإنجاح مُهمة منزيس، ومن جانبه وافق الأمير فيصل على هذا المُقتَرح، ولكنه لفت انتباه أندرسون إلى أنه يجب بعد ذلك إلغاء العقوبات الاقتصادية والإجراءات العسكرية المُتخذة ضد مصر، مُشدِّدًا على أنها السبيل الوحيد لتهيئة الأجواء للتفاهم وإيجاد مخرج لهذه الأزمة(١٧٨).

وخلال المُباحثات السعودية الأمريكية، دارت مُناقشات مُطوَّلة حول النقاط المُهمة في الاقتراح المقدَّم من دول مُؤتمر لندن الأول، حيث أوضح أندرسون أهمية حقوق الدول في الملاحة بالقناة، مع ضرورة تطويرها لاستيعاب أكبر وخدمة أفضل، مُشيرًا إلى أنَّ هذا الأمر لا يأتي إلا بفصل القناة عن السياسة، وانتهى الحوار إلى حتمية حفظ حقوق مصر في السيادة على قناة السويس، وكان تأكيد الأمير فيصل بأنَّ وضع القناة في يد أجنبية يُعد تدخلًا في شئون مصر الداخلية، ولذا اقترح تكوين لجنة استشارية للمُساعدة في تطوير القناة دون انتهاك لسيادة مصر، وفي ختام اللقاء تمنى أندرسون أن يلقى اقتراح مُؤتمر لندن قبولًا لدى الحكومة المصرية بما لدى المملكة من علاقات جيدة معها(١٧٩). ومن الواضح أنَّ لجوء الولايات المتحدة لوساطة المملكة لحل تداعيات أزمة التأميم، كان إدراكًا منها بقدرتها على القيام بهذا الدور، خاصة في ظل تقارب وتوافق السياسات الخارجية لكلٍ من الجانبين المصري والسعودي.

وقد بعث الملك سعود برسالة إلى أيزنهاور شَكَرَ فيها الرئيس الأمريكي على جهوده ومُحاولاته لحل قضية التأميم، وأعرب له عن رغبته في أن يتعاونا معًا لتهيئة الأجواء المُناسِبة لذلك، وطلب منه أن يبذل مساعيه لدى كلٍ من بريطانيا وفرنسا لوقف إجراءاتهما العسكرية والاقتصادية ضد مصر، وأوضح له أنه سيسعى من جانبه لإقناع المسئولين المصريين بالتخفيف من حدة انتقادهم وهجومهم على الغرب، وشدَّد على أنَّ أي حل للأزمة لابد أن يضمن لمصر حقها في السيادة على قناة السويس، وأنَّ الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي عليها لن يُؤدي إلى تعقيد المسألة فقط، بل ستكون له عواقب وخيمة لا يعرف أحد مداها على المنطقة بأكملها(١٨٠)

وعقب ذلك تقابل الملك سعود مع عبدالوهاب عزام السفير المصري في جدة، وأوضح له أنه أخبر أيزنهاور بأنه لن يحيد مُطلقًا عن نُصرة مصر ودعمها في قضية التأميم، كما أظهر استعداده للوساطة بين طرفي النزاع، شريطة ألا يكون هناك إخلال بسيادة مصر على القناة أو ضرر بمصالحها(١٨١).

وقُبيل وصول منزيس إلى القاهرة، كلف الملك سعود مستشاره الشخصي يوسف ياسين بالسفر إلى مصر في أول سبتمبر ١٩٥٦، وذلك للقاء جمال عبد الناصر في مُهمة كان

الغرض الرئيسي منها إظهار تضامن المملكة مع مصر، حيث أكد ياسين مُساندة الملك سعود لمبدأ التأميم الذي أقدمت عليه الحكومة المصرية، وأنَّ الملك لديه إحساس قوي بأنَّ المُقترحات التي تحملها لجنة منزيس ستلقى قبولًا من طرفه، ونقل إليه رغبة الملك في أن يقوم عبد الناصر بإيقاف حملته الإعلامية عبر الإذاعة والصحافة ضد الغرب، وقد أشار ياسين إلى أنه وجد تجاوبًا من الرئيس عبد الناصر ووعده بتحقيق ذلك(١٨٢)

لقد بذلك الملك سعود جهودًا كبيرة من أجل مُحاولة حل أزمة قضية التأميم بالطرق الدبلوماسية، ومن ذلك مُمارَسته لضغوطٍ شديدة على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، كما أبلغ الجانب الأمريكي أنه لن يُوافق على تجديد قاعدة الظهران(*) ما لم تُحل مُشكلة القناة حلًا سلميًا، وبما يتفق مع رغبات مصر وحقها الثابت فيها، وأنه سوف يُرجئ جميع الموضوعات المُتعلِّقة بين المملكة والولايات المتحدة حتى تتم تسوية عادلة للقضية المصرية(١٨٣)

ومن ناحية أخرى اهتمت المملكة العربية السعودية بدعم مصر اقتصاديًا بعد تأميم قناة السويس، خاصة بعد الحجز على أرصدة الحكومة المصرية لدى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذا أمر الملك سعود بوضع عشرة ملايين دولار تحت تصرف الجانب المصري، مُساهمة منه في زيادة رصيد مصر من العُملة الصعبة، وتسهيلًا لعمليات التجارة الخارجية، وفي الوقت نفسه لتخفيف ضغط الدول الغربية على مصر(١٨٤). كما حاول الملك سعود التوسط لدى الرئيس الأمريكي أيزنهاور، وذلك بشأن الإفراج عن الأرصدة المصرية المُحتجزة لدى الولايات المتحدة، والتي بلغت قيمتها نحو"٦٠" مليون دولار، حيث بعث إليه برسالة طويلة مُلتمسًا فيها تحقيق هذا المطلب، مُوضحًا له أنَّ ذلك الأمر سيُساهم في حل المُشكلة(١٨٥).

وبصفة عامة فإنَّ المملكة العربية السعودية جندت كل إمكاناتها السياسية والاقتصادية لدعم مصر ونُصرتها، ورغم تأخر الملك سعود بعض الشيء في إعلان تأييده لقرار تأميم القناة، إلا أنَّ مواقفه كانت واضحة في مُساندته لمصر، وكان سعيه في المقام الأول أن يتم حل قضية التأميم بالوسائل الدبلوماسية المُتعارَف عليها، بما يُجنب مصر خطر العدوان العسكري على أراضيها، وبما يتفق مع كرامة مصر وسيادتها وحقها في استغلال القناة، إضافة إلى الحرص على عدم تأثر المملكة بتبعات قرار التأميم على النفط السعودي

- **العدوان الثلاثي على مصر :**

حرصت المملكة العربية السعودية على التحرك مُبكرًا بعد قرار التأميم لحماية مصر من أية أخطار مُحتملة، ومن ذلك أنه عندما بدأت بريطانيا وفرنسا حشد قواتهما العسكرية في جزيرتي مالطة وقبرص، استعدادًا لشن هجوم على مصر وإعادة احتلال القناة من جديد، أثار هذا الأمر قلق الحكومة السعودية، لأنها ستكون مُلزمة بحسب اتفاقية الدفاع المُشتَرك المُوقَّعة مع الجانب المصري في أكتوبر ١٩٥٥ بالوقوف إلى جانب مصر، ولذا بعث الملك سعود ببرقية عاجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها : " أبلغوا الرئيس عبد الناصر أنَّ موقف الدول الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا قد أزعجني وحرمني النوم"، وقد أشار الملك في رسالته إلى تواصله مع الأمريكان للتأثير عليهم في هذا الشأن، كما أكد للرئيس عبد الناصر وقوف المملكة بكل إمكاناتها إلى جانب مصر وشعبها(١٨٦)

وبإيعاز من الملك سعود قامت الخارجية السعودية باستدعاء السفير الأمريكي في جدة، ولفتت نظره إلى خطورة الموقف، وإلى المساعي البريطانية والفرنسية لتأليب الرأي العالمي ضد مصر بسبب تأميم قناة السويس، وطلبت من الحكومة الأمريكية سلوك منهج الاعتدال في مُعالجة هذه القضية، وأكدت أنَّ استعمال القوة قد يُؤدي إلى تدخل الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ومن جانبه أوضح السفير الأمريكي أنه لا يعتقد أنَّ بريطانيا عازمة على استخدام القوة، مُشيرًا إلى قيام الرئيس الأمريكي أيزنهاور بإرسال وزير خارجيته دالاس إلى لندن، في مُحاولة لتجنب هذا الخطر، وطالب السفير بعدم قيام الحكومة المصرية بإجراء يُثير حفيظة البريطانيين، ومن ذلك مثلًا منع بواخرهم من المرور في القناة(١٨٧)

ومع فشل كل الجهود الدبلوماسية لحل مُشكلة تأميم مصر لقناة السويس، بدأ العدوان الثلاثي على الأراضي المصرية من جانب إسرائيل في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وعقب وقوع الهجوم اتصل الملك سعود تلفونيًا بالرئيس جمال عبد الناصر، حيث أعرب له عن قلقه الشديد من تلك التطورات المُفاجئة، وأكد استعداده هو وجيشه وجميع أفراد شعبه، للوقوف بالرجال والمال والسلاح مع شقيقتهم مصر في معركتها(١٨٨)

وقد سارع الملك سعود بعد وقوع العدوان على مصر بالتحرك على المستوى العربي، حيث أرسل برقيات عاجلة مُوحَّدة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية، ومما جاء فيها :"علمنا هذا

الصباح باعتداء اليهود على الأراضي المصرية، وهذا لا يُستنكر من هذه الفئة الغادرة، لأنَّ هدفهم القضاء على العرب جميعًا، والذي نرجوه هو المُبادرة بالتعبئة العامة والاستعداد للزود عن البلاد العربية من تطاول اليهود.."[١٨٩].

وعندما انكشفت المُؤامرة المُدبَّرة باشتراك القوات البريطانية والفرنسية بالاعتداء على مصر في ٣١ اكتوبر ١٩٥٦، بعث الملك سعود برسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي في اليوم التالي مُباشرة، ناشده فيها العمل على إيقاف العدوان، ومما جاء فيها:" إني أستنهض همتكم لأجل إيقاف كل عدوان ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة، راجيًا وقف العدوان البريطاني الفرنسي الجديد على مصر، لأنه إذا لم تعمل الولايات المتحدة عملًا إيجابيًا في هذا الموقف فأخشى أن يتطور الموقف في الشرق إلى هُوة كبيرة" [١٩٠]

كما التقى الملك سعود مع السفير الأمريكي في جدة، وأعرب له عن دعم المملكة ومُساندتها الكاملة والمُطلقة لمصر وشعبها، ومما جاء في سياق حديثه:" إنَّ الملك عبد العزيز والملك سعود نفسه كانا يعيشان منذ خمسين سنة في الخيام، ولا غضاضة عليه هو شخصيًا أن يعود إلى عيشة الخيام مرة أخرى إذا ما وجد ضرورة لذلك دفاعًا عن العرب ومصر، إذ أنَّ عيشة الخيام أفضل من أن تتحكم الدول الاستعمارية في العرب" [١٩١]

وبناءً على توجيهات خاصة من الملك سعود، قررت الحكومة السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومتي بريطانيا وفرنسا في٦نوفمبر ١٩٥٦، وبرَّر البيان الصادر قيام المملكة بهذا الإجراء بسبب قيام الدولتين المذكورتين بالاعتداء على مصر دون مُبرِّر، وحرصت الخارجية السعودية على استدعاء سفيري البلدين لإبلاغهما بقطع العلاقات مع حكومتيهما[١٩٢]

وبعدما قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها السياسية مع بريطانيا، تسلمت السفارة الإنجليزية في جدة نسخة من مُذكرة الحكومة السعودية بشأن أسباب قطع العلاقات، وقد حاول السفير البريطاني في المملكة تبرير موقف حكومته بالتدخل العسكري، حيث أدعى أنَّ القوات البريطانية تدخلت عسكريًا لتحقيق هدف واحد وهو الفصل بين المُتحاربين، حتى لا يُؤدي النزاع بين مصر وإسرائيل إلى تعكير السلام والأمن في الشرق الأوسط، وجاء رد الحكومة السعودية

بالتأكيد على أنَّ الهجوم اليهودي على مصر قد تم بالاتفاق مع الجانبين الإنجليزي والفرنسي، من أجل الحصول على غطاء سياسي لإعادة احتلال القناة(١٩٣).

وبعد قيام الضباط القوميين في سوريا بتفجير خطوط الأنابيب التي كانت تصل البترول من العراق إلى الموانئ السورية واللبنانية، جاء التهديد بنسف خط أنابيب التابلاين الذي يمتد من شمال المنطقة الشرقية في المملكة حتى ميناء صيدا في لبنان، والذي كان معبرًا لنقل النفط السعودي إلى أوربا والولايات المتحدة، ولذا سارعت الحكومة السعودية بإصدار أوامرها للجهات المختصة في المملكة بمنع شحن وتموين جميع السفن الإنجليزية والفرنسية، وأيضًا السفن التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين حاملة مُنتجات البترول السعودي(١٩٤)

وفي أعقاب هذه القرارات أوقفت شركة" أرامكو" إرسال البترول إلى إنجلترا وفرنسا، وفقًا للأوامر الصادرة إليها من الحكومة السعودية، ومن ناحية أخرى قررت المملكة جعل إمكاناتها من البترول في خدمة الجانب المصري، حيث شحنت" ٩٥" ألف طن من النفط إلى مصر عن طريق ناقلات تحمل علم المملكة، لتُعلن للعالم بأكمله أنَّ البترول السعودي ملك للعرب وللدفاع عنهم(١٩٥).

وهناك بعض الأحاديث التي وردت على لسان الملك سعود بشأن أحداث العدوان الثلاثي، والتي جاء فيها : " إنَّ مصر إذا نكست رأسها فلا يُمكن لأي واحد في الأمة العربية أن يرفع رأسه بعد ذلك، وإني أساند مصر لأنَّ في مُساندتها دفاع عن بلادي وعن البلاد العربية والإسلامية، وسأسير في ذلك حتى النهاية"، كما أكد الملك في تصريحاته بأنه لن يُرسل قطرة واحدة من النفط حتى تنسحب القوات المُعتدية من مصر، وأقسم أنه يخسر مليون دولار يوميًا بسبب قطع البترول عن إنجلترا وفرنسا، ولكنه أشار إلى أنَّ هذا الأمر لا يُساوي شيئًا بالنسبة للواجب الديني والأخوي المفروض عليه نحو مصر وشعبها(١٩٦).

ومن ناحيةٍ أخرى فقد تأثرت الخزانة السعودية من جراء حظر تصدير البترول لكل من بريطانيا وفرنسا، ونتيجة لذلك أصدر الملك سعود تعديلًا على ضريبة الدخل لتعويض النقص الواضح في إيرادات المملكة(١٩٧).

وقد حرص المُتحدث الرسمي باسم الحكومة السعودية على إصدار بيان أشار فيه إلى العديد من النقاط التي يجب توضيحها للرأي العام، وكان من أهمها أنَّ سياسة المملكة قائمة

على احترام مواثيقها وعهودها مع شقيقاتها، وعلى ما تُمليه عليه عروبتها الصادقة، وأنها قامت بالواجب المفروض عليها في مُناصرة مصر إزاء العدوان الثلاثي الذي تعرضت له، حيث قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ومنعت عنهما الوقود، وأكد البيان أنَّ مصر لن تقف وحدها أبدًا في مُواجهة هذا العدوان، وأنَّ المملكة من أكبر الداعمين والمُساندين لها في محنتها(١٩٨)

ورغم تلك التأكيدات التي صدرت بشأن إيقاف تصدير البترول إلى الدول المُعتدية على مصر، فإنَّ محطة بغداد الإذاعية أشارت إلى أنَّ النفط السعودي قد تدفق إلى بريطانيا وفرنسا، وذلك بعد قيام المملكة بقطع العلاقات الدبلوماسية معهما، ولذا حرصت الحكومة السعودية في بيان شديد اللهجة على تكذيب تلك الأخبار المزعومة، وشدَّدت على أنَّ البترول السعودي لم يُصدَّر منه شيء إلى هذين البلدين، ونوهت إلى أنَّ المقصود من هذه المُغالطات هو إضعاف الثقة مع شقيقتها مصر التي ترتبط مع المملكة بمواثيق خاصة(١٩٩)

ومن الناحية العسكرية جاء تحرك المملكة العربية السعودية فور وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر، حيث أصدر الملك سعود أوامره بالتعبئة العامة وإعداد القوات السعودية، من أجل القيام بواجبها في مُساندة مصر، وبناءً على ذلك وجهت وزارة الدفاع والطيران نداءً عبر راديو مكة، أمرت فيه أفراد الجيش السعودي بالعودة الفورية لوحداتهم العسكرية، كما صدرت الأوامر إلى كل من سبق له الخدمة من مُختلف الرتب بتقديم أنفسهم للمناطق التابعين لها، مع التشديد على أمراء وقادة المناطق بترحيل كل من يتم مُراجعتهم وقبولهم إلى أقرب منطقة عسكرية(٢٠٠).

ومن جهته أصدر الأمير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران أوامره في ٨ نوفمبر ١٩٥٦ لقوات الجيش السعودي بالتحرك صوب الحدود الأردنية، تعبيرًا عن تضامن المملكة مع دول المُواجهة في حربها ضد العدوان الإسرائيلي، وكان ذلك بناءً على طلب من الرئيس جمال عبد الناصر بأن تتعاون المملكة عسكريًا مع الجانب الأردني، بسبب تهديد اليهود للجبهة الأردنية، وبالفعل تجاوزت القوات السعودية حدود الأردن ورابطت في منطقة المفرق القريبة من شمال المملكة، تحسبًا لتطورات الظروف العسكرية(٢٠١).

وقد شهدت الناحية العسكرية أيضًا تضامنًا واضحًا من المواطنين السعوديين حيث انهالت البرقيات من كافة أنحاء المملكة يطلب فيها مُرسلوها التطوع والتمرين على القتال، أملًا في خوض المعركة إلى جانب مصر، ومن ثم جاءت أوامر الملك سعود لوزارة الدفاع باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك(٢٠٢). وتجلت الحماسة الشعبية في إقبال جموع كبيرة من مُختلف فئات الشعب السعودي، ومنهم على سبيل المثال الأمير فهد بن عبد العزيز وزير المعارف، والأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، إضافة إلى عددٍ كبير من أمراء الأسرة الحاكمة في المملكة(٢٠٣).

وخضع المُتطوعون لبرنامج تدريب عسكري، وأعقب ذلك استعراض عام قامت به فرق المُتطوعين في ميدان الثكنة العسكرية بجدة، وظهر في الاستعراض الأمير عبدالله الفيصل وزير الداخلية بالزي العسكري، وفي الرياض أقيم استعراض مُماثل تقدمه أمراء الأسرة المالكة(٢٠٤).

لقد عاشت المملكة العربية السعودية مع بداية العدوان الثلاثي ظروف الحرب التي كانت تدور على الأراضي المصرية، حيث وضعت جميع مطاراتها تحت تصرف الطيران المصري، واستقبلت الموانئ السعودية قطع الأسطول المصري الحربي والتجاري، ووافقت المملكة على وضع نقط إنذار على السواحل السعودية، مع فتح جهاز لاسلكي من شرم الشيخ على نفس تردد الإنذار السعودي، وذلك لتلقي البلاغات عن الموقف الحربي في مصر، كما أصدر الرئيس جمال عبدالناصر أمرًا بانتشار حاملات القنابل المصرية من طراز " اليوشن" وإرسالها إلى الصعيد والأراضي السعودية التي استضافت عددًا غير قليل من تلك الطائرات(٢٠٥)

وخلال هذه الأوقات الصعبة التي كانت تمر بها مصر بسبب أحداث العدوان الثلاثي، ورغم الخسارة المالية التي لحقت بالمملكة نتيجة قطع البترول عن بريطانيا وفرنسا، فقد أهدى الملك سعود إلى مصر مبلغ أربعين مليون دولار لدعمها ومُساندتها في محنتها(٢٠٦). وأصدر الملك أوامره أيضًا بتحويل مبلغ مليوني ريال سعودي بما قيمته مائتي ألف جنيه مصري لإدارة الهلال الأحمر في مصر، من أجل إنفاقها في علاج ومداواة الجرحى الذين أصيبوا جراء الاعتداء على الأراضي المصرية، وذلك كمساهمة أولية منه لإسعاف ضحايا العدوان(٢٠٧)

وعندما حَلَّت مُناسبة الاحتفال بتولي الملك سعود مقاليد الحكم في المملكة، صدر قرار الملك بإلغاء مراسم الاحتفالات التي كان مُقرَّرًا لها في دور السفارات والمُفوضيات السعودية بالخارج، فضلًا عن مظاهر الاحتفال داخل المملكة نفسها، وجاء قرار الملك بتخصيص المبالغ المالية التي تم اعتمادها لهذه المُناسبة الملكية لدعم مصر في محنتها، وخاصة ما يرتبط بتعويض ومواساة أسر شهداء مدينة بورسعيد(٢٠٨)

وإلى جانب تلك التبرعات التي اختص بها الملك سعود الحكومة المصرية، فقد تشكلت في جدة لجنة خيرية لجمع التبرعات لضحايا العدوان الثلاثي، وأطلق عليها اسم "لجنة أصدقاء مصر" ، وتولى رئاستها الشرفية الأمير عبد الله الفيصل وزير الداخلية السعودي، واستهلت اللجنة عملها بإصدار بيان تناول الفظائع التي قامت بها الجيوش البريطانية والفرنسية في مدينة بورسعيد، ومن ذلك إبادة أحياء كاملة، وناشد البيان كافة المُواطنين في المملكة بالتبرع لصالح إعمار المدينة ولعلاج الجرحى، وتسهيلًا للمُتبرعين تم تخصيص فرع بنك مصر في جدة لاستقبال التبرعات، إضافة إلى قيام البنك الأهلي السعودي بقبول التبرعات لصالح بنك مصر(٢٠٩).

وتولى الأمير عبد الله الفيصل ترتيب حملة التبرعات عبر وسائل عديدة مثل إقامة المباريات والحفلات، ففي ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ نُظِّمَت تحت رعايته مُباراة لكرة القدم بين منتخب فريقي الثغر والاتفاق من جهة، ومنتخب فريقي الاتحاد والأوليمبي من جهة أخرى، مع تخصيص ريع المُباراة لصالح أسر الشهداء من أبناء بورسعيد، وتم تحديد سعر التذكرة بما قيمته عشرة ريالات للدرجة الأولى، وثمانية ريالات للدرجة الثانية، وستة ريالات للدرجة الثالثة، وناشد البيان الصادر من مكتب الأمير فيصل المواطنين السعوديين بالإقبال على مُشاهدة المُباراة، وأن يُؤدُّوا واجبهم الوطني نحو شعب مصر(٢١٠)

وقد أشار سفير مصر في جدة إلى أنَّ الأمير عبدالله الفيصل أبدى حماسة كبيرة في جمع التبرعات، حيث كان يطوف بنفسه ومعه مُدير الأمن العام والشرطة في جدة على المُشاهدين للمُباراة، حاملين صناديق خاصة بجمع التبرعات، وهو الأمر الذي كان له مردود كبير من حيث إقبال الجمهور على التبرع بسخاء(٢١١).

وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦ تم إقامة احتفال كبير بفندق " قصر الكندرة" في جدة بدعوة من

الأمير عبد الله الفيصل، وحضرته جموع غفيرة من كبار موظفي الدولة وأعيان البلاد وتجارها، ووجَّه الأمير كلمة للمدعوين ناشدهم فيها مُرؤتهم العربية من أجل التبرع لضحايا العدوان، وما جاء في سياق حديثه: "...إنَّ العدوان الهمجي على بور سعيد لم يكن مُوجَّهًا إلى مصر وحدها، وإنَّما إلى القومية العربية في كل مكان، وإذا وقفنا جميعًا نحمي بورسعيد فإننا نحمي أنفسنا وعيالنا وأموالنا، ونحمي مُستقبلنا ومُستقبل أولادنا.. "، وكان لموقف الأمير أثره في إلهاب حماس الحاضرين للقيام بواجبهم في التبرع، وقد تسابق الحاضرون بالتبرع حتى وصل المبلغ الذي تم جمعه لنحو مليوني ريال[٢١٢]

وكان الأمير عبد الله الفيصل قد أرسل إلى أمراء المناطق في كل أنحاء المملكة، من أجل دعوتهم للقيام بحملة واسعة لجمع أكبر مبلغ من المال لمُساعدة أهالي مدينة بورسعيد، وأكد أنه سوف يسير بنفسه في أسواق جدة ومكة لجمع تبرعات عينية، وذلك لإقامة أسواق خيرية يكون عائدها لصالح ضحايا العدوان على مصر[٢١٣]

وتفعيلًا لتلك التوجيهات دعا أمير مدينة الطائف لعقد اجتماع في دار الإمارة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٦، لتشكيل لجنة لجمع التبرعات من سكان المدينة، وقد احتشدت ساحة الإمارة بكبار رجال المدينة وأعيانها وتجارها الذين أقبلوا على المُشاركة في أداء هذا الواجب القومي، وألقى أمير الطائف كلمة أشاد فيها بمواقف مصر المُتعدِّدة، وواجب أهل المملكة في نُصرة مصر وشعبها، وتضمنت كلمته تقريبًا ذات الكلمات التي ألقاها الأمير عبد الله الفيصل، من حيث دعم مصر دفاعًا عن العروبة بأكملها[٢١٤]

وفي سياق هذا التوجُّه أيضًا دعا الأمير فهد بن فيصل أمين مدينة الرياض لعقد اجتماع في دار الإمارة بتاريخ ١١ ديسمبر١٩٥٦، وذلك بحضور وجهاء وأعيان المدينة وأصحاب الشركات والتجار، من أجل المُساهمة في إعادة إعمار مدينة بورسعيد، وقد بلغ مجموع التبرعات في اليوم الأول حوالي مائتي ألف ريال، وخلال الاجتماع ألقى الأمير سلمان بن عبد العزيز كلمة جاء فيها " ... بارك الله في مصر وفي بورسعيد الباسلة التي زرعت في نفوس العرب حُب التضحية والفداء في سبيل العرب والمسلمين" [٢١٥]

ومن أبرز الشخصيات السعودية التي شاركت في التبرع لصالح أهالي بورسعيد الشيخ حسن الشربتلي، وهو من كبار التجار في مدينة جدة، وقد أذاع راديو مكة خطابًا ملكيًا مُوجَّهًا إليه لتبرعه السخي، ومما جاء في نص الخطاب:" من سعود بن عبد العزيز إلى جناب المُكرَّم السيد حسن الشربتلي سَّلمه الله، علمنا باستعدادكم لمُساعدة أسر الشهداء والمنكوبين وعوائلهم في مصر الشقيقة بمناسبة الحوادث الأخيرة بما يُعادل مليون ومائتين وخمسين ألف ريال سعودي، وقد تم تحويل المبلغ إلى سفير المملكة في القاهرة ليتولى تسليمه إلى الحكومة المصرية باسم المُتبرع، كما تم الإعلان عن التبرع وقيمته في الإذاعتين السعودية والمصرية تكريمًا لشخص المُتبرع" [٢١٦]. وتبرع أيضا أبناء حسن الشربتلي بمبلغ "٤٠٠" ألف ريال سعودي لذات الغرض[٢١٧].

لقد استمرت المملكة العربية السعودية في دعم مصر ومُساندتها خلال كل مراحل العدوان الثلاثي عليها، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وإعلاميًا، وكان الملك سعود في مُقدمة الملوك والرؤساء العرب الذين شدوا من آزر مصر في محنتها، وهو الأمر الذي أشاد به الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه من فوق منبر الجامع الأزهر في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، وقد استمر هذا الخطاب حوالي الساعة والنصف، شرح خلالها عبد الناصر حقيقة الموقف في مصر والعالم العربي منذ بداية العدوان، وتطرَّق إلى تأكيد الملك سعود بوضع المملكة وأموالها وكل إمكاناتها تحت تصرف مصر [٢١٨]

ومع عدم تمكن قوات العدوان من تحقيق أهدافها بعد هجومها على مصر، اضطرت في النهاية إلى الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة بوقف القتال في ٧ نوفمبر ١٩٥٦، وتقرر رحيل القوات البريطانية والفرنسية من الأراضي المصرية بداية شهر ديسمبر من العام نفسه، ولذا بعث الملك سعود ببرقية تهنئة إلى جمال عبد الناصر جاء فيها: " في هذه اللحظة التاريخية التي تنقل فيها الإذاعات نبأ خروج القوات المُعتدية من بورسعيد، أبعث لأخي السيد الرئيس بما يُخالج قلبي وقلب كل فرد من أفراد الشعب السعودي من الفرحة والسرور بهذا اليوم الذي تخرج فيه هذه القوات المُعتدية من أرض مصر"[٢١٩]

ولما تأخر الجلاء عن مدينة بور سعيد، وظهر أنَّ المُعتدين يُسوفون ويُماطلون أملًا في مكاسب يحصلون عليها، استدعى الملك سعود السفير الأمريكي بالمملكة في ٥ ديسمبر ١٩٥٦،

وطلب منه أن ينقل لحكومته تجديد تأكيداته عن تقديره للمساعي التي قامت بها الحكومة الأمريكية والرئيس أيزنهاور داخل الأمم المتحدة وخارجها، وذلك فيما يتعلق بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد، وحل المشاكل الأخرى الناجمة عن العدوان الثلاثي على مصر(٢٢٠).

وعندما رفضت اسرائيل الانسحاب من الأراضي المصرية، قام الملك سعود للمرة الثانية باستدعاء السفير الأمريكي في أوائل يناير ١٩٥٧، وأبلغه بأن يرفع لحكومته بضرورة انسحاب اليهود من سيناء وقطاع غزة وجزيرتي تيران وصنافير، حتى يعود الهدوء إلى ماوراء خطوط الهدنة، وذلك حرصًا على استتباب الأمن في المنطقة، واحترامًا وتنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة(٢٢١).

واستمر الملك سعود في مُناصرته لقضية مصر الخاصة بأزمة السويس وتداعياتها، ففي ٢٩ يناير ١٩٥٧ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية على مشروع قرار انسحاب القوات اليهودية بدون قيدٍ أو شرط، وقد ألقى الملك سعود خطابًا في الجمعية العامة حذر فيه من العدوان الصهيوني، وطالب بالتمسك بمبادرة الأمم المتحدة، وشكر السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها في سبيل انسحاب القوات المُعتدية، كما أشاد بدور الأمم المتحدة في استنكار العدوان الثلاثي على مصر، وموقفها الرافض لعدم إنسحاب إسرائيل من سيناء وبقية الأراضي المصرية(٢٢٢)

وانتهز الملك سعود فرصة زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في فبراير ١٩٥٧، لكي يُدافع عن الرئيس جمال عبد الناصر، حيث أكد في حديثه على أنَّ عبد الناصر زعيم عربي يعمل لمصلحة بلاده ويُكافح العدوان، وأولى الملك قضية الانسحاب من غزة وجزيرتي تيران وصنافير اهتمامًا كبيرًا، ومن ثم كان يُشدِّد على هذا الأمر يوميًا خلال مُباحثاته مع الخارجية الأمريكية، كما صرح خلال لقائه مع مُراسلي الصحف الأمريكية والعالمية بأنَّ تأميم قناة السويس يُعد أمرًا قانونيًا بموجب الشرائع الدولية(٢٢٣)

لقد كان موقف الملك سعود من أقوى المواقف العربية المُؤيدة لمصر خلال أحداث العدوان الثلاثي، حيث ساند مصر على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، كما جند كل إمكانات المملكة السياسية والاقتصادية والإعلامية لخدمة القضية المصرية، ولم يترك أية مُناسبة إلا وأعلن فيها

تضامن المملكة مع مصر وشعبها، وكان موقفه من قطع البترول عن بريطانيا وفرنسا من العوامل التي شكلت ضغطًا كبيرًا عليهما وعجلت بخروجهما من الأراضي المصرية، و من ناحية أخرى جاء تواصله المُستمر مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور وحكومته ليُشكل أداة ضغطٍ واضحة على الجانب البريطاني، وهو الأمر الذي أسهم في إنهاء تداعيات أزمة العدوان الثلاثي.

خاتمة الدراسة:

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ السياسة المصرية، ورغم القلق والحذر الذي أبدته المملكة العربية السعودية بشأن التطورات التي حدثت في مصر، فإنها أظهرت اهتمامًا واضحًا بمُتابعة شئون السياسة المصرية، وذلك تطبيقًا لرؤية الملك عبد العزيز بعدم ابتعاد السعودية عن مصر مهما كانت الظروف، ومن ثم جاء اعتراف المملكة بثورة يوليو أثناء زيارة الأمير فيصل للقاهرة في سبتمبر ١٩٥٢، وكان الغرض من تلك الزيارة تنسيق السياسات السعودية المصرية في هذه المرحلة الجديدة

وتفعيلًا لهذا التوجُّه في سياسة المملكة تجاه مصر، جاء القرار برفع مُستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة السفارة، وأعقب ذلك زيارة العديد من المسئولين البارزين في المملكة للأراضي المصرية، وكان في مُقدمتهم الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية، والذي تكررت زياراته لمصر كثيرًا بهدف تبادل وجهات النظر في كل ما يهم البلدين من قضايا عربية وأيضًا ما يختص بالشأن العالمي، وعلى الجانب الآخر كانت زيارة اللواء محمد نجيب للمملكة في أغسطس١٩٥٣، بهدف تدعيم الروابط المصرية السعودية

ومع تولي الملك سعود لعرش المملكة في نوفمبر ١٩٥٣، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السعودية المصرية، حيث زادت مظاهر التقارب بين البلدين بدرجة كبيرة، وليس أدل على ذلك من أنَّ الملك سعود اختص مصر بأول زيارة رسمية يقوم بها خارج بلاده بعد توليه عرش الحكم، وتلى ذلك زيارة صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة للمملكة في يونيو١٩٥٤، من أجل التوافق على وجهات النظر في الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين، ثم جاءت زيارة جمال عبد الناصر للمملكة في شهر أغسطس خلال موسم حج ١٩٥٤، وكان

بصحبته العشرات من ضباط الجيش المصري في جميع التخصصات، ورغم أنَّ الزيارة كانت بهدف أداء مناسك الحج، فإنَّ عبد الناصر استغلها في زيادة تقوية الروابط المصرية السعودية في كافة المجالات

ولعلَّ من مظاهر التقارب الواضحة في العلاقات السعودية المصرية ما تمثل في البعثات العسكرية المُتبادلة، حيث حرصت المملكة دائمًا على إرسال أبنائها للدراسة في الكليات الحربية المصرية، لما لها من خبرة واضحة في مجال التدريب العسكري، ومن ناحية أخرى جاء قيام مصر بإرسال العديد من البعثات العسكرية إلى المملكة لتدريب الضباط والجنود السعوديين، إضافة إلى تنظيم أوضاع الجيش السعودي وتنسيق خط الدفاع بين الجيشين

وخلال هذا التقارب الواضح في العلاقات السعودية المصرية، كان موقف المملكة المُتابع لشئون مصر الداخلية، لإدراكها أنَّ استقرار الشأن الداخلي له انعكاساته على السياسة الخارجية، ولذا جاء اعتراف الملك عبد العزيز بالنظام الجمهوري في مصر نهاية يونيو١٩٥٣، رغم تباين وجهات النظر داخل الديوان الملكي، ومع تولي الملك سعود لمقاليد الحكم زادت مُتابعة المملكة للأوضاع الداخلية في مصر، ومن ذلك ما قام به الملك سعود خلال زيارته لمصر في مارس ١٩٥٤ من مُحاولة التوسط في الخلاف بين جماعة الإخوان المسلمين ومجلس قيادة الثورة، إضافة إلى تدخله لحل مُشكلة الصراع بين محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، كما كان للمملكة جهد ملموس في تأييدها لقضية المُفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء عن الأراضي المصرية، وفي أعقاب صدور دستور ١٩٥٦ أبدت المملكة ترحيبها الشديد بالدستور الجديد، خاصة بعدما تضمن في مواده ما ينص على عروبة مصر واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية وفي الشأن الخارجي توافقت سياسة المملكة مع سياسات مصر الخارجية بشكلٍ واضح، ومن ذلك مُساندة المملكة لمصر في أعقاب الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة الذي كان خاضعًا للإدارة المصرية، كما أعلنت المملكة عن دعمها وتأييدها للخطة التي أقدمت عليها مصر بشأن تسليح جيشها من الكتلة الشرقية بعد مُماطلة الغرب في هذا الشأن، ولذا رفضت المملكة حملة الهجوم التي تتعرض لها مصر من بعض الدول الغربية وفي مُقدمتها بريطانيا، وهو الأمر الذي أوضحه الأمير فيصل وزير الخارجية

السعودي، مُستنكرًا الحملة التي تشنها الدول الغربية ضد مصر، مُعلنًا في الوقت نفسه حق مصر في التسلح من الوجهة التي تُريدها.

وكان من أبرز مظاهر توافق السياسات السعودية المصرية ما حدث بشأن الموقف من الأحلاف الغربية، حيث وقفت المملكة موقفًا داعمًا لمصر في هذا التوجُّه، وتوحدت سياسة البلدين الخارجية في التصدي لمُحاولات الغرب في استقطاب الدول العربية لمنظومة الأحلاف، ونجحت السياسة المصرية بدعم سعودي واضح في إفشال تلك المُخططات التي أرادت القوى الغربية تطبيقها في المنطقة العربية، وباستثناء انضمام العراق إلى حلف بغداد، فإنه لم تنضم أية دولة عربية أخرى إلى سياسة الأحلاف الخارجة عن نطاق التضامن العربي الجماعي.

وفي إطار مُجابهة الأحلاف الغربية كان التحرك المصري بدعمٍ سعودي، لاستقطاب سوريا وابعادها عن ضغط بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم نجحت السياسة المُشتَركة للبلدين في عقد ميثاق ثلاثي ضم كلًا من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية، لمُواجهة الآثار المُترتبة على إعلان حلف بغداد، كما نجح الجانبان المصري والسعودي في دعم المُرشح شكري القوتلي للفوز بالانتخابات الرئاسية في سوريا، نظرًا لتمسكه بفكرة التضامن العربي ورفضه لسياسة الأحلاف الغربية، ومن ناحية أخرى جاء توقيع اتفاقية الدفاع المُشتَرك بين مصر والسعودية في أكتوبر ١٩٥٥، بمثابة تكتل واضح ضد انضمام العراق لحلف بغداد، وفي الوقت نفسه تطبيقًا عمليًا لمفهوم الضمان العربي الجماعي.

ونتيجة للتوافق في السياسات السعودية المصرية، نجح الجانبان في إبعاد الأردن عن توجُّهاته بشأن الانضمام لحلف بغداد، رغم الضغوط الشديدة التي مُورست عليه من قبل الحكومة البريطانية، وكانت مُساندة المملكة لمصر بشأن دعم الأردن واضحة وفعالة، وهو ما أسفر في النهاية عن فشل السياسة البريطانية في تحقيق مسعاها، ونجحت المملكة أيضًا في ضم اليمن لسلسة التحالفات العسكرية العربية، والتي كانت تشمل مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية، وبالتالي جاءت اتفاقيات الدفاع المشترك لتُعبِّر عن قدرة العرب في الدفاع عن أنفسهم، بعيدًا عن تلك المُنظمات التي أراد الغرب إيجادها في المنطقة العربية

وكانت أقوى أشكال الدعم والمُساندة لسياسة مصر الخارجية ما حدث أثناء أزمة السويس ١٩٥٦، ففي أعقاب إعلان مصر لقرار تأميم قناة السويس في ٢٦يوليو١٩٥٦، أمر الملك سعود سفيره في القاهرة بالتواصل مع الرئيس جمال عبد الناصر وإعلان دعمه لتلك الخطوة التي أقدمت عليها مصر، ومن جانبها أعربت صحيفة " أم القرى" الناطق الرسمي للحكومة السعودية، عن تأييد المملكة بكافة مستوياتها الرسمية والشعبية لما قامت به مصر بشأن تأميم القناة.

ورغم هذا التأييد المُعلن من جانب المملكة فقد كان هناك تخوف من تداعيات القرار على الاقتصاد السعودي، وخاصة بما قد يترتب عليه من تعطيل إنتاج النفط وتوقف تصديره، ومع ذلك فإن الملك سعود أبدى حماسة واضحة في دعم مصر وقضيتها على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، كما مارس ضغوطًا شديدة على الولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بحق مصر في التأميم، وفي الوقت نفسه ضرورة أن يبذل الرئيس الأمريكي أيزنهاور كل جهوده لدى بريطانيا وفرنسا لوقف إجراءاتهما العسكرية ضد مصر

واهتمت المملكة العربية السعودية أيضًا بدعم مصر اقتصاديًا، خاصة بعدما تم الحجز على أرصدة الحكومة المصرية لدى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم كان قرار الملك سعود بوضع عشرة ملايين دولار تحت تصرف مصر، لتقوية الاقتصاد المصري إلى جانب تخفيف ضغط الدول الغربية على مصر.

وجاء العدوان الثلاثي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ليُظهر مدى موقف المملكة الداعم لمصر، حيث قام الملك سعود بالتواصل مع الرئيس جمال عبد الناصر مُعلنًا وقوف المملكة بكل إمكاناتها إلى جانب مصر في محنتها، كما سارع الملك بالتحرك على المستوى العربي، حيث أرسل برقياتٍ مُوحدَّة لملوك ورؤساء الدول العربية، ناشدهم فيها التضامن والوقوف إلى جانب مصر فيما تتعرض له من عدوان خارجي، وإضافة إلى ذلك كان دعوته للرئيس الأمريكي أيزنهاور بضرورة التدخل لوقف العدوان ، مع التحذير الشديد من خطورة الموقف واحتمالية تطور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط

وسُرعان ما اتخذت المملكة قرارات عملية للتضامن مع مصر خلال أحداث العدوان الثلاثي، ومن ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، إلى جانب منع تزويدهما

بالبترول السعودي، ورغم الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها المملكة جراء منع تصدير النفط لدولتي العدوان، فإنَّ الملك سعود أكد تمسكه بهذا القرار إلى أن تنسحب القوات المُعتدية من مصر

وفي الشأن العسكري جاء تحرك المملكة بإعلان التعبئة العامة فور وقوع العدوان الإسرائيلي على مصر، كما صدرت الأوامر لوحدات من الجيش السعودي بالتحرك صوب الحدود الأردنية، وكان ذلك بناءً على طلب من الرئيس جمال عبد الناصر بسبب تهديد اليهود للجبهة الأردنية، ومن ناحية أخرى أقبلت جموع الشعب السعودي على التطوع رغبة في مُساندة مصر ضد قوى العدوان، وجاء في مُقدمة المُتطوعين أمراء الأسرة الحاكمة في المملكة.

ودعمًا لمصر من الناحية الاقتصادية خلال أحداث العدوان الثلاثي، قام الملك سعود بإهدائها مبلغ أربعين مليون دولار، كما تبرع الملك بمبلغ مليوني ريال سعودي لإدارة الهلال الأحمر في مصر كمُساهمة أولية منه، وأمر الملك بإلغاء كل مظاهر الاحتفالات التي كان قد تم إعدادها مُسبقًا لمُناسبة توليه مقاليد الحكم داخل المملكة وخارجها، مع توجيه المبالغ المالية التي تم اعتمادها في هذا الشأن لدعم مصر في محنتها

ومن ناحية أخرى اتسعت دائرة التبرعات لدعم مصر وشعبها، حيث تشكلت لجنة خيرية في جدة أطلق عليها اسم " لجنة أصدقاء مصر" وتولى رئاستها الأمير عبد الله الفيصل وزير الداخلية السعودي، وصدرت التعليمات لأمراء المناطق بتنظيم حملات تبرع لصالح مصر في مناطقهم، يحث يتم تخصيص حصيلة التبرعات لأهالي مدينة بورسعيد ، ويُعد الشيخ حسن الشربتلي من أبرز الشخصيات السعودية التي شاركت في التبرع

ومع صدور قرار الأمم المتحدة بوقف القتال في ٧ نوفمبر ١٩٥٦، جاءت تحركات الملك سعود بالضغط على الإدارة الأمريكية لسرعة انسحاب قوى العدوان بعد تأخر جلائهم عن مدينة بورسعيد، كما قام باستدعاء السفير الأمريكي لإبلاغ حكومته بضرورة انسحاب اليهود من سيناء والأراضي الأخرى التي احتلتها ، وانتهز أيضًا فرصة زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في فبراير ١٩٥٧، مُعلنًا تأييده لما قامت به مصر من تأميمها لقناة السويس

لقد جاءت مواقف المملكة العربية السعودية منذ أحداث ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى أزمة السويس ١٩٥٦، داعمة ومُساندة للسياسة المصرية داخليًا وخارجيًا، ورغم اختلاف طبيعة النظام الحاكم في مصر بعد الثورة والتخوف من تداعيات هذا التغيير، فإنَّ المملكة حرصت على تنسيق سياستها مع الجانب المصري لإدراكها بأهمية مصر ومكانتها في العالم العربي وعلى الصعيد العالمي، ولعل من الأمور التي ساعدت على توافق السياسات السعودية المصرية خلال تلك المرحلة ما يتعلق بطبيعة التحديات الخارجية التي واجهت البلدين، والتي يأتي في مُقدمتها منظومة الأحلاف الغربية وخطرها على التضامن العربي الجماعي، وفي الشأن الداخلي كانت قضية واحة البريمي في المملكة ومفاوضات الجلاء عن مصر، وغير ذلك من القضايا المُشتَركة في اهتمامات البلدين.

الهوامش

(1) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط٣، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١٥٦-١٧٥.

(٢) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٤٩-٦٢.

(٣) عبد الله فوزي الجنايني، ثورة يوليو والمشرق العربي ١٩٥٢-١٩٥٦، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٢

(٤) فوزي أسعد نقيطي، العلاقات المصرية السعودية ١٩٣٧-١٩٦٧، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٨١.

(٥) عبد الله فوزي، المرجع المذكور، ص٤٢

(٦) المرجع نفسه، ص٤٣

(٧) الأهرام ، العدد ٢٣٩٧١ في ١٣ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٨) أم القرى ، العدد ١٤٢٢في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ ص ١.

(٩) المصدرنفسه، العدد ١٤٢٣ في الأول من أغسطس ١٩٥٢، ص ١.

(١٠) أم القرى، العدد ١٤٣١في ٢٦ سبتمبر ، ص ٢.

(١١) الوقائع المصرية، العدد ١٤٥ في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢، ص ١.

(١٢) أم القرى العدد ١٤٤٣ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٢.

(١٣) المصدر نفسه ، العدد ١٤٤٦ في ٩ يناير ١٩٥٣، ص ٢.

(*) واحة البريمي:

تقع هذه الواحة في شبه الجزيرة العربية على الحدود المشتركة لكل من السعودية وعُمان وأبو ظبي، وتبلغ مساحتها "١٣٤٩٠" ميلًا مربعًا، وقد بدأ النزاع عليها من أربعينيات القرن العشرين مع ظهور النفط فيها بين السعودية من جهة، وأبو ظبي وعُمان من جهة أخرى ، واحتلتها القوات البريطانية في أوائل عام ١٩٥٣، مما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية (لمى عباس، العلاقات السياسية المصرية السعودية ١٩٥٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ٢٣).

(١٤) محمد علي تميم، العلاقات السعودية المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، ط١، الدار العربية للموسوعات بيروت، لبنان ، ٢٠١٨، ص ٨٢.

(١٥) أحمد عسكر ، معجزة فوق الرمال ، ط٢، مطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، ١٩٦٦، ص ص ١٣٩-١٤٠.

(١٦) أم القرى، العدد ١٤٧٨ في ٢٨ أغسطس ١٩٥٣، ص ١.

(١٧)المصدر نفسه.

(١٨)الخارجية المصرية، سرى جديد، كود أرشيفي ٠٣٤٤١٠-٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٤.

(١٩) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ، دار الكتاب النموذجي، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٤٥.

(٢٠) الأهرام، العدد ٢٤٣٨٩ في ٢٨ أغسطس ١٩٥٣، ص٦.

(٢١)المصدر نفسه، العدد ٢٤٤٦٢ في ١١ نوفمبر ١٩٥٣، ص ١.

(٢٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٤٦٣ في ١٣ نوفمبر ١٩٥٣، ص ١.

(٢٣) أم القرى ، العدد ١٤٨٩ في ١٣ نوفمبر ١٩٥٣، ص٧.

(٢٤)الأهرام، العدد ٢٤٤٦٧ في ١٥ نوفمبر١٩٥٣، ص٥.

(٢٥) أم القرى، العدد ١٥٠٨ في ٢٦ مارس ١٩٥٤، ص ص ١، ٥.

(٢٦)المصدر نفسه ، العدد ١٥٠٩ في ٢ إبريل ١٩٥٤، ص ١.

(٢٧)المصدر نفسه، العدد ١٥١٨ في ١١ يونيو ١٩٥٤، ص٥

(٢٨)المصدر نفسه، العدد ١٥٢٧ في ٢٠ أغسطس ١٩٥٤، ص٨.

(٢٩) محمد علي تميم، المرجع المذكور ، ص ٨٧.

(٣٠)أم القرى، العدد ١٤٤٦ في ٩ يناير ١٩٥٣، ص٢.

(٣١) الأهرام، العدد٢٤١٦٢ في ٨يناير١٩٥٣، ص٧، أم القرى، العدد١٤٤٧ في١٦ يناير١٩٥٣، ص ٤.

(٣٢) المصري، العدد ٥٤٧٤ في ٢٢ فبراير ١٩٥٣، ص٥.

(٣٣) الأهرام ، العدد ٢٤٨٤٨ في ٢٨أغسطس ١٩٥٤، ص ١.

(٣٤) أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية، عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد ٣، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ص١٢٦.

(٣٥) محمد علي تميم، المرجع المذكور، ص ٩٨.

(٣٦) أم القرى ، العدد ١٥٩٦ في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٥، ص٢.

(٣٧) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٩٧.

(٣٨)الخارجية المصرية، سرى جديد، كود أرشيفي ٠٤١٩١٥-٠٧٨، مذكرة من وزارة الخارجية إلى هيئات التمثيل المصري في الخارج بتاريخ ١٩يونيو١٩٥٣.

(٣٩)محمد علي تميم، المرجع المذكور، ص ٨٠.

(٤٠)أم القرى ، العدد ١٤٦٩ في ٢٥يونيو ١٩٥٣، ص١.

(٤١)المصدر نفسه ، العدد ١٤٧٠ في ٣يوليو ١٩٥٣،ص١.

(٤٢) عبد الله فوزي المرجع المذكور، ص ٩٥.

(٤٣)البلاد السعودية، العدد ١٣٤٣ في ٢٢ يوليو، ص ١.

(٤٤) الزمان، العدد ٢٥٦ في ٢أغسطس ١٩٥٢، ص١.

(٤٥) ماجدة علي صالح، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص١٩٠.

(٤٦) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنوات١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٢٦-١٣٥.

(٤٧)التحرير، العدد ٤٦ في ١٦فبراير ١٩٥٤، ص١.

(٤٨)الأهرام ، العدد ٢٤٦٣١في ٢٧مارس١٩٥٤، ص١.

(٤٩)عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، المرجع المذكور، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

(٥٠) البلاد السعودية، العدد ١٦٨٦ في ٣نوفمبر ١٩٥٤، ص ١.

(٥١) أم القرى، العدد ١٥٣٧في ٢٩أكتوبر ١٩٥٤، ص ٥.

(٥٢) عبد الله فوزي، المرجع المذكور، ص ١٠١.

(٥٣) محمد علي تميم، المرجع المذكور ،ص ٨٧.

(٥٤) محمد أبو الإسعاد، السعودية والإخوان المسلمين، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٨.

(٥٥) عبد الله فوزي ، المرجع المذكور، ص ١٠٢.

(٥٦) المرجع نفسه ، ص ١٥٥.

(٥٧) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو، المرجع المذكور ، ص ص ٢١٨-٢٢٦.

(٥٨) حافظ وهبة، خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط١،دار الآفاق العربية، القاهرة،٢٠٠١، ص ص ١٧٣-١٧٥.

(٥٩) البلاد السعودية، العدد ١٣٣٧ في ٣١يونيو ١٩٥٣، ص١.

(٦٠) الأهرام ، العدد ٢٤٤٦٨ في ٦نوفمبر ١٩٥٣، ص ٦.

(٦١) أم القرى ، العدد ١٥٢٥، في ٣٠يونيو١٩٥٤، ص٢.

(٦٢) البلاد السعودية، العدد ١٦٧٦ في ٢٢ اكتوبر ١٩٥٤، ص٢.

(٦٣) أم القرى ، العدد ١٥٣٧في ٢٩ أكتوبر١٩٥٤، ص ٢.

(٦٤) المصدر نفسه ، العدد ١٦٢١في ٢٢يونيو١٩٥٦، ص١.

(٦٥) المصدر نفسه ، العدد ١٦٢٢ في ٢٧ يونيو١٩٥٦، ص١.

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢، المرجع المذكور، ص ص ١٣٦-١٣٩.

(٦٧) جمال زكريا قاسم ،العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣-١٩٦٤، دارة الملك عبد العزيز، العدد الرابع، شوال ١٤٢٧هـ/ أكتوبر٢٠٠٦، ص ١٤٠.

(٦٨) لمى عباس محمد ، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٦٩)البلاد السعودية، العدد ١٤٢٨ في ٢٦فبراير ١٩٥٤، ص ١.

(٧٠) المصدر نفسه ، العدد ١٥٠٨ في ٢٩مارس ١٩٥٤، ص ٢.

(٧١) المصدر نفسه ، العدد ١٦٩٧ في ١٦نوفمبر ١٩٥٤، ص١.

(٧٢) محمد جابر الزهيري، التطور الدستوري في مصر من الليبرالية إلى الديمقراطية الاجتماعية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٦٤.

(٧٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة٢٣يوليو١٩٥٢، المرجع المذكور، ص ص ٢٤٧-٢٥٤.

(٧٤) عبدالله فوزي، المرجع المذكور، ص ١٤٢.

(٧٥) أم القرى ، العدد ١٦٠١ في ٢٧يناير ١٩٥٦، ص ١.

(٧٦) المصدر نفسه ، العدد ١٦٠٠ في ٢٠ يناير ١٩٥٦، ص١.

(٧٧) الجمهورية، العدد٩٢٠ في ٢٦ يونيو١٩٥٦، ص٦، أم القرى، العدد ١٦٢٢في٢٩ يونيو ١٩٥٦، ص١.

(٧٨) عبد الرحمن الرافعي، ثورة٢٣يوليو١٩٥٢، المرجع المذكور، ص ١٩١.

(٧٩) أم القرى، العدد ١٥٨١في ٩ سبتمبر ١٩٥٥، ص٣.

(٨٠) المصدر نفسه ، العدد ١٥٨٥في ٧ أكتوبر ١٩٥٥، ص٢.

(٨١) عبد الرحمن الرافعي، ثورة٢٣يوليو١٩٥٢، المرجع المذكور، ص١٩٢.

(٨٢) أم القرى ، العدد ١٥٩٠ في ١١ نوفمبر١٩٥٥، ص٢.

(٨٣) المصدر نفسه ، العد ١٦١٢ في ١٣إبريل ١٩٥٦، ص ١.

(٨٤) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٢٩١.

(٨٥) عبد الله فوزي ، المرجع المذكور ، ص ٢٠٨.

(٨٦) الخارجية المصرية ، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية في الأول من أكتوبر ١٩٥٥.

(٨٧) أم القرى ، العدد ١٥٨٦في ١٤ كتوبر ١٩٥٥، ص ٣.

(٨٨) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة" ٦٨" السعودية، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥.

(٨٩) المصدر نفسه ، مذكرة من وزارة الخارجية إلى السفارة المصرية في جدة بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٦.

(٩٠) عبد الله فوزي ، المرجع المذكور، ص ٢١٢.

(٩١)محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية ١٩١٨-٢٠٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ٢٤٢.

(٩٢) عبد الحميد عبد الجليل شلبي، التنسيق المصري السعودي لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية، مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد، مجلة مصر الحديثة، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص ١٥٦.

(٩٣) قيس عدنان عودة ، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا المشرق العربي ١٩٥٣-١٩٦٤، رسالة دكتوراه كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ٢٠٥، ص ٤٩.

(٩٤) محمد علي حلة، المرجع المذكور ، ص ٢٤٤.

(٩٥) عبد الأمير محسن جبار، المملكتان الأردنية والسعودية، دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٤٦-١٩٥٨، ط١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٥، ص ١٦٧.

* معاهدة الضمان الاجتماعي :

قررت جامعة الدول العربية في ١٧ يونيو ١٩٥٠ إنشاء معاهدة الضمان العربي الجماعي، وكان ذلك بناءً على اقتراح قدمته مصر، تأمينًا للمنطقة العربية من جهة، ومنعًا للاتفاقيات الفردية من جهة أخرى، وكانت هذه المعاهدة خطوة في سبيل الوحدة العربية عسكريًا واقتصاديًا، وكان من خصائصها أنها حلف دفاعي بين دول الجامعة العربية، ولم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ إلا في ٢٣أغسطس ١٩٥٢، نظرًا لتأخر حكومات العراق والأردن واليمن في التصديق عليها. (نبيه بيومي عبدالله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ١٥٨).

(٩٦) محمد السوادي ، مملكة في الميزان، القاهرة ، ١٩٥٤، ص ٢٠١.

(٩٧) أمين المميز، المملكة العربية السعودية كما عرفتها، ط١، بيروت ، ١٩٦٣، ص٢٩٠.

(٩٨) الخارجية المصرية ، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٦٠١١ -٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية عن كراتشي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أبريل ١٩٥٤، بشأن الحلف الموقع بين تركيا وباكستان.

(٩٩) أم القرى، العدد ١٥١٨ في ١١يونيو ١٩٥٤، ص ٥.

(١٠٠)المصدر نفسه، العدد ١٥٢٧في ٢٠ أغسطس ١٩٥٤، ص٨.

(١٠١) أحمد بن يحيى آل فائع، موقف المملكة العربية السعودية من حلف بغداد، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م ، دارة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٧، ص٣١.

(١٠٢) محمد علي تميم، المرجع المذكور ، ص ٧١.

(١٠٣)أمين المميز، المرجع المذكور، ص٢٩٤.

(١٠٤) المرجع نفسه ، ص ٣٢١.

(١٠٥) قيس عدنان ، المرجع المذكور، ص٥٤.

(١٠٦) أحمد فائع ، المرجع المذكور ، ص ٣٣.

(١٠٧) أم القرى، العدد ١٥٤٩ في ٢١ يناير ١٩٥٥، مقال بعنوان : " موقف الحكومة السعودية بشأن الاتفاق العراقي التركي" ، ص ١.

(١٠٨) محمود رياض ، مذكرات الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦٠.

(١٠٩) فكرت نامق ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربي ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٣٤.

(١١٠) أم القرى، العدد ١٥٥٠ في ٢٨يناير ١٩٥٥، ص ١.

(١١١) فكرت نامق، المرجع المذكور ، ص ٣٣٤.

(١١٢) جهاد مجيد محي الدين ، حلف بغداد، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٠٦.

(١١٣) أمين المميز، المرجع المذكور ، ص ٢٩٥.

(١١٤) قيس عدنان ، المرجع المذكور، ص٥٣.

(١١٥) أمين المميز، المرجع المذكور ، ص ٢٩٧.

(١١٦) أم القرى، العدد ١٥٥٥ في ٢٤ مارس١٩٥٥، ص١.

(١١٧) باتريك سيل ، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ص ٢٨٩.

(١١٨) الأخبار ، العدد ٨٤١ في ٤ يناير ١٩٥٤، ص١.

(١١٩) محمود رياض، المرجع المذكور، ص ١٠١.

(١٢٠) القاهرة، العدد ٥٠٣ في ٧مارس ١٩٥٥، ص ١، أم القرى، العدد ١٥٥٦في ١١مارس ١٩٥٥، ص١.

(١٢١) محمد علي تميم المرجع المذكور، ص٩٢.

* مؤتمر باندونج:

عُقد هذا المؤتمر في مدينة باندونج بأندونيسيا خلال الفترة من ١٨-٢٠ إبريل ١٩٥٥، وقد دُعيت إليه ٢٩ دولة أسيوية وأفريقية مُحايدة في سياستها الخارجية، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، وأكد المُؤتمر على رفضه لسياسة الأحلاف الغربية وضرورة مُقاومتها، مع التأكيد على الاستقلال الوطني للدول. (جهاد محي الدين ، المرجع المذكور، ص ٢٨٦) .

(١٢٢) قيس عدنان ، المرجع المذكور، ص٥٦.

(١٢٣) باتريك سيل، المرجع المذكور، ص ٢٩٤.

(١٢٤)وليد المعلم، سوريا التحدي والمواجهة ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، دمشق، ١٩٥٨، ص١٩٢.

(١٢٥) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس، ط١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٧٠.

(١٢٦) الأهرام ، العدد ٢٥١٦ في ٢١أكتوبر ١٩٥٥، ص ١.

(١٢٧) أم القرى ، العدد ١٥٨٨ في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥، ص ٦.

(١٢٨) يوسف الخوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دراسة توثيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

(١٢٩) البلاد السعودية، العدد ٢٠٨٤ في ٢٣فبراير ١٩٥٦، ص١.

(١٣٠) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية ، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٦.

(١٣١) القاهرة، العدد ٧٣٤في ٢٨أكتوبر ١٩٥٥، ص ١.

(١٣٢) الخارجية المصرية ، سري جديد، كود أرشيفي ٠٣٦١٠٩-٠٠٧٨، برقية مرسلة من قنصلية مصر في ميلانو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥نوفمبر ١٩٥٥.

(١٣٣) وليد المعلم ، المرجع المذكور ، ص ٥٧.

(١٣٤) قيس عدنان ، المرجع المذكور، ص٥٧.

(١٣٥) الخارجية المصرية، سري جديد، كود أرشيفي ٤٠٠٩٢٦-٠٠٧٨، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ ديسمبر١٩٥٥، بشأن موقف الرأي العام الأردني من حلف بغداد.

(١٣٦) المصدر نفسه ، تقرير السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يناير١٩٥٦، بشأن التطورات الأخيرة في الأردن.

(١٣٧) قيس عدنان ، المرجع المذكور، ص٦٠.

(١٣٨) أم القرى ، العدد ١٦٠٨ في ١٦ مارس ١٩٥٦، ص ١.

(١٣٩) علي المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٦٥.

(١٤٠) الأهرام ، العدد ٢٥٣٦١ في ٧ مايو ١٩٥٦، ص١.

(١٤١) المصدر نفسه، العدد ٢٥٥٢٨ في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦، ص ١.

(١٤٢) الخارجية المصري، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٥٠٩٨٧-٠٠٧٨،نص اتفاقية التضامن العربي بين مصر وسوريا والسعودية والأردن في ١٩ يناير ١٩٧٥.

(١٤٣) المصدر نفسه ، أرشيف البلدان ،محفظة " ٧٣" اليمن ، مذكرة من وزرارة الخارجية إلى المفوضية المصرية في صنعاء بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٦.

(١٤٤) أم القرى، العدد ١٦١٤ في ٢٧ أبريل ١٩٥٦، ص ١.

(١٤٥) أحمد فائع ، المرجع المذكور ، ص ٦٢.

(١٤٦) جمال زكريا قاسم ، المرجع المذكور ، ص ١٥٠.

(١٤٧) المرجع نفسه ، ص ١٥٥.

(١٤٨) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦

(١٤٩) المصدر نفسه ، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٥٠) أم القرى ، العدد ١٦٤٣ في ٣٠نوفمبر ١٩٥٦، ص ١.

(١٥١) جمال زكريا قاسم ، المرجع المذكور ، ص ١٥٦.

(١٥٢) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٦.

(١٥٣) لطيفة محمود سالم، أزمة السويس ، جذور – أحداث – نتائج ١٩٥٤–١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٤٧.

(١٥٤) عبد الله فوزي، المرجع المذكور، ص ٢٦٥.

(١٥٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور، ص ٢٦٥.

(١٥٦) المرجع نفسه ، ص ١٥٤.

(١٥٧) صلاح بسيوني ، مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٩.

(١٥٨) مصطفى الحفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٥٤٦.

(١٥٩) أم القرى ، العدد ١٦٢٦ في ٣ أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٦٠) المصدر نفسه العدد ١٦٢٧ في ١٠ أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٦١) المصدر نفسه ، ص ١.

(١٦٢) المصدر نفسه ، العدد ١٦٢٨، في ١٧ أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٦٣) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية ، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت ، ١٩٨٠، ص٦٢٦.

(١٦٤) الأهرام ، العدد ٢٥٤٥ في ٩أغسطس ١٩٥٦، ص٧.

(١٦٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٦٦) المصدر نفسه ، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤٠٨٥٦–٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٦٧) جبران شامية ، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، دار الصحارى، لندن ، ١٩٨٩، ص ١٨٣.

(١٦٨) محمد حسنين هيكل، المرجع المذكور ،ص ٥٠٩.

(١٦٩) فوزي أسعد نقيطي ، المرجع المذكور ، ص ٤٠٦.

(١٧٠) أم القرى، العدد ١٢٨ في ٧ أغسطس ١٩٥٦، ص ١.

(١٧١) الأهرام ، العدد ٢٥٤٩٧ في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦، ص ١.

(١٧٢) البلاد السعودية، العدد ٢٢٥٩ في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦، ص١.

(١٧٣) أم القرى، العدد ١٦٢٩ في ٢٤ أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٧٤) الأهرام ، العدد ٢٥٤٥٨ في ١٧ أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٧٥)المصدر نفسه ، العدد ٢٥٤٦٠ في ١٩أغسطس ١٩٥٦، ص١.

(١٧٦) الخارجية المصرية ، سري جديد، كود أرشيفي ٣٣٨٥١-٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦سبتمبر ١٩٥٦.

(١٧٧) أم القرى ، العدد ١٦٣٣ في ٢١ سبتمبر ١٩٥٦، ص ٥.

(١٧٨) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان ، محفظة " ٦٨" السعودية، مذكرة من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٦.

(١٧٩) عبد اللطيف الصباغ ، موقف الملك سعود من أزمة ١٩٥٦ في مصر، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، المجلد الخامس ٢٠٠٧، ص ٢٢١.

(١٨٠) عبد الله فوزي ، المرجع المذكور ، ص ٢٨٩.

(١٨١)الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة " ٦٨" السعودية، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩أغسطس ١٩٥٦.

(١٨٢) عبد الله فوزي ، المرجع المذكور ، ص ٢٨٩.

* قاعدة الظهران :

عند نهاية الحرب العالمية الثانية في أوربا، أخذ الحلفاء يُعدون العدة لنقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لمُتابعة الحرب التي كانت دائرة مع اليابان، ولذلك احتاجوا إلى قاعدة جوية كبيرة في منتصف الطريق، وقد وقع اختيار العسكريين الأمريكيين على منطقة الظهران التي تقع في شرق المملكة بالقرب من ساحل الخليج العربي، وما كاد يبدأ العمل في هذه القاعدة حتى انتهت الحرب مع اليابان، ولذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها وإن كانت قد حرصت على تجديد إيجارها كل ستة أشهر، ولكن مع وقوع الصراح المسلح في كوريا عام ١٩٥٠ صارت الحاجة مُلحَّة إلى قاعدة الظهران، وبناءً على ذلك عُقد اتفاق رسمي بين السعودية والولايات المتحدة في ١٨ يونيو ١٩٥١، ونص الاتفاق على تنظيم قاعدة الظهران مُقابل معونة أمريكية خُصِصت لتسلح الجيش السعودي وتدريبه، ويُحدِّد الاتفاق مدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد. (جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ١٥).

(١٨٣) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٣٣٨٥١- ٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٨٤) أم القرى ، العدد ١٠٦٣١ في ٧ سبتمبر ١٩٥٦، ص ٣.

(١٨٥) عبد اللطيف الصباغ، المرجع المذكور ص٢٢٣.

(١٨٦) محمد حسنين هيكل ، المرجع المذكور، ص ٩١١.

(١٨٧) المرجع نفسه، ص ٩١٣.

(١٨٨) الأهرام ، العدد ٢٥٥٣٣ في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، ص ١.

(١٨٩) أم القرى العدد ١٦٣٩، في ٢نوفمبر ١٩٥٦، ص ١.

(١٩٠) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٣٣٨٥١- ٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٩١) المصدر نفسه، أرشيف البلدان، محفظة "٦٨" السعودية، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ديسمبر ١٩٥٦.

(١٩٢) المصدر نفسه، سري جديد، كود أرشيفي ٠٤١٣٧٤-٠٧٨ ، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٩٣) قيس عدنان ، المرجع المذكور ، ص١٢٩.

(١٩٤) أم القرى ، العدد ، ١٦٤٠ في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(١٩٥) البلاد السعودية ، العدد ٢٢٩٥، في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(١٩٦) جمال زكريا قاسم ، المرجع المذكور ، ص١٥٣.

(١٩٧) الخارجية المصرية أرشيف البلدان، محفظة " ٦٨" السعودية ، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨نوفمبر ١٩٥٦.

(١٩٨) أم القرى، العدد ١٦٤٤ في ٤ يناير ١٩٥٦، ص١.

(١٩٩) المصدر نفسه، العدد ١٦٤٨ في ٤يناير ١٩٥٧، ص١.

(٢٠٠) المصدر نفسه ، العدد ١٦٣٩ في ٢نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(٢٠١) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٤١١٩٨- ٠٠٧٨، تقرير من السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٠٢) أم القرى ، العدد ١٦٣٩ في ٢ نوفمبر ١٩٥٦. ص٦.

(٢٠٣) البلاد السعودية ، العدد ٢٢٩٥ في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(٢٠٤) أم القرى، العدد ١٦٤٤ في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(٢٠٥) البلاد السعودية، العدد ٢٢٩٣ في ٤ نوفمبر ١٩٥٦، ص ١.

(٢٠٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة " ٣٣" لبنان ، برقية من السفير عبد الحميد غالب إلى وكيل الخارجية في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٠٧) أم القرى، العدد ١٦٤٠ في ٩ نوفمبر ١٩٥٦، ص٦.

(٢٠٨) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٤١٣٧٤- ٠٠٧٨، مذكرة من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢٠٩) أم القرى، العدد ١٦٤٢ في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦، ص٢.

(٢١٠) المصدر نفسه ، ص ٦.

(٢١١) الخارجية المصرية، سري جديد ، كود أرشيفي ٠٤١٣٧٤- ٠٠٧٨، مذكرة من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢١٢) المصدر نفسه ، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢١٣)المصدر نفسه، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦.

(٢١٤) أم القرى، العدد ١٦٤٤ في ٧ ديسمبر ١٩٥٦، ص٥.

(٢١٥) المصدر نفسه ، العدد ١٦٤٦، في ٢١ ديسمبر ١٩٥٦، ص٢.

(٢١٦) المصدر نفسه ، العدد ١٦٤٣ في ٣ نوفمبر ١٩٥٦، ص ٧.

(٢١٧)المصدر نفسه، العدد ١٦٤٤ في ٧ ديسمبر ١٩٥٦، ص٢.

(٢١٨) البلاد السعودية ، العدد ٢٢٩٦ في ١١ نوفمبر ١٩٥٦، ص١.

(٢١٩) أم القرى، العدد ١٦٤٦ في ٢١ ديسمبر ١٩٥٦، ص١.

(٢٢٠)الخارجية المصرية، أرشيف البلدان محفظة "٦٨" السعودية، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٢١) أم القرى، العدد ١٦٥٠ في ١٨ يناير ١٩٥٦، ص١.

(٢٢٢) الأخبار العدد ٤٥٦٥ في ٣٠ يناير ١٩٥٦، ص١.

(٢٢٣) أم القرى ، العدد ١٦٥٤ في ١٥ فبراير ١٩٧٥، ص٥.

المصادر والمراجع

أولًا : الوثائق العربية غير المنشورة:

الخارجية المصرية:

أرشيف سري جديد، وتم الاستعانة بالأكواد الأرشيفية التالية:

٠٠٧٨-٠٣٣٨٥١، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٦

٠٠٧٨-٠٣٤٤١٠، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١يونيو ١٩٥٤.

٠٠٧٨-٠٣٦٠١١، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ أبريل١٩٥٤، بشأن الحلف الموقع بين تركيا وباكستان.

٠٠٧٨-٠٣٦١٠٩، برقية مرسلة من قنصلية مصر في ميلانو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥نوفمبر ١٩٥٥.

٠٠٧٨-٠٤٠٨٥٦، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦.

ـــــ تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦.

٠٠٧٨-٤٠٩٢٦، تقرير من السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ بشأن موقف الرأي العام الأردني من حلف بغداد.

ـــــ تقرير من السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٦ بشأن التطورات الأخيرة في الأردن.

٠٠٧٨-٠٤١١٩٨، تقرير من السفارة المصرية في عمَّان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٦.

٠٠٧٨-٠٤١٣٧٤، برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٦.

ـــــ برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٥٦.

ـــــ-ـ برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٥٦.

ـــــ-ـ ، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦.

ـــــ-ـ تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦.

ـــــ-ـ ، تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٦.

٠٤١٩١٥-٠٠٧٨، مذكرة من وزارة الخارجية إلى هيئات التمثيل المصري في الخارج بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٣.

٠٥٠٩٨٧-٠٠٧٨، نص اتفاقية التضامن العربي بين مصر وسوريا والسعودية والأردن في ١٩يناير ١٩٥٦.

ب- أرشيف البلدان وتم الاستعانة بالمحافظ التالية:

محفظة " ٣٣" لبنان ، وهي تشمل مايلي :

برقية من السفير عبد الحميد غالب وكيل الخارجية بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦.

- محفظة " ٦٨" السعودية ، وهي تشمل التقارير التالية :

تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٥٥.

برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥.

مذكرة من وزارة الخارجية إلى السفارة المصرية في جدة بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٦.

تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٦.

برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٦.

مذكرة من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٦.

تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦.

برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨نوفمبر ١٩٥٦.

تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦.

برقية من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ديسمبر ١٩٥٦.
تقرير من السفارة المصرية في جدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٦.
محفظة " ٨٣" اليمن ، وهي تشمل مايلي:
مذكرة من وزارة الخارجية إلى المفوضية المصرية في صنعاء بتاريخ ٢٣يناير ١٩٥٦.

ثانيًا : المذكرات:

عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات ، ج١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧.
محمود رياض، مذكرات، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢، ط١، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ١٩٨٦.

ثالثًا : الدوريات :

الأخبار : ١٩٥٧.
أم القرى : ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧.
الأهرام : ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥، ١٩٥٦.
البلاد السعودية: ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦.
التحرير: ١٩٥٤.
الجمهورية: ١٩٥٦.
الزمان:١٩٥٢.
القاهرة : ١٩٥٥.
المصري:١٩٥٣.
الوقائع المصرية:١٩٥٢.

رابعًا: الرسائل الجامعية :

جهاد محيد مجيد الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠.
فوزي أسعد نقيطي ، العلاقات المصرية السعودية ١٩٦٧-١٩٧٣، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ٢٠٠٠.
قيس عدنان عودة ، موقف المملكة العربية من قضايا المشرق العربي ١٩٥٣-١٩٦٤، رسالة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠٠٥.

لمي عباس محمد ، العلاقات السياسية المصرية السعودية ١٩٥٨-١٩٧٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٠.

ماجدة علي صالح، الدور السياسي للأزهر ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

خامسًا : البحوث المنشورة:

أحمد بن يحيى آل فايع، موقف المملكة السعودية من حلف بغداد ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٧.

جمال زكريا قاسم ، العلاقات السعودية المصرية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣-١٩٦٤، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ، شوال ١٤٢٧هـ / أكتوبر ٢٠٠٦.

عبد الحميد عبد الجليل شلبي، التنسيق المصري السعودي لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية، مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد ، مجلة مصر الحديثة، المجلد ٢،العدد ٢، ٢٠٠٣.

عبد اللطيف الصباغ، موقف الملك سعود من أزمة السويس ١٩٥٦في مصر، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، المجلد الخامس ، ٢٠٠٧.

محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية ١٩١٨-٢٠٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٤.

سادسًا: المراجع العربية:

أحمد عسة ، معجزة فوق الرمال، ط٢، مطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، ١٩٦٦.

أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد٣، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

أمين المميز، المملكة العربية السعودية كما عرفتها ، ط١، بيروت، ١٩٦٣.

باتريك سيل ، الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب١٩٤٥-١٩٥٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٦.

جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،المجلد الرابع، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

جبران شامية، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، دار الصحاري، لندن، ١٩٨٩.

حافظ وهبة، خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط١،دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٠.
عبد الأمير محسن جبار، المملكتان الأردنية والسعودية، دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٤٦-١٩٥٨، ط١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠١٥.
عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧
ـــــ ، ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومي في سبع سنين ١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
عبد الله فوزي الجنايني، ثورة يوليو والمشرق العربي ١٩٥٢-١٩٥٦، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢.
علي المحافظة ، العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، ط١، معهد الانماء العربي، بيروت ، ١٩٨٠.
فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٨.
لطيفة محمد سالم، أزمة السويس، جذور – أحداث- نتائج١٩٥٤-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٦.
محمد أبو الإسعاد ، السعودية والإخوان المسلمين ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦.
محمد السوادي، مملكة في الميزان، القاهرة ، ١٩٥٤.
محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ملفات السويس، ط١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٨٦.
محمد علي تميم ، العلاقات السعودية المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، ط١، الدار العربية للموسوعات ، لبنان، ٢٠١٨.
محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ،دار الكتاب النموذجي القاهرة، ١٩٧٥.

مصطفى الحفناوي ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥.

نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

وليد المعلم، سوريا التحدي والمواجهة ١٩١٨-١٩٥٨، ط١ ، دمشق، ١٩٨٥.

يوسف الخوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، دراسة توثيقية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٠.